

1

Handwritten notes and a purple ink smudge. The notes include "25" and "27" with checkmarks, and "8325" written below the smudge.

38/03

العقود

Sala	
Tguri	
394	

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي ابدى لنا اداب المناظرة وفتح علينا ابواب البحث والمعرفة
والصلوة والسلام على خير من نطقوا بالحق والصلوة والسلام على
وفصل الخطاب وعلى آل واصحابه واوليائه واجلنا سبحانه **ما بعد** فيقول
الفقيه السيد محمد الكفوي ان العلوم شتى فنونها وتنكز شجونها ارفع المطالب
وانفع الازد وعلم المناظرة من ينزل شأنه في عينها يحتاج اليه في تنقيح العقول
ويقتصر اليه في توضيح المنقول بغير مثله الى سائر المحصول وان كان في مضمون ال
الزبان الى هذا الا وان مشغوبا بتحصيد مفشفا عن اجمال وتفصيل مجتهدا في حكاية
ودساتر ومقررا في مباحث ومسايل فنص في الكتب المصنفة وتفتت و
الرسائل المولفة بسبب الرسالة العنصرية وشرحها الفائق على شرح سوابق
وحاشية السيد عليا حل التحقيق ولما التذقيف المحذور من الاجايب
والنظرات ما فيه شفا وبجاءت عباراتها اشارة الى كنوز الحقايق ومدلولاتها
تلويحات الى رموزها الدقائق ولعمري انها احدي من تفادى العناء ولها
مهما ما فسح بحار فيها القطر وقد رذذت الاشهاد كالشمس في وسط الشهاد
واشتهر بها جمع كثير من الازكياء وكشفها حجاب غفير من الفضلاء ومن
كل فتح يقصدون اليها ومن كل باب يدخلون عليها فكم من مكنت عليها
بالتحقيق وكم من بين لها بالتعليق وكم من محرز عليها حول شي مدونة وصار في
فيها مدار ومنه وقد كان يحتاج الى تصحيح الحق وتدفع الودود باحد
فيها مع اول السبيل لاطهار الحق والصلوة والسلام على عزمه فانتفض العزم
وتعدت فتاخر المعوم فرفق من ايدي الزمان بنده من الاجبان صاحب بدليها

2
في هذا الشأن فطفقت افنجم موارد الا فطارد من مشايخ الانظار و
والشقط فرائد الانظار من مطاوع الا فطارد وبعد الشروع في بدل المجرى وقيل
الوصول الى آخر المؤعوفه ادور الفلذ والداو والجان الذهر الدان الفوارك
الغير اللدل وضيق البال فكنت النجرج من الدهر غصضا ولم اكد اخلص من الزمان
فرصا وزلا نواذ والاضيا وشور والاثار تنقاه المصاحب في العشار والافو
وتلاطم امواج الفن في البلدان من ظرف اهل الكفر والظفيان لاسيما ديارها
حل الشبهات وتنت واول ارض مستجدى ثراها فطرحت الاوراق في روايا الهجر
وسبحه عليها عناكب النسيان الى ان من الله تعالى علينا المنان ونجنا عن عواصف
الظوفان والمحن وصحى ارضنا عن سيطر العدوان واخرى اهل الكفر والظفيان
فقد الله تعالى عليهم وخذلهم خذلانا ودمرهم تدميرا فلما فتح الله عينه وشرف
قلبه وساع الى الشرب وكنت قبل ذلك داغصا بالماء الفرات وبشرت بسلاية
الاجنة والوطن وقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن شمرت بر الجذالاتام و
صرفت كشيخ العنان نحو المدام والى اعوافاته من الاعتراض قبل ان تقان المنان
والاغراض ومن بصر متكبرا اذا عند ومن شرب كذا اذا حسد واستل الهداية الى اقوم
السبيل ويوحى ونعم الوكيل **قوله** الملايم للشوق ان التميز واجع الى الشرح
المذكور قيل فيروا به الشارح على سبيل الاستخدام او يحتمل الاضافة على ان يكون
من قبل اضافة الجزالة الى الكلام البق ويجوز ان يكون واجعا الى الشفا فقلت الحمد
قول المولا قول الش فكييف يصح الرجوع اليه فقلت هذا القول وكذا سائر الاقوال
من حيث انه تلفظ المم به **قوله** وانما ان تلفظ به الش فهو قول الش فيصح الرجوع
من هذه الحيزية واتا رجوع التميز الى المم ههنا فليس يدق فانه يستلزم
التفكيك اذ لا محالة ان اضم الى الشفا واجع الى الشفا **قوله** الحمد مسمان وضع
المظهر موضع المظهر لئلا يخل بالمراد باحتمال رجوعه الى القول **قوله** مشهور
اي ذاتا وان لم يكونا مشهورين صفة ولعلها كذلك عند المحققين وقت

مخفية وان كان مشهورين بصفة الآن فان الشهرة كالبديهة تختلف با
 اختلاف الاشياء والازمان فسط ما قد يقال ان كونها كذلك غير
 مسلم بل هو تخمين **قوله** احدهما لغوي والآخر في لبيان اختلافهما
 جنسا وامانا ايتهما لغوي وایهما عرفي فلم يتعلق لبيان ههنا غرض من
 البحث فسط ما قيل ايضا من انه من قبيل التعليل والقار ان لا يفهم من ان
 ايتهما عرفي وایهما لغوي **قوله** وكل واحد منهما محتمل ههنا باعتبار تحقيق القرينة
 كلاهما فقام الخطبة قرينة على اللغوي ومقام آتيان الحمد لهما بحيث لا يستند
 عنه فرد قرينة على العرفي وامثال هذا كثيرة في كلام الموجهين فلما يراد عليه ما اورد
 بعض الفضلاء حيث قال العرفي منقول والمنقول على ما في التلويح ما غلب في
 غير الموضوع له بحيث يفهم بقرينة فان وجدت قرينة ههنا فتعين ما يدل عليه
 القرينة والا فتعين العرفي فلما احتمل ثم المراد منهما على سبيل البديل محتمل كما هو
 منطوق العبارة ومدلوله **قوله** وعلى كذا التقديرين على مقتضى الضرب الاتي فيما ذكره
 بعض الاساتيد متظلا حيث قال ولا يسعدان يقال مراد المحسن ان كذا المعنيين مراد
 معا بناء على مذهب من جوز استعمال اللفظ المشترك في جميع معانيه في اطلاق واحد
 محل تام **قوله** اما ان يراد البنية للفاعل في معنى وان البنية للفاعل والبنية للمفعول
 وصفان للفظ لا للمعنى فالاولى ان يقال اما ان يراد معنى البنية للفاعل او معنى
 البنية للمفعول او الحاصل بالمصدر ثم ان لا بد ههنا من بيان هذه المعاني حتى يتضح
 المرام في هذا المقام فنقول معنى البنية للفاعل الحمد هو الكون حامدا ومعنى البنية للمفعول
 هو الكون محمودا والى صلب المقدر ان فسر بالهبة الى صلب من المصدر كما اختار
 اكثر الفضلاء فهو من البنية للفاعل على الحامدية ومن البنية للمفعول على المحمودية
 فان فسر بالامر الى صلب منه كما اختار بعضهم فهو النعت الى صلب من الحمد وهو
 المصدر ثم انه قيل لفظ المصدر حقيق في معنى البنية للفاعل ومجاز في الاخيرين
 وقيل انه في الكلام حقيقة فعلى الاول يكون قوله ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ

الحمد به بطريق عموم الشئ بطريق المجاز المستعمل في معنى مجازي شاملا لجميع
 لجميع معاني الحقيقة الشئ لا بطريق عموم الشئ كما قبل حتى يحتاج الى السامع
 على مذهب الضعيف استعمال الشئ في جميع معانيه ويدل على ما قلنا قول المحسن
 ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعلم الظاهر وان يقول ويجوز ان يراد الكلام
 وههنا احتمال آخر وهو ان يراد القدر المشترك بين المعنيين الاولين فقط واما
 ما قيل جلي انه صريح في قوله ويجوز ان يراداه فليس بشئ بل هو خال عن التحصيل
 بل ههنا احتمال آخر ايضا وهو ان يراد القدر المشترك بين الثاني والثالث فقط
 الا انهما لما كانت بعيدة عن الاعتبار لم يعتبرها ثم ان قوله ويجوز ان يراد عطف
 على قوله وكلاهما محتمل لا على قوله اما ان يراد كما قيل يدل عليه عدم اعتباره
 في المضروب وتفسير السلوب ايضا وما ظن ان التفسير لعدم التباين بينه وبين
 المعاني الاول ليس بشئ اذا التفسير ضروري على عدم التباين لا بوجوب التفسير بتفصيل
 عدم الاعتبار **قوله** ليعلم الظاهر اي كل واحد من المعنيين المشهورين باقضاء
 ولعله اشارة الى قرينة المجاز **قوله** اشارة الى الفرد الكامل مرتبط بالعهد الخارجي و
 اشارة الى توجيه حيث لا ذكر للمعهود ههنا لاصح ولا كناية وقاصلا التوجيه
 انه يكفي في كون العهد الخارجي كونه المعهود بحيث ينساق اليه ذهن السامع ولا يشترط
 كونه مذكورا بالفعل ههنا ينساق الذهني الى الفرد الكامل بقضية ان المطلق ينصرف
 الى الكامل فيصح العهد الذي يرجي اشارة اليه والفرد الكامل الحمد هو حمده سبحانه على ذاته
 كما اشاد اليه نبي صلى الله عليه وسلم لا حصه شاء عليه انت كما اشيد على نفسه
 وربطه بكل واحد من الجنس والعهد كظن وكذا ربطه بالجنس فقط كما توهم
 وهو ظن ثم ان كونه للمعهود الخارجي يرجي بيان ان يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعلم
 الظاهر كما لا يخفى والظرب الاتي يقتضي اجتمعا عما فاكصوب ان لا يضرب هذا
 في ذلك **قوله** محتمل ان يكون لاختصاص الضميمة بالموصوف وان يكون لاختصاص
 المتعلق بالمتعلق فيه انه لا يقابل بين هذين الاصلين ان الثاني اعتم من الاول

ك لا يخفى ويمكن ان يخص بماعدا الاول بحكم ان العالم اذا قوبل بالخاص براد به ماعدا
الخاص لكن بما به ضرب في كل واحد من الاصلين للثبات السابقة فانه لا يصح اطلاق
مع احتمال ان يكون الحد في صفة لا يخفى وانما في اشارة لا عدم للثبات فان
المتعلق والمتعلق غيران بحذف الصفة والموصوف فليس بشي لان كلا المقدمتين
منظومة فيها اما الاول فلهذا المتعلق والمتعلق اعني ان يكون غيرين اولاً والثاني
الثاني فلان الصفة التي لا يكون غيرها هي الصفة الذاتية المحصورة في السبعة او الثمانية
والحد ليس منها ولذا ان تقول ان المتغير هو العنوان ولا شك ان العنوانين
متساويان فالمتغير ان يحتمل ان يكون لاختصاص الصفة بالموصوف باء يعتبر كونه الحد
صفة لا تخفى ويحتمل ان يكون لاختصاص المتعلق بالمتعلق باء يعتبر كونه متعلقاً بمتغير
فهم ثم لا شك ان الاصل الاول من هذين الاصلين لا يجري الا في اشارة اذا كان الحد
صفة لا تخفى وكثير من الاصلين السابقة ليس كذلك فلا يصح ضرب بالثبات وما
اشارة اليه بعض الافاضل من ان يكون الحد صفة لا تخفى في اشارة الى عدم العبد باعتبار
الخلق فان خالو الافعال هو الله تعالى في كونه تكلفاً ونسباً ليس جاسياً للمادة
الاشكال فانه لا يمتنع في البنية للمفعول الذي هو وصف للعبد كما لا يخفى هكذا ينبغي
ان يفهم في هذا المقام ولا يلحق ان ينفذ الخبر فان الالهام **قوله** حاصلة من
ضرب الثلثة في اثنين آه اى من ضرب المتعلق بالمتعلق والوجه البنية للمفعول والاصل
بالمصدر في الفعل اللغوي والعرف والاصل من هذا الضرب ستة فنظمها الى الرابع
المشار اليه بقوله ويجوز ان يراد آه وكذا قال وضرب الثلثة في السبعة ثانياً وانما
لم يضرب في الستة المذكورة اذ لا تأثير للواحد في الضرب ولم يلحق في الثلثة
المضروبة او لا لما استرنا اليه بقوله ويجوز ان يراد عطف على قوله كل منهما
محتمل لاصح قوله اما ان يراد ثم ان الاصل عند الحساب ان يجعل المضروب
اقل العددين والمضروب فيه اكثرهما فلو قال من ضرب الاثنين في الثلثة لكان
او فوق واخره وايضاً لو اطلق المضروب فيه معنى باللاتيها الحسن واليكى لا

لا يخفى **قوله** وضرب الثلثة اى الثلثة الاخيرة بقية ذكرها مظهراً وهذه الثلثة
هي اصل الام التوفيق وما يقال في اعادة الشيء معونة تفيد العينية ليس بكنه
الحاصل من هذين الضرب واحد وعشرون ونوناً قال وضرب الاثنين وهي اصل الام
لام الملك في واحد وعشرين **قوله** فليست تراه اشارة لان هذه الاصلين هما الاصلان
التبعية من اعين ومعنى الكلام فلو ضمت اليها الاصلين الى الحاصلين من تلك التاليف
كنسنة التقديم والخبير الخط لزيادة بحيث يكاد لا تدخل تحت الحساب او اشارة
الى ان هذه الاحتمالات المعاني الكلامية هي التي تليق بالاعتبار في المقام ولو اعتبر
الاصل لا الضميمة السالك لزيادة الاحتمال على ذلك ويحتمل ان يكون اشارة الى
ما في ضمن المذكورات من المناقشة كاشارة اليه اشارة التفسيرات هذا وما قيل
انه اشارة الى السؤال وجواب انا سؤال فبان يقال ان ههنا احتمال آخر لان الاصل
من الضرب الاول مع الاضمار ليس بصفة بل عشرة باعتبار ملاحظة نفس ما يطبق عليه
وما ضمنه على ما قيل بل ثلثة عشر باعتبار ملاحظة الفعل اللغوي والعرف كى قال بعض
الافاضل وغرضه بذكر خمسة عشر بكسبة عنى باعتبارين المذكورين وانا جوبت فبان
يقال للحصر المذكور معنى على الاحتمال الواقعة في نفس الامر التي لم يوجد فيها تدخل
على الاحتمال العقلية فليس بشي بل هو من قبيل اسباب الاغوال بل هو خال
عن التحصيل كما لا يخفى على ارباب الكمال **قوله** فائدة هذا التنبية آه المراد بفائدة
هذا التنبية هو انشاء ارباب الجمهور على ما ملحوظ في هذا الحمد قريباً فان هذا
الانشاء ينبغي ان يعلم ذلك التنبية ثم هذا الانشاء الذي هو فائدة التنبية المذكور
نكون اشارة الى ان هذا الحمد قد وقع على الوجه اللائق وبهذا التفسير يقطع ما
قيل في قوله فائدة التنبية اشارة آه دكيل والعبارة السليمة ان بقوله فائدة
هذا التنبية الانشاء او هذا التنبية اشارة آه على ان تلك الاشارة تنبئ على
التنبية المذكور الذي هو التنبية على القريب ففيه ملاحظة هذا الانشاء وهو ان
ظاً وايضا يمكن حمل اضافة الفائدة على البانية وههنا توجيه لطيف وهو ان

يقال لان قوله فائدة منقطع عن بعده على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ومثله فيرجع
 الى ما ذكره هذا القائل من العبارة السليمة **فقد ترقى** قد وقع على الوجه الذي
 آه الالاق بمجال الحمد كما هو الظاهر في اصل التعليق هكذا كان الالاق بمجال الحمد
 ان يلاحظ المحمود فربما كان هذا الحمد واقعا على الوجه الذي هو بمجاله لكن المقدم حق
 لانه اذا كان الالاق بمجال الحامد ان يلاحظ المحمود فربما كان ذلك محققا
 كما لا يخفى لكن هذا المقدم ايضا حق على قياس ما ذكره في النكتة الثانية ففي
 التعليق على ولذا استشهد على بعضهم حتى لا يصح التعليق المذكور على تقدير كون
 صلة الالاق بمجال الحامد وايضا يصح حمل على حذف المضاف والظرف الى الالاق
 بمجال حمد الحامد، يلاحظ المحمود فيه اي في ذلك الحمد قريبا في يصح التعليق
 كما لا يخفى ولا يحتاج الى ما قرناه في الوجه السابق ويحتمل ان يكون المعنى
 على الوجه الذي هو بمجال الحامد في يتم التعليق بله اشباه ولا يرد ان جتمع مع
 النكتة الثانية على ما سبق في الجواب، يكون حاصل النكتة هي التبيه على كونه الحمد
 المذكور واقعا على الوجه الذي هو بمجال الحامد وحاصل النكتة الثانية على التقدير
 الاول فيها التبيه على الالاق بمجال الحامد آه وبينهما بون بعيد **قوله** على قياس
 ما ذكره في النكتة وهو قوله لان الالاق بمجال الحامد ان يلاحظ المحمود حاضرا
 ومشاهدا والمراد بالقياس اما القياس المعرف وهو المتبادر من العبارة
 فيكون من قبيل قياس المساوي لان المراد من القريب ههنا هو القريب المعنوي
 وحاصله هو المحضور الذهني كما قيل واما القياس الاصطلاحي على ان يكون الالاق
 بيانية اي على قياس ما ذكره في النكتة الثانية فهذا هو الملازم بقوله الآتي
 الا ان مدار النظر على مقدمة واحدة وهي الالاق بمجال الحامد ان يلاحظ المحمود
 حاضرا ومشاهدا **قوله** فان قلت فعلى هذا قيل في امثاله هذا المقام الفا بالشيء
 المذكورة لتأكيد ما يدل عليه الفا الاول في قوله من ذكره فقلت انية الكلام
 السابق واما الاول فلا دخل لها في الدلالة على المنشأية بل هي انما تذكر لتبج

تأخر مرتبة الكلام الاخير عن الاول يدل عليه ايرادها في موضع عدم منشأية
 السابق اقول الظاهر ان الاول من التكملة والثانية من المنى طب فالاول انما تدل
 على منشأية ما سبق لكلام التكملة والثانية على منشأية الكلام المنى طب فلاحاجة
 الى حمل الثاني على التأكيد ولا الى حمل الاول على مجزأة الثاني والترجيح ثم الظاهر ان المنى
 لهذا الايراد هو التعليق بقوله اذ الالاق بمجال الحامد آه ويؤيده قوله الآتي الا ان
 مدار النظر على مقدمة واحدة في اصل الكلام انه على هذا التقدير تكون هذه النكتة
 في الالاق عين النكتة الثانية فان ما لها على ما ذكره هو التبيه على ان هذا الحمد واقع على الوجه
 الذي هو بمجال الحامد وهو بعينه حاصل النكتة الثانية فان الاتحاد
 في الدليل يستدعي الاتحاد في الملل وحاصل الجواب المذكور منع الاشياء في الدليل
 واما الاتحاد في بعض المقدمة **قوله** فلا يحسن التقابل آه انما يقع الحسن لا الصحة في المقابلة
 ثابتة بحسب الظاهر الى ان لم يكن ثابتة بحسب الحقيقة والحال وقيل يجوز ان يكون عدم
 الحسن كناية عن عدم الصحة فان الاخبار للمال لا الحال **قوله** علة للتبيه المذكور فيه ان
 التبيه المذكور هو التبيه على القرب ولا يصح ان يكون قوله لان الالاق آه علة له واما هو
 لوقوع هذا الحمد على الوجه الذي الذي فائدة التبيه المذكور اشارة الى كونه مقبولا
قوله بترك العطف قال الاستاذ متظلة هذا اما بلب حذف المضاف واما باب
 ذكر المصدر واردة اسم الفاعل **قوله** قلت حاصل النكتة آه حاصل ان المقصد الاول
 والنظر الاصل في النكتة الاول انما هو التبيه على ان الحمد المذكور واقع على الوجه
 الذي هو في الثانية لا التبيه على ان الالاق بمجال الحامد ان يلاحظ المحمود حاضرا
 ومشاهدا والى التبيه على انه على ملحوظ في هذا الحمد آه مع قطع النظر عن التبيه
 على وقوع هذا الحمد على الوجه الذي هو بمجال الحامد **قوله** اما التبيه على ان الالاق آه كونه
 حاصل النكتة الثانية بعيد عن عبارة الشغاية البعد كما لا يخفى واما كونه آه قد
 يقال هذا عطف على قوله ان الالاق آه فالصحيح انما التبيه على كونه ملحوظا
 ثم انما ان كونه ايضا حاصل النكتة الثانية بعيد كل البعد **قوله** على كلا التقديرين

المذكورين بينهما آية بين النكتين بوزن بعيد فبحسن التقابل **قوله** اللان مدار الطلاء
 اشارة الى انشا غلط السائر قال جمهور المحققين كونه تلام المقدمات مدار السائر
 يقتضيه المغايراته ومغايرتها الاول لاحتمال النكتة الثانية غير ظاهرة و
 اجابوا بانه الدائر الثاني والدار المنب عليه فتأمل **قوله** من غير ذكره فلا الفاضل المعنى
 في الاطول الضمير واجمع الى المشار الدلول عليه بقوله فهو ايشاد والواحد من المذكورين
 المستفاد من كلامه **قوله** وذلك لان الشبهة انه هذا الدليل اقامته ان له كان مضمون
 الآية الكريمة قضية او شعرا بناء على التفسير المذكور وليس كذلك كما لا يخفى واما ما قيل
 ان الفرق بين التفسير المذكور وبين التفسير في الجملة عن بعض الاغيار لا يراد تعريفا تعريف
 جامع وما نه وان هذا الكلام منهم واقع على كسب التمثيل فيدخل فيه الاشارة للجميع
 للضامين فيكون بعبارة عن المقام مردود بانهم حصروا التفسير في خمسة اقسام ليس
 منها الاشارة ولا مضمون الآية قال العلامة الشافعي في المطول اقسام التفسير خمسة
 لانه انما ان يكون في النظم او في التفسير على هذه التقديرين اما ان يكون اشارة لقضية او شعرا
 او مثل سائر ويمكن ان يقال الحصر المذكور لما هو المشهور فيجوز ان يكون اقسام غير خمسة
 كما اشار الى مضمون الآية والحديث كما صرح به الفاضل العصام في الاطول فتأمل
قوله ويحتمل ان يكون ايدانا بوقوع الاذن الشرعي في اضافة القرب الى الله تعالى لان
 القرب من غير اضافة اليه تعالى كان فيه من شائبة الاثر القرب المكان فيحتاج
 الى الاذن من الشرع كاليد والوجه فانه يحتاج في اضافة امثاله الى الاذن الشرعي
 حتى لا يصح اضا فترها لغير العرف كما تقر في محله فقط ما قيل ان هذا لا يصح
 ليس بشيء اذا كان الى ما هو موصوفه وصفا اسما والله يد بعضه وهذا ليس
 منها قوله واجبة اليها من حيث الفائدة **قوله** لكونه آية او كونه التبيين الذي تضمنه
 النكتة الثانية وقيل آية او كونه المذكور فيها **قوله** في حاشية النكتة
 النكتة الثانية حيث قال كذا يلزم قوله عليه السلام الحسن ان تعبد الله كما تعبد تراه
 وان لم تكن تراه فانه يراى فانهم **قوله** لرعاية صنعة الاستغابة في ان الاختصاص

لرعاية صنعة الاستغابة بطريق الخطا حتى يكون مرجح لا خشيانه اذ يحصل استفاد
 بطريق العينة ايضا محولة الحمد فتدبر **قوله** بناء على انه تعالى آية في ان محله كونه
 تعالى مذكورا في التسمية بطريق الغيبة لا يكف في الالتفات بل يحتاج الى كونه التسمية
 جزء من الكتاب اذ على تقدير عدم كونه جزء منه لا يكون الا تيان بالخطا من خلاف
 مقتضى الظاهر وهو معتبر في الالتفات وكونه جزء منه مما هو على ما في التلويح
 مكتوبة على قصد التبرك والتميز من غير ان يجعل جزء من الكتاب المهمة الا ان يكون بناء
 الكلام على مذهب السكاكي في الالتفات ويدعي ان مقتضى الظاهر هنا هو الطريق العبره فان
 الالتفات عنده اعم من ان يكون قد عبرت عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة ثم عبرت عنه
 بطريق آخر ويكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعلى الاخر كقولنا
 القبر تطلو ليلته باثمدق نخطاب لنف ومقتضى الظاهر بالنعلم لكن بآية
 قوله بناء على انه تعالى مذكور في التسمية بطريق الغيبة كما لا يخفى **قوله** ومدا المناظرة
 على الخطا آية هذا على تقدير تعريف المناظرة بمدا فعه الكلام عن الجا بين ظ واما
 على تقدير تعريفها بالنظر بالبصيرة من الجا بين آية فلا على ما سيجي من المحققين
 عند قول الشرح من **قوله** في آية اللان آية في ان هذا المنع غير مضر اذ للمفسر ان
 يقول ان كان اللان تو بحال الحامد تلك الملاحظة في ان الحمد ثبتت المطا وان كان
 اللان تو بحال تلك الملاحظة قبل الشروع فيه ثبتت المقدمات وايضا لا يخفى ان
 اللان تو بحال الحامد بل بحال كل المستطعم ان يلاحظ المنع قبل الشروع في
 التكلم ثم يأتي بلفظ يناسب والفتاى بالالف فكيف ما اتفق ولعله لها
 بادر الى التبيين **قوله** فلا يتم التقريرا آية في ان حاصل الاستدلال هكذا
 اخيا الخطا في اثناء الحمد موجبة لانه كلما كان اللان تو بحال الحامد ان
 يلاحظ المحمود حافظا ومنا هذا قبل الشروع في الحمد كان اخيا الخطا
 في اثناء الحمد موجبا لكن المقدم حق فالتا من ذلك وهو المطا فحق هذا يتم
 التقرير بلا ريب ان هو سوف الدليل على وجه يستلزم المطا واستلزام هذا

الذي لا خلاف المصداق على البدن حيث يتم برده على الملازمة المذكورة منع وذلك بحجة
 أخرى كسبج من هذا عند قول المصداق منكم بطلم ان لا ويمكن ان يقال على
 قبل ما ذكره المحقق هنا انه يجوز ان يقدر الثاني كما ذكر ويجوز ايضا
 ان يقدر هكذا كان احسن الخطاب وقد الملاحظة موجبتا فعلا الاول
 الملازمة غير مسلمة وعلى الثاني التقريب غير تام والمحتمل بنى الكلام
 على احد الاحتمالين وترك حكم الآخر بالمقابلة فتأمل **قوله** ويمكن دفعه بان
 آه لا يخفى فيه ما فيه من التسوية الجاهلية ان المحذور المذكور وهو عدم تمامية
 التقريب يرد على هذا التقريب ايضا وذلك من مفهوم قبل الفراغ عن الحد يصدق
 على ان الجزء الاخير من الحمد والملاحظة المذكورة في ذلك الان لا يستند الخطاب
 في الجزء الاول والمقدّم ذلك ولقد دفع هذا فشره بقوله اي في وقت الحمد وفيه ما فيه
 والحق في الدفع ان يجاب بان قوله اول المعنى في اول الحمد اي في ان الاتيان بالجزء
 الاول منه وقد اجاب ايضا على تقدير كون المراد من القبليّة والبعديّة الزمانين بحمل
 الملاحظة اولا على الملاحظة الذهنية وحمل الحمد المتأخر عنها على الحمد الى رجب وان
 خبر بان ان كان ان هذا الملاحظة الذهنية غير ان الخارجى ومقدّما عليه لم يحصل
 المطاعين دفع بعدم تمامية التقريب كما لا يخفى وان كان عين لم يشب القبليّة والبعديّة
 الزمانية في ذكره مما لا يصح ان يصدر عن العاقل ثم قال هذا الفاعل لا يخفى ان الجواب
 المتعارف به بقوله يمكن دفعه لا يصدر عن عاقل فضلا عن فاعل اذ لو اراد
 امكان دفع المحذور المذكور كما يشوبه سوف عبادة فيكذب الخبر المذكور
 بان لا يدفعه اولا قبل الفراغ عن الحمد اذ لا مجال لهذا الخبر بعد التسليم
 المذكور ولو اراد به امكان دفع الاستحالة المذكورة عن اصل كما هو مقتضى الخبر
 فذكر به قول الشر ثم تجده اذ المفهوم منه كونه المحمود ملحوظا ولا مخرجا عن
 الحمد فكيف يمكن حمل اولا على المعنى المذكور وما ذكره اكثر الفضل به هنا
 لا صلاحه من ان المراد بقوله ثم يمدح ثم يتم بحمد فهو من قبيل فلن يصلح العطاء

ما فسر الزهر اشق وانت خبر بان ما فهم من قوله ثم يمدح لا ينافي حمل اولا على
 المعنى المذكور وانما ينافي كونه الحمد مجردا عن تلك الملاحظة مجردة عن الحمد اذ يمكن ان
 يستعمل تلك الملاحظة المجردة عن الحمد لان يتم الحمد على انه يجوز ان يكون التأخر المستفاد
 من قوله ثم يمدح لا ينافي ما بينا كما سبق وايضا لم يبين كما ذكره اكثر الفضل للمدح
 صلاح ما يوجب ان لا يصلح حتى يقال فلن يصلح العطاء وما فسر الزهر فتأمل
قوله لكن لا ينتظم آه اي حين تركه قوله اولا ثم يمدح كما هو الظاهر من الشوق
 فاتح لا ينتظم قوله ولا لسان مدح تقديم له ولا يصلح اصلا ولفظ
 الانتظام ينسب عن هذا كما لا يخفى والتفسير بان يقال حين كون المراد
 بقوله اولا قبل الفراغ عن الحمد غير مكسب في انه يستعمل بالانتظام اذ كان قبل
 الشروع في الحمد وليس كذلك كما سيجي من المحقق على انه يستعمل تكرار فيما
 سبقت **قوله** انما يستعمله مدار الفرق على ان مدلول الحديث الشريف ان
 يلاحظ الحمد مرتين ومن هذا مقتضى الخطاب هو ان يلاحظ حاضر بحيث يستحق
 الخطاب فان الاول اعظم من الثاني ومن القاعدة المقررة ان العاقل لا يدرك على الخاضع
 ومجمل ان يكون مدار الفرق ان يلاحظ المحمود مرتين وحاضرا
 على سبيل التشبيه ومقتضى الخطاب ان يلاحظ حاضر اعلى سبيل الحقيقة ومن
 العلوم ان الاول لا يستعمل الثاني فلان عليه ولذا لم يقل كما يدرك عليه وعلى
 كلا التقديرين برده عليه ما قيل ان لا فرق بين الملاحظين بالنسبة اليه سبحانه
 ملاحظة كما كانت مرة ومن هذا مقتضى ملاحظة حاضر بحيث يستحق
 الخطاب فلا يصح ما ذكره وجه لعدم القول بالدلالة ولعل وجه التسليم
 هو هذا وانما قيل ان قوله لان يلاحظ حاضر بحيث يستحق الخطاب فليس
 بشي برأى مراتب الحسن ليس الا هذه بمراتب الحسن الا هذه ولقد وقع
 هذا المحقق في وقوع لفظ تراه في قوله عليه السلام كانه تراه ولعل لهذا
 بادرا في التسليم بقوله على انه يجوز ان لا يلاحظ عن التحصيل اذ الظاهر انما هو

في الاستدعاء والاقتضاء في التسمية والعموم فالحديث الشريف لا يستدعي
 ان يلاحظ المحمود حاضرا بحيث يستحق الخطأ ولا بدك عليه بل يعمدها
 فان مجرد البلاطة كالمرة هو المشاهد لا يصح الخطأ وهذا لا ينافي ان يكون تلك
 المرتبة اعلا مراتب الاحسان كما لا يخفى على من لم يمسك وعرف ان قوله بمرتبة الاصل
 ليست الا هذه الظاهر تخصيص بمقتضى الحديث الشريف من غير تخصيص ثم قوله
 ولقد وقع آه يدل على ان المحسن غافل وقوله ولعل لهذا بادى التسليم يدل
 على انه غير غافل فتأمل بالانصاف مجتب عن الاعتساف **قوله** على انه يجوز آه
 لعل مراده انه يجوز ان يكون المقصود من الحديث الشريف بيان مع لفظ
 في جوف الشريعة بمعنى ان لفظ الاحسان يطلق في عرف الشريعة على هذا المعنى
 سواء كان هذا المعنى محمداً وحافياً في قوله لا لبيان احسان كل عبادة و
 تكميلها الذي هو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هذا لا يدرك الحديث الشريف
 على ان اللاتقوى بحال الحامدان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهداً بل لا بد من
 على ان الحمد الواقع بملازمة هذه الملاحظة يطلق على لفظ الاحسان في
 عرف الشريعة هذا ما ينبغي في هذا المطلب بعد جد وكذا وتعد حتى حرة بقله
 البيان ثم وجدته بعد برهانه من الزمان في كلام بعض الاعيان لكن اورد عليه
 ذلك البعض انه يلزم على هذا التقدير ان يطلق لفظ الاحسان في عرف الشريعة
 على حمد لا يكون على وجه يلاحظ فيه المحمود كانه مستحق ومشاهد حتى يطلق على
 حمده الاحسان في عرف الشريعة كما يدل عليه الحديث فلما ذكره وجه لعدم
 القول بالدلالة انتهى وانت خبير بان ما ذكره انما يتم اذا ثبت ان اطلاق لفظ
 الاحسان في عرف الشريعة مما يوجب التباين لكنه لم يثبت بعد ودلالة الحديث
 على ما ذكره على ان الكلام في دلالة على ان اللاتقوى بحال مد الملاحظة المذكورة مطلقا
 لان يطلق على حمده لفظ الاحسان فتقوله لا يصلح ما ذكره وجه محل نظر
قوله فيه ان كون اللاتقوى محقق الكلام يستدعي بسطاً في المقام حتى يتضح المقام
 فالقول بعون العلام ان الضمير المجرور في قول الشارح استبان منه راجع اما

الى الوجه الاول فقط من الوجهين السابقين او الى الآخر منهما فقط او الى كلاهما
 منهما وعلى كل تقدير المراد بالوجه المتبين للتقديم اي نفس المرجع اعني التنبية
 على القرب او التنبية على ان اللاتقوى بحال الحامداه وما يستفاد منه كالبدء باللاتقوى
 وحاصل التوجيه ان كان المحمود اقرب الى المصطفى من عليه الوجهان السابقان
 قدم على الحمد ذكره ليكون اشارة الى القرب واللباقة المذكورة وبدء بالاقرب اذا لزم
 اثباته بالاقرب اليه والظن من عبارة التوجع الضمير الى الوجه الاخير وكون
 المراد من الوجه المتبين ما هو المستفاد من نفس المفاد وان كان هذا ايضا صالحا
 لان مراده كل ذلك ظلمن اجتناب عن العناد فقول المحسن فيه ان يكون اللاتقوى لا يقتضي
 تقديم قوله لا محمل نظر فان ملاحظة المحمود او لاحضاره او مشاهدته على قرب
 المحمود وقربه يقتضي التقديم المذكور على ما استرنا البصيرة ان قوله او لا يعم في اول
 الحمد كما سبق قال لا يقتضاء ظاهر من **قوله** بخلافه فتقديمه لا يستلزم آه فيه ان الغلام
 في استلزام الشاهدة قبل الشروع التقديم المذكور لا في استلزام تقديمه تلك ^{المشاهدة}
 فتأمل **قوله** على التقديم بين آه اي على تقديمه كونه اقل بجمع قبل الشروع في الحمد او على تقديم
 كونه بجمع قبل الفراغ عنه **قوله** بان تقديم قوله لا آه حاصلة ان تقديم المذكور وان لم يستلزم
 كون الشاهدة قبل الشروع في الحمد لانه باعبار بالذكور يدل على ان الملاحظة المذكورة
 ينبغي ان يكون مقدمة على الحمد في جميع المواد وهذا كيف وجهها للتقديم فهذا التوجيه
 وان لم يدل على امتثال المصطفى تلك الالباق لم يدل على عدم امتثاله ايضا بل لا يخفى
 عن الاعيان بالامتنان الى لا يخفى هذا الكثر تطبيق على التفرقة التي في من التفرقة
 محمل نظر فان التقديم بالاعتماد المذكور لا يدل على ان الملاحظة المذكورة ينبغي
 ان يكون في وقت الحمد لا يخفى وحمل **قوله** متقدمة على الحمد آه على ما قبل الفراغ
 عنح كما قيل لا يفيد شيئا في هذا المقام يستلزم عدم تأخير ذلك على مفهوم
 الحمد الصادق على افراده يدل على ان تلك الملاحظة ينبغي ان يكون قبل الفراغ عن
 الحمد تأمل فانه دقيق وبالتأمل حقيق ومن العجيب ما قيل ههنا من انه يمكن

تقديم الجواب المذكور على وجه لا يرد عليه الجواب ولا يحتاج فيه الى ارتكاب ذلك التكلف
وحاصله ان تقديم قوله لا على مفهوم الحمد الذي هو عبادة على ذلك المفهوم في الحقيقة
يدل على ان الملاحظة ينبغي ان تكون متقدمة على الحمد في جميع المواضع من حيث
هذه المادة اعني قوله لا الحمد وان لم يكن قوله لا متقدما على هذا الحمد بحسب التركيب
العرفي فتقديمه مستلزم كونه المشاهدة قبل الشروع في الحمد فيحتاج تقديمه و
تأخيرها ينافي كونه المشاهدة قبل الفراغ عن الحمد فيترك لاجل تلك النافاة انتزاع
فتفطن ثم قال ذلك الفارق ظاهر بين ما يقال وان لم يكن قوله لا متقدما على هذا
الحمد وبين ما يقال وان لم يدل ذلك التقديم على اليقظة كونه تلك الملاحظة متقدمة على
الحمد في هذه الحمد الذي ذكره الله وانظاره مكابرة محض فيما اوردته اكثر الفضل
ههنا على جواب المحنة تارة بان يقال يلزم على هذا ان لا يكون هذا الحمد هو الوجه
اللاتي وتارة اخرى بان يقال وانت خبير بان هذه التوجيه لا يدل على امتثال المص
بتلك التباينة مع ان الشرع صده كما يظهر من النص على تقديم صحة التوبة وروية
لوان ههنا بالعبادة الثانية انتزاع وهذا ايضا من الباطل فان ما اوردته ظاهر الورد
على العبادة الاولى واما الثاني على عكس ما ذكره انا اول فدل على قوله لا الدال على
المحنة المحمودة حاضر امشا ههنا لم يكن متقدما على محنة هذه التوبة ان لا يكون هذا
الحمد على الوجه اللاتواني الذي هو ان يلاحظ المحمودة ولا حاضر امشا ههنا على مقف
كلماته واخر من عباراته فانه الكلام ليس في ذلك واما كون المص قد لا يلاحظ
المحمود حاضر امشا ههنا ولا في نفسه مع قطع النظر عن كلامه ههنا فميت الكلام
لنا فيه ههنا واما الثاني فان عدم دلالة التقديم على اليقظة كونه تلك الملاحظة المتقدمة
على الحمد لا يستلزم ان لا يكون هذا الحمد على الوجه اللاتواني فان التوبة هو
الملاحظة اول الدلالة على التباينة المذكورة فانهم **قوله** على مفهوم الحمد في الثانية
لا يتصور التقديم بين اللفظ والمفهوم فلا بد من تأويل الثاني باللفظ والاول
بالمفهوم **قوله** وان لم يكن لك متقدما على هذا الحمد اي على احد الم وهو قوله لك

الحمد وهو اشارة الى ان جواب السؤال مقدور وهو ان يقال كيف يدرك التقديم على ما ذكر
مع ان قوله لك ليس متقدما على هذا الحمد وحاصل الجواب ان عدم تقديمه على هذا الحمد
لا ينافي لان تقديمه على مفهوم الحمد على ما ذكره قبل اشارة الى الفرق بين هذا الجواب
والجواب الثاني لكن يرد عليه انه ان اريد انه لم يكن متقدما على هذا الحمد ولو بان يكون قبل
الفراغ عنه لم وان اريد انه لم يكن متقدما عليه بان يكون قبل الشروع فيه لم لكونه لا يتم بقوله
على تقريرين **قوله** ويمكن ان يقال انه الظاهر ان عطفه على قوله لا يمكن دفعه واشارة الى جواب
آخر عن السؤال المذكورة تقريره ان قوله لك وان كان من الحمد لكان كان تقديمه على مفهوم
الحمد كالقديم على مجموع لك الحمد فتقديمه مستلزم كونه المشاهدة قبل الشروع في الحمد
فيحتاج التقديم لاجل ذلك ولما كان تأخيرها على مفهوم الحمد كالتأخير عن مجموع لك
الحمد فتأخيرها ينافي كون المشاهدة قبل الفراغ عن الحمد فيترك التأخير لاجل و بهذا التقدير
ظهر الفرق بين الجوابين وهو ان التقديم على هذا الجواب الاول يدل على انما ينبغي ان يكون
قبل الشروع وايضا تطبيق هذا الجواب على هذه التقديمين بنظر بخلاف الجواب الاول كما مر
واما ما قيل ان الجواب الاول يفيد افادة تقديمه لا تقديم الحضور على سبيل الحقيقة على
الحمد في جميع الافراد غير هذه الفردة الثانية يفيد افادة تقديمه على هذا الفردة فقط على سبيل
المجاز ففقه نظر من وجهين بل من وجوه هذا ويجوز ان يكون اشارة الى جواب السؤال
بشيء عن قوله وان لم يكن قوله لك متقدما على الحمد وتقرير السؤال ان كلام المص لا يدل
على امتثاله بتلك التباينة مع ان الكلام فيه وحاصل الجواب ان كلامه يدل عليه بهذا
التقرير فهو عطف على قوله وان لم يكن آه عطف اللفظ على المعنى اي يمكن ان يقال لم يكن
قوله لك متقدما على هذا الحمد ويمكن ان يقال آه **قوله** فالمقام لا يقتضي تقديم لفظه على قوله
لك بل يقتضي تقديم المجموع على سائر الاجزاء **قوله** ولا يخفى ان مقام الفرد آه يعني
ان مقام الفرد الذي هو المجموع كما يقتضي تقديمه على سائر الاجزاء لا يقتضي كثرة الا
هتتم **بشيء** انه كذلك يقتضي تقديم لفظ الحمد على قوله لك لاقتضائه كثرة الاهتمام
بشيء ايضا فان مقام الفرد كما يقتضي كثرة الاهتمام كذلك يقتضي كثرة الاهتمام

بشأن ما صدق عليه أي ذلك الفرد بالنسبة إلى ما لا يصدق عليه وبهذا التفريق سقط
ما قيل ههنا من أن هذا الجواب غيره مطا بول السؤال فإن السؤال بعدم اقتضاء المقام
تقديم لفظ الحمد والجواب إنما هو باقتضاء المقام كثر قالاهنم **قوله** لكن يبقى أن لا يلزم
من اللازم من هذا الجواب إنما هو تقديم مفهوم الحمد وكلامنا في تقديم لفظ فنقول لا
تقديم المفهوم في الخارج الاستقديم اللفظي التال عليه فتقديمه تقديم قوله عما أن يكون
قوله والشرف عطف تفسيرية، يكون، التعظيم بمع العظمة إنما بان استعمل في المع البتة
للمفعول لا وبالاستعمال في مع العظمى السمعى الزيد مع الحمد وتكون عطف تفسير
بأن يكون بمعنى الشرف كما هو فهم فليس على ما ينبغي كما لا يخفى ثم الثاني أن الحق في هذه
الاحتمال على الاحتمال الثاني ووجه الترجيح على الاستفاد من كلامه جمع الش بينهما في
ذكره وأنت خير بآية يعارضه احتياج الأول إلى حمل الشرف على العطف التفسيرى مع أن
الجمع بينهما يجوز أن يجعل للتشبيه المذكور كما ذكره من درجاء الثاني خبرية التأسيس
من التأكيد **قوله** وبجمل أن يكونا نكتين فيكونا، الحمد من التعظيم والشرف في معناه هي الظا
ويكون، النكتة الأولى نظر الحال إلى مد والثانية إلى حال الحمد **قوله** إلا أنه جمع بينهما في
الذكر آه بأنه يترك قوله وان يكون، وإنما لا يأتى باللام الجارية في الشرف، لا يقولون أن
يكون للشرف كما قال في قوله فنفسه بقوله، يأتى بالواو الواصلة بينهما لم يأت
بشيء **قوله** تنبيهها على تقادسها في المعنى قال بعض الأفاضل لا تقلاب بينهما في
الأول خبرية ومتعده وصف لعبود زائد والثاني مرة لازم ووصف لعبود وثابت
وفيها تقادسها في المعنى عبارة عن استواء أحدهما للآخر في المد والظا أن تقادسها
في المعنى كناية عن الترادف بين أصح الكلمتين كما يشوب جملة الشرف عطف
قوله مثل التشويق فإن في التقديم تشويقا لما هو المتأخر سواء كان في
المتقدم طول ولا هكذا يفهم من إطلاقهم نعم إذا كان فيه طول كان كان
التشويق كما لا يظا هر كما في قول الشاعر ثلثة شرف الدنيا بسجنتها شمس
وأبو السخى في الفهم فإله بعض الأفاضل ههنا من أن ما يحقق التشويق تقديم

المسند لو كان في طول مدحه التثنا ذاع في الشرح التلخيص محل نظر ولم يجد من التثنا
تصريحاً بما ذكره في الشرح التلخيص **قوله** لا تأهيم آه أي لأن التشويق المسند
اليأهيم يمكن في ذهن السامع إذ حصول الشيء بعد الشوق وقع في النفس **قوله** وربما
صنع الاستغراب آه أي من جهة تقديم المسند فهذا لا ينافي حصولها من جهة الخطأ
أيضاً **قوله** ولا غير ذلك كالاستغراب والتبرك **قوله** وحاصل غير العنوان في الحاصل
يدل التأخير بالتقديم إشارة إلى أنه هو المناسب لما سبقه الكلام وهو بيان وجه التقديم
لأن ما أخذه الشوق اقتصر على تقديم المجهود مع أن الشا أحداً أيضاً إشارة إلى أن ضرورة
ذلك تطاول الأصل ثم علم أن الحمد الذي كان كالنسبة بين الحامد والمحمود وكان الحمد
مقدماً عليه بالطبع إنما هو مجموع قوله لك الحمد لا مجرد قوله الحمد وكون المجهود مقدماً
عليه بالطبع لا يقتضي تقدمه على الحمد أيضاً كما يقدم عليه بالوضع ليوافق الوضع بالطبع
ويمكن أن يجاب بمثله ما سبق من أن مفهوم الحمد لكونه صادقاً على المجموع قوله لك
بمنزلة المجموع فتأمل أعلم أن المتقدم يقال على خمسة أشياء الأولى المتقدم بالزمان
وهو وظ والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن أن يوجد إلا يوم موجود وقد
يمكن أن يوجد وليس بالضرورة وجوده كالواحد بالنسبة إلى الاثنين قبل ينبغي أن يترادف
تفسيره فيكون غير مؤثرة في المتأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية فتأمل والثالث
المتقدم بالشرف كتقدم المعلمة على المتعلم والترابع المتقدم بالرتبة كتقدم الصنفون
في المسجد سوية إلى المحراب والخامس المتقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل
بالتأثير وعند صاحب المحاكمات أن الفاعل مطلقاً سواء كان مستقلاً
بالتأثير أو لا وهذا وفي شرح الهداية في الحكمة وأعلم أن التقديم بالعلية والتقدم
بالطبع شتر كان في مع واحد وسيأتي التقديم بالعلية باسم التقديم بالذات
والشتر استعماله كدلالة الشتر فكل المحيى أيضاً استعمال التقديم بالطبع ههنا
بهذا المعنى الذي هو تقدم المحتاج لا بالمعنى السابق فلا وجه لما قيل ههنا من أن هذا
الكلام منه مبنى على مذهب والاف المجهود مؤثر في الحمد فلا يكون مقدماً بالطبع بل

المسند

يكون مقوما بالعلية ولا وجه لما قيل في دفع هذا ايضا من ان التقدم بالطبع هو ان يكون
التقدم بحيث يحتاج اليه التأخر ولا يكون مؤثرا فيه وموجبا له وههنا كذلك
لان الحمد لا يتحقق بدون المحمود وهو غير مؤثرة فيه من هذه الحيزية انتهى
من حيزية الاجاب على انه لو صح ما ذكره لزم ان لا يتحقق التقدم بالعلية عند
التكلمين فافهم قوله لان الحمد العرفي اما ان يكون بالجنان او بالاركان او ان
يكون باللسان فان كان بالجنان فهو من مقولة الكيف لانه يكون عبارة عن الاعتقاد
بانضمامه تعالى بصفاته الكمال والجلال كما صرح به شارح المطالع ولا شك ان الاعتقاد
من اقسام العلم الذي هو من مقولة الكيف على الاصح وان كان بالاركان فهو من مد
مقولة الفعل لانه يكون عبارة عن الاتيان بافعال الله تعالى ذلك الاعتقاد كما
صرح به ايضا شارح المطالع وذلك الاتيان هو التأثير فيكون من مقولة الفعل
وان كان الحمد باللسان فكذلك من مقولة الفعل وان كان الحمد باللسان عبارة عن
المعنى الصوري اعني التكلم بما يدل على التعظيم فانه ايضا تأثير كما لا يخفى واما لو
كان الحمد باللسان عبارة عن نفس الكلام المحصور الذال على التعظيم على ان يكون
المراد المعنى الحاصل بالمصدر فهو من مقولة الكيف ايضا لكن من الكيفية المحسوسة
بحسب التشبيح بخلاف ما كان بالجنان فانه من الكيفية النفسانية هذا فان
قلت الحمد العرفي قد عرف بفعل ينسب عن تعظيم النعم بسبب كونه معنى فهو لا
يكون الا فعلا فانه هذا قلت الماخوذ في تعريفه فعل لغوي وهو اعني وكراد
هو هنا انما هو الفعل الاصطلاحي الذي هو قسم من المقولات السبع فانتم سمو
الاجناس العالية من الاعراض السبع وهي الكم والكيف والايين والشيء والوضع
والاضافة والملك والفعل والانفعال فان قلت قد صرح المحقق في سابق ان
الحمد معنيين لغوي وعرفي فوجه تخصيصه عنهما الحمد العرفي بالذكر قلت
انما خصصه بالذكر لكون حال التغوي معلوما فانه قسم خاص من العرفي
ومن العلوم انه لو بين احوال الاقسام بترتيبها يعلم منه حال القسم الخاص

وبهذا

وبهذا التقدير يسقط ما قيل ان الحمد لا يكون الا بالتسنان فكونه بالجنان والاركان
امتابنا على استعماله في معنى الشكر وبناء على ان الحمد وان كان بالتسنان لكونه
بالاركان والجنان اشارة الى جانبى توافق الجنان والاركان مع التسنان بان
يكون قوله ان كان بالجنان وان كان بالاركان بمعنى ان كان بمقادير الجنان
وان كان بمقادير الاركان فتأمل انتهى على انه لو حمل الكلام على ما حمل عليه هذا
القول لا اضطراب المعاني بالعلية كما لا يخفى قوله ومن البين انه الكيف ليس به
اصلا حاصل الاستدلال ان الحمد ما كبره واما فعله فليس من كل منهما نسبة التشبيح
الحامد والمحمود اما الاول فظ فان الكيف ليس به اصلا فانتم قسموا المقولات
السبع المذكورة الى ما هو نسبة والى ما هو نسبة وعدوا الكيف والكم من
القسم الثاني والبولي من الاول واما الثاني وهو الفعل وان كان من نسبة
المنقسم الى المقولات السبع وهو الاين والاضافة والشيء والوضع والملك
والفعل والانفعال لكنه نسبة بين الفاعل والمنفعل والمحمود ليس منفعلا في الحمد
الفعل فليكون هذا الحمد نسبة بينه وبين الحامد بل يكون نسبة بين الحامد ومنفعل
وهو المحمود به مثل ما يفعله بالاركان ان كان الحمد بالاركان وما يتكلم به ان كان الحمد
باللسان وكان الحمد باللسان عن المعنى الصوري وبهذا التقدير سقط ما قيل ههنا
فيه انه اذا فعل عبارة عن تلك النسبة والحمد ليس كذلك فكيف يصح حكاية ولا يكون
من مقولة الفعل بل انما ليس بفعل كما انه ليس بنسبة وبعد فرضه فعلا ايضا ومن
الغريب ما قيل احمد ههنا في رد هذا القائل من ان حاصل كلام المحقق ان الفعل
وان كان من اقسام النسبة المذكورة الا انه نسبة بين الفاعل والمنفعل والحمد
الفعل ليس كذلك اذ المحمود ليس بمنفعل حتى يصح الحكم على هذا الحمد بانه نسبة
بينه وبين الحامد وبما قررنا المقام سقط ما توهم ههنا من البحث والكلام
حيث قيل فيه انه اذا كان الفعل عبارة عن تلك النسبة قوله لكن الحمد مطلقا
بمنزلة النسبة اه اشارة الى بيان الجزء الثبوتي من المدعى كما ان قوله لان الحمد

ان كان بالجنان آه اشارة الى بيان الجزاء المستلج منه فان الذي هو من مركب من
الجزئين الاول انه لا يصح قولنا النسبة بين الحامد والمحمود والثاني انه يصح ان يقال
الحمد كالنسبة بينهما **قوله** وهي اما لام التعريف آه ايراد هذه الاصل لا آما قطع النظر
عن نقل عن الشا او لكونه منظورا فيه عنده او لعدم كونه نصا في تخصيص اللام في هذا
المقام بلام الملك او لاداء العنان بمجيء من الخصم واما ما قيل انه اشارة الى التعريف
على الش بان المكسب بقاء اللام على ظاهرها لا تخصيص بلام الملك كما يفهم من ما نقل
عنه ههنا لان الاحتمال لا يمكن الا اشارة كلتا مسأوري الاقدام في صحة بناء على ظاهر
كلامهم وفي الفرس بناء على التحقيق هذا فيما كل تقدير لا يرد عليه ما قيل انه لا حاجة
لايراد هذه الاصل لان ههنا بعد تغيير الماد من اللام الملك بما ذكره في الحاشية
استحق واما ما قيل من شمول قوله من كل اللام حرفا التعريف انما هو على مذهب
سبويه واما على مذهب الخليل والبرز فلا اذ حرفه عند الخليل هو الالف واللام
وحدها وعند البرز هو الالف فقط فامر كسملين هو **قوله** سواء كان آه ولم
يتعرض للعهد مع انه عدة فيسبق اليه من الاصل لا لانه لا يفيد الحمد بالاتفاق فثبت
قوله على ما صرح به المحقق آه متعلق بالتعظيم المذكور وما صرح به التفات ان هو ان
كله من لا في الاستغراق والجنس مفيد **قوله** واما كلمة مني آه لا مثل ما ان اللفظ
كلمة اللام موضوع بموشا من للام التعريف ولام الملك بوضع واحد فلا وجه لما قيل
ههنا انه من قبيل الجمع بين معنيين مشترك في الابداء وهو غير جائز عند المحققين
ولا لما ذكر في التوجيه مما هو من قبيل اسئلة الاغوال ثم انه على هذا التقدير لاخير
يكون في الكلام تأكيد واحد اذ ان التقديم يكون تأكيدا المستفاد من كلمة اللام
معما بخلاف التقدير الاول لا يخفى فيقال القائل المذكور من انه على تقدير الجمع يكون
في الكلام تأكيد ان يكون الاختصاص المستفاد من التقديم تأكيدا للحل من الاختصاص
المستفاد من اللام على الانفراد وان كان بالنظر اليهما معا يكون تأكيدا على
التأكيد غلط **قوله** فلا نلام الاستغراق اه لا خفا في ان الماد ان للام الاستغراق

والجنس مع ما بعده بالقسم بيان اليه واعتباره معديك على ذلك وكذا
المراد من قوله **قوله** المستفاد من كلمة اللام الا انه لكثرة مدخلية اللام
في تلك الدلالة **قوله** وسند الدلالة والاستفادة اليها فلا يرد عليه ما اورد
بعض الافاضل حيث قال اثبت له شاكلي مدلول لا في التعريف انما مدلولها
كون المحكوم عليه كل فرد من افراد الحمد حقيقة واما الثبوت فمدلول اللام الملك
قوله من بمصاحبه ولعل ناظر الى الجنس ان قوله ثابت له شاكلي ناظر الى الاستغراق وذلك
لان الجنس لا يلزم الثبوت واما ما قيل انه انما تعرض له بعد قوله ثابت له ليصح عطف
قوله لا على حصه ذلك فيه على ما قيل انه هو مدار الفتح عليه فبيان الظاهر لا
فرق بين الثبوت والارتياب في هذا العطف حتى يكون مدار الفتح على احدهما دون
الآخر وقيل فائدة الاشارة الى ان الثبوت بمع الارباط ليسم اختصاص الصفة
بالموصوف واختصاص المتعلق بالمتعلق على ما عرفت سابقا فثبت **قوله** لا على
حصه ذلك اي على حصه كل واحد من جنس الحمد في الثبوت **قوله** الجواز ان يتعلق واحد
بشخصين آه تعليل لقوله لا على حصه ذلك فيه لعدم ظهور وجهه يعني يجوز ان يرتبط
حمد واحد به **قوله** وبغيره فلا يلزم من ارتباط كل واحد من افراد جنس الحمد به
الحمد المذكور قيل فيما فيه شبهة قيام الصفة الواحد بالشخصين مجملين مختلفين
ووجه بانه فرق ظاهري ما يقال الجواز ان يتعلق الحمد الواحد بشخصين وبين ما يقال
الجواز ان يتصف الشخصين بمحمد واحد في ذكره انما يرد على الثاني دون الاول
وفي الظاهر لا فرق بين القولين في ذلك الوعد على انه على تقدير صحة الاستش
في اختصاص الصفة بالموصوف على ان الكلام في الستانية وذلك الفرق قوله
او باعتبار هو الذي لا يتغير فيه الحمد فقط كان يقال حمدت الله وزيد اعلم انهما
على ما يفهم من بيان بعض الافاضل قيل وعندى انه لا يحتاج في الجواب الى هذا
التعظيم لان تحقيق ذات الحمد شروطا باور من جعلها الحمد وفتغاير ذات الحمد
يستدعي تغاير ذات الحمد في ما فرض من الحمد واخذ المتعلق به **قوله** وبغيره في

في الحقيقة حمدان متغيران بالذات لا بالاعتبار فاذا ارتبط به شيء لكل فرد من افراد
التغايرة بالذات يلزم **الحصر** ويحتمل اللزم على الادعاء بتتبع ما يتعلق بغير
الله تعالى من الافراد المتغايرة بالاعتبار بمنزلة البعد بما يقال كل ما يتعلق بغيره
تعالى فهو ايضا متعلق به تعالى حقيقة لانه مبدع الخلا ومختار شئ ان هذا الكلام يشتر
بانه مما يحتاج الى الحمل على الادعاء اذا اريد كل فرد من افراد التغايرة بالذات وبالا
عتبار وليس كذلك لا يخفى **قول** فلان لام الملك انما وضع للاختصاص بمعنى
الارتباط فيه ان هذا التعليل على تقدير تمامه انما يدل على كون الثاني منطوقا فيه دون
الثاني لكونه ان يكون حكم اللفظ مغاير الحكم الجزوي ولا يدفع هذا بما ذكره بعض الافاض
من ان هذا الاعتراض الى لام الملك مفردة او مجتمعة واقتصر على بيان الاختصاص المستفاد
من لام الملك لان حكم لام التوقيف باجتماع لهما فربما اولا استلزم ان لا يثبت به تلك
التبلاية فانه لا يلزم من عدم دلال كل واحد من اللفظين على الانفراد على الحصر عدم دلالة
كل واحد من اللفظين المجموع عليه للجواز المذكور وانما يقال من ان حال اللفظ والمركب الذي
لا يكون الهيئة الاجتماعية جزء منه يعلم من حال كل جزء من اجزائه وما نحن فيه من هذا القبيل
ففيه ايضا نظرا في مجونا ان يكون الهيئة الاجتماعية جزء مما نحن فيه كالشئ والاشياء
فان كلا منهما على الانفراد لا يدل على الحصر مع ان المجموع يدل عليه كما في قولنا جاني زيد
لا غير كما بين في موضعه فلا ينفى هذا من دليل على ان الحكم المبين للواحد من اللفظين
انما هو عدم الدلالة بالوضع وهو لا ينفى الدلالة مطلقا فيجوز ان يوصف في كل واحد
منهما وفي المجموع دلالة بمعونة المقام او بشهادة الذوق في الكلام كما استشهد في
قولهم كفول العرب وكما قال صاحب الكشاف في سورة الانشقاق عند قوله تعالى
والامر يومئذ لا امر الا الله وحده وما قاله ذلك القاصي من ان تقديم ما حقه
التأخير مفيد للحصر وهو غير موضوع له ودلالة التعليل في بعض المواضع على الجمعية
الفرائض غير مضر للمحكي بل هو مؤيد لطلوبه محكي نظرا في كيفية كونه التقديم تأكيد
دلالة اللفظين على الحصر مطلقا لا يخفى **قول** ولان اعتراض عن هذا قاله يقال ما

ما قاله في الحقيقة مجوز ان يكون الاعتراض من افادة اللام الجنس الاختصاص لا الاعتراض
عن ما ذكرناه لو حمل لام التعريف على الجنس لا يستفاد منها الاختصاص صحت
يكون الاختصاص المستفاد من التقديم تأكيد له فلزم الالتجاء الى الاستفادة من
لام الجنس والملك كما قال سيد السريفة ويكون للاعتراض عن كون التقديم تأكيد للا
اختصاص المستفاد من لام التعريف حيث لم يظهر تأخير افادة التقديم للاختصاص
عن افادة لام التعريف اياه على وجه ما قال المحكي عند قول المصنف وعلى سبيل
المسلوة والتجسس **قول** من لامي الملك والجنس ههنا الضم لا اربع الاول وهو الظاهر
الشوق ان يجمع لام الملك والجنس يد على اختصاصهما بغيره تعالى والثاني فهو الظاهر
العبارة ان كل واحدة منهما يدل على ذلك للاختصاص والثالث ان لام الملك فقط
يدل على ذلك وسيجيء وجه التعريف للجنس والرابع ان لام الجنس فقط يدل على ذلك لكن الثاني
والرابع ساقطان لانهما يخالفان لنذهب قد نرسره فيقول الاول والثالث وعلى
كل منهما يصلح لان يعتز به عن ذكر لكنه يرد على الاول ما ذكره المحكي من النظر **قول**
اما الاول فانه حاصل ان البناء المذكور هنا لاجابة الابه وانما يحتاج البان لم يفد لام
الاستفراق الاختصاص الموقع عندهم لكنهما مقيدان كما سبق وفيه انما يتم هذا ان لو
حمل الحاشية المذكورة على الاعتراض عن النظر الواردة على حمل اللام على لام التعريف لكن الظاهر
ان حملها على الاعتراض عن النظر الواردة على حمل اللام الملك فعل هنا لا مسكن لذكره بل
الطرح ان يقول لاجابة الى ذلك الحمل ثم الاعتراض بالبناء المذكور مع جواز حمل اللام على لام
الاستفراق الذي يفيد الموقع عندهم ويقول لاجابة اليه مع افادة لام الملك القاع عندهم وبين
الكلام على ما قاله بعض الفضلاء من ان التفسير قد مر جوابا ان افادة اللام الملك
الاختصاص بجميع الحصر على ان ما ذكره انما يتم ان لو كان حمل اللام على الاستفراق
افوى من حملها على الجنس وانما اذا كانا لا بالعكس فلا كما لا يخفى لكن اللام
على العكس على ما ذكره التفاتا في المطول من ان الحمد من المصادرة
مسئلة افعال والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستفراق فكذا ما يروى

منابه وان الجنس هو المتبادر الى الشايع في الاستعمال كسبحا في المصادر وعند
خفاء قرأتين الاستغراق وان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل
الاعلى سوى فاذا لا يكون غنة استغراقا ايضا لفظان مراد الشئ ما ذكره من كون
التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام على سبيل الشمول للمفسر الثلاثة
المذكورة مبني على ما ذكره قدس سره فلما كان افادة لامي الاستغراق والجنس
مشهورا فيما بينهم وافادة لام الملك على الشرع محتاجا الى اشارة من كلامهم من
سواء لم البيان على الاخير فاقى بالبناء المذكور ولتيسير ما ذكره فالبناء المذكور
وان لم يكن محتاجا اليه اهل اللام لكنه محتاج اليه في تبيين شمول الكلام وقوله عندهم
ظرف للمع والافادة على سبيل الشايع فافهم **قوله** واما ثانيا آه اشارة الى دة آخر
علاط بوالشئيد للتحصيل الى البناء المذكور ولحق المورد للتشليم على ما ذكره اتفاقا صلا
سنة ان التحصيل الى البناء المذكور ثابت لا جوبيا بحكم لام الملك لكن لام الملك كاف
في التوفيق حاجه الى ذكر لام الجنس بل المكسح ان يقول هذا مبني على ما صرح به السيد
من ان لام الملك يدل على الاختصاص **قوله** واما التعرض بلام الجنس اشارة الى جواب سؤال
مقتد به على قوله ان لام الملك كاف في الدلالة في حق تقدير الشئ ان قال نعم تلك الكفاية
على قوله قدس سره فانه لو كان لام الملك كافيا في الدلالة على الاختصاص من الموقوع فلو قد
سره لم يتوقف هو ايضا على لام الجنس فلم يتوقف قدس سره اليه علم ان لام الملك
كافيا في تلك الدلالة والالكان التعرض اليه لغوا في كلامه قدس سره ايضا
وتقرير الجواب ان التعرض بلام الجنس في كلامه قدس سره ليس لان لام الملك
غير كاف في الدلالة وان اللام للجنس مدخل فيها بل لغرض آخر وهو انه قدس سره
اراد ان يبين ان اختصاص كل محم به شئ كما يستفاد من لام الاستغراق كذلك يستفاد
ذلك من لام الجنس مع لام الملك ايضا بان يستفاد من الاول الجنس ومن الثاني القمر
فهر الجنس يستلزم قصير جميع الافراد ولو ثبت على ذلك التقدير فرد من الافراد
فردا للغير كما ان الجنس ايضا ثابت لذلك الغير فضمنه فلا يكون الجنس مقصورا على

وعرضه قدس سره من هذا الكلام رخصا حب الكثرة في حيث خصص لام التعريف
بالجنس بان لام الجنس لامي الملك في الال كلام الاستغراق في افادة لخصاص كل
محم به شئ محم ولا فرق بينهما اصل في تلك الافادة فتخصيص احدهما بالاختصاص
دون الآخر ليس الا تخصيصا بلا مختصم وتزجي بلا مرجح بل هو فيه وقوع فيما
هو بسعته بناء على مذهبه من ان افعال العباد ليست بمحمولة له كما فلا يكون
جميع المحم راجعة اليه شئ **قوله** وهذا المعنى ان اختصاص كل محم به شئ
كما يستفاد من لام الاستغراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك ايضا غير
مذكور اي غير ملحوظ وغير مراد في هذا المقام فان المقام بمحم اختصاص الفرد
الكامل ايضا ومحمم ان يكون المعنى ان اختصاص كل محم به شئ غير مذكور وغير
مصرح في هذا المقام حتى ايراد ان يبين ذلك بالاختصاص كما يستفاد من لام الال
استغراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملك ايضا اللهم الا ان يقال المراد من
الاختصاص ههنا اي في قول الشئ تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام ايضا
اي كما في قول صاحب الكشاف اختصاص كل محم به شئ لكن لا لانه هو المذهب بل لانه
ابلع في الحمد فيجوز ان يكون مراد الشئ ايضا ان يبين ان ذلك الاختصاص كما يستفاد
من لام الاستغراق يستفاد من لام الملك والجنس ايضا بناء على قول السيد
او يقال ان التوهين اي موقالت من ذكر المقدمة المنقولة عن الشئ في هذا المقام
وبناء الكلام عليه ليس بيان الاختصاص مطلقا بل بيان حكم لام الملك وافادة
الاختصاص على قول السيد الشئ حتى يصح ما يكون التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد
منها وكما صح ان يكون تأكيد للاختصاص المستفاد من لام التعريف فيكون
هذا الكلام منه بتسمي الشئ كما ذكرناه فيما سبق بناء على قوله قدس سره
تم هذا ايضا والافاد بهذا التقدير سقط ما قيل ههنا في هذا الجواب ليس
حاشا للمادة الاستحالة فانه يرد على ان لا حاجة الى البناء المذكور في كون التقديم
تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام مع افادة لام الاستغراق والاختصاص

المؤعدهم ولا يصح القول بان ان تم ما ذكره قد تمسسه ثم هذا والافلا وظهر ايضا ان
 هذا الجواب لا خير يصلح لان يكون جوابا عن النظر بطلا وجهين وان كان مسوقا
 للجواب الاول ايضا على الجواب عن كل وجهين بانه تامر عنانية فتدبر **قوله** مطلقا
 متعلق بالافادة **قوله** سواء الملك الافادة متقدمة على افادة لام الاختصاص ومثا حرة
 عندها ومتقدمة لها يعني ان المستفاد من هذه المقدمة التي هي قوله ان تقديم الخبر
 يفيد الاختصاص افادة التقديم للاختصاص مطلقا وذلك لا يستلزم المتدعي وهو
 كون التقديم تأكيد للاختصاص المستفاد من كلمة اللام وانما يستلزم ان لو
 كان كل ما يفيد الاختصاص مطلقا صالحا لان يكون تأكيد لكنهم في هذا الاعتراض
 هو منع الكبرى المطوية لكنه استباح في العبارة وقال لا يستلزم **قوله** من للام الملك
 لعدم مبنى على التمثيل وانما خص بالذات كالحرف ورد الاعتراض بالنسبة اليه بخلافه
 بالنسبة اليه الكلام التوقيف فهو من قبل اظهار ما خفي واخفاء ما ظهر وقد يقال ان
 بهذا التقديم ان كلام التوقيف اصل الشئ وان كان مطلقا كما ترى الا انه بعد بيانه في كل شئ
 بقوله هذا مبنى على ما خرج به الشبهة في قوة قوله المستفاد من للام الملك **قوله** اذ لو كذا
 لابتد وان يكون متاخرا عن المؤكد في افادة المعية فيه ان لا يستلزم ان اللام بالتأكيد ههنا
 هو التأكيد للفوق لا الاصطلاح ولا يشترط فيه تاخير المؤكد في الافادة بتأخير
 الزمان فانهم عدا ان اللام واسمية بالجملة واما الشرطية وحروف القلة من
 مؤكدا الحكم مع ان شئنا منها ليس متاخرا في الافادة عن الحكم بالتأخير الزمان نعم
 يشترط فيه التأخير الذاتي لئلا يلزم التبرجح بلامه **قوله** لكنه لا ينافي ذلك المعية
 الزمان كما لا يخفى واما ما قد يقال ههنا من ان تأخير المؤكد المذكور عن المؤكد
 في افادة المعية امر لازم في جميع المواضع سواء كان متاخرا عن المؤكد في الذكر او لا كان
 مثله في قولنا ان زيدا قائم فانها وان كان متقدمة ذكرها بحسب الظاهر المؤكد الا
 انها متاخرة عن الافادة بحسب الاعتبار فالمؤكد في هذه المصنوعة مضمون الجملة
 ولا يتصور تأكيد المضمون قبل تحققه انتهى فهو من انساب الاغوال كما لا يخفى

على المستفاد الجلية وان خفي على المستفاد الغنية **قوله** فليست مثل محتمل ان يكون
 اشادة الى ما سلفناه من عدم اشتراط تأخير المؤكد عن المؤكد ومجمل ان يكون
 اشادة الى ان المستفاد من اللام مجرد انضمام المتعلق هو الاختصاص المطلق و
 مستفاد من التقديم هو الاختصاص الخاص فكيف يصح التأكيد وقد يدعى هذا بان
 المستفاد من اللام ايضا مجرد ذلك الانضمام هو الاختصاص الخاص غاية انه محتمل
 ببيت المسند اليه فيصح التأكيد فاقلت اذا حصل البيت بعد مجرى المسند اليه يعود
 قلنا لا يعود فان من القاعدة المقررة ان الحكم بعد البيت ينسب الى الاصل قبل تقدمه
 المسند الذي ايضا يدرك على الاختصاص المطلق قبل ذكر المسند اليه كما لا يخفى على من
 ذا وحلاوة العلم المعاني قول هذا مجازا لما ذكره التفتا زائعا في المطول حيث دلالة
 التقديم على الفصل بالفوق اي بمفهوم الطول م مع انه اذا تأخر في الشئ لم يفهم
 الكلام الذي فيه التقديم فهم من القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ان ينصح
 فتأمل ومجمل ان يكون اشادة الى ان الاختصاص المستفاد من اللام تصور
 والمستفاد من التقديم تصديق فكيف يصح التأكيد وقال بعض الفضلاء اشادة الى
 انه لا دلالة لللام مجرد الانضمام المذكور على الاختصاص الذي وضعت له الجواز ان يفهم
 من معناه اللام قبل ذكر المسند اليه ما هو غير الاختصاص فيكون المستفاد الاختصاص
 موقوفا على ذكر المسند اليه فيلزم المعية وفيه ان الكلمة تدل على ما وضعت له بلا حرج
 لا ونية واما القرينة معية لادارة والكلام ههنا في الدلالة لا في الادارة وجواز الانضمام
 المذكور لا ينافي في الدلالة ويقال اشادة الى ان فائدة التقديم متاخرة باعتبار اصل
 التركيب من كون المسند اليه مقدما والسند موخرا ولا يستلزم ان اللام في قولنا
 الحمد لك مفيدة للاختصاص فيكون افادته متقدمة على افادة التقديم وانما خبير
 بان هذا ليس بتأخير اذمانيا والظاهر فيه بل تأخر ذاتي ولا كلام فيه ويقال ايضا
 اشادة الى ان التقديم وصف والوصف بعد الموصوف فافادة الوصف الاختصاص
 بعد افادة الموصوف في الملحوظ ولا يخفى ان هذا ايضا بعدية ذاتية لازمانية

وقد يقال اشادة الى ان المستفاد من اللزم هو الاختصاص بالارتباط هو المستفاد من
التقديم هو المحصر فكيف يصح التاكيد وقيل ان الكلام مبني على قول شديد
الاستدلال ان اللزم على قوله يدل على الاختصاص **قوله** وبين العيين دون بعيد فان
القول من باب قصر الصف على الموصوف والثاني من باب قصر الموصوف على الصف
قوله ويمكن دفعه بان الاختصاص به ان اختصاص المحصر به الذي هو المستفاد
من اللزم يستلزم اختصاص المحصر به الذي هو المستفاد من التقديم ضرورة
ان المحصر مع اختصاصه به تعالى لم يخص بهذا الاختصاص ولم يستلزم الاختصاص الاول
اختصاص المحصر بهذا الاختصاص لان المحصر كما بينه اي بين هذا الاختصاص وبين
غيره اي غير هذا الاختصاص وذلك وان كان محصورا في مفهوم اعم الا ان له به ههنا
عدم هذا الاختصاص للغير بقوله ان اختصاص المحصر بالاختصاص به تعالى من قبيل قصر
الموصوف على الصف وهو لا يكاد ان يوجد حقيقيا بل انما يوجد اضافيا كما سقّر
في محله والخاصة ان لم يخص بهذا الاختصاص لكان مشتركا بين هذا الاختصاص وبين
عدم هذا الاختصاص او مختصا بغيره الذي هو عدم هذا الاختصاص واي عدم اختصاص
المحصر به تعالى فكلما كان التقديم يلزم ان لا يكون المحصر مختصا به تعالى وهو خلاف المفروض هذا
وبهذا التفريغ يدفع ما اورد به بعض الافاضل من ان اختصاص المحصر بالاختصاص به
تعالى من قبيل الموصوف على الصف ولا يلزم من عدم كونه مقصورا على هذه الصفة
ومجاوزه لغيرها ان لا يكون المحصر مختصا به تعالى لانه ان يكون مشتركا بين هذه
الصفة وصفة اخرى وهو مثل كونه صادرا عن الله تعالى فقط مع اختصاص المحصر به تعالى
انتج كسفا ايضا ما قد يقال في هذا المقام من الحيال والاولاهام **قوله** وكذا اختصاص
بالاختصاص به تعالى الذي هو المستفاد من التقديم يستلزم اختصاصا به تعالى الذي
هو المستفاد من اللزم وهو فرضه ان المحصر مع كونه مختصا بالاختصاص
تعالى لم يخص به تعالى اماما مشتركا بينه تعالى وبين غيره او كما، مختصا بغيره
تعالى فكلما كان التقديم يلزم ان لا يكون مختصا بالاختصاص به تعالى وهو خلاف

المفروض بين العيين تلازم خلاصة الكلام في هذا المقام ان لكل من التقديم واللزم ^{معيين}
احدهما صريح والآخر التزامي فالقديم بمعنى الصريح بكونه تأكيدا للمعنى المستفاد
من اللزم التزاما وبمعناه الالتزامي بكونه تأكيدا للمعنى المستفاد منه صراحة وعلى
كل من هذين التفسيرين وان كانا المؤكدة مختلفين دلالة لكليهما متحدان اذ انا وهذا
القدر كما في التاكيد على ما لا يخفى وبهذا التفريغ فائدة التفويض لقوله وكذا اختصاص
وسقط ما توهم انه مستطادى وقد يقال بغيره كشيء وهو ان وجد الدلالة
التزامية ههنا بالنظر الى اللزم على ما يظهر من صريح المحصر عما ذهب المشهورين على
مذهب الامام ايضا مستطادى لا يخفى **قوله** انتج بغير ان الجمهور المنطقيين
استطوا في الدلالة الى التزامية اللزوم البين بجمع الاختصاص والامام فان لم يشترط
ذلك الا انه اشترط اللزوم البين بالمعنى الاعم فوجدان الدلالة الى التزامية على كلا
المذهبين شكل جذا وفيه ان المراد بالدلالة الى التزامية ههنا هو المصطلح عند ارباب
العربية الذي يكفى فيه باللزوم مطلقا لا العلامة الشفافة في شرح التخصيص بشرط
اي الالتزام اللزوم الذي هو كونه المعنى الخا بغيره بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في
الذهن حصوله في اما على الفور او بعد التثنية في القرائن والامارات والمحال باللزوم عدم
انفكاك العقل المدلول بالتزامي عن عقول المستفي في الذهن اصله اعني اللزوم البين
المعتبر عند المنطقيين وصرح به المحصر في كتابه التمهيد فها هذا وجدان الدلالة
الى التزامية ههنا اسسها لا يخفى ولعل في قوله وهذا القدر كما في التاكيد انشا
الى هذا **قوله** وهو اول وجوب اللزوم ان يظهر التفسير الاول لا يشمل المنة على
التوبة الواحدة فهو غير جامع والتفسير الثاني يشمل المنة التيسيرية ايضا مع ان
المؤثر في المنة التوبة بجهة ظ فهو غير مانع كما سفل عنه وفيه ان الظاهر التفسير
الثالث ايضا ليشمل المنة التيسيرية فلا دلالة ولعل قوله فتدبر اشارة
الى هذا وقال بعض الفضلاء هو اشادة الى ان المنة الثالث لا يلهي بمجمع من ماضيها
التفوية ولا المعانيه العرفي والشريعي اذ المنة في العرف والشريع هي الاستغفار

على النعم عليه بسبب النعم انتهى وقد يقال هو اشارة الى سؤال وجواب امثال سوال
 فهو ان المسائل شرط التوفيق عند المتأخرين لا الاوليين فنقول وهو اول
 ليس في محله واما الجواب فهو ان هذا التعريف من غير مذهب المتقدمين وعلى مذهب
 المتأخرين لكن على بعض الاعتراضات هي الاشارة الى الاعتراض وطريق الاستدلال
 اليه ان بقا المنة يقتضي العجز عن ادراك حركاته والى ان يبقى المنة الا يرى ان شخص
 لو ادرك حق انعام من غير ما ينبغي لم يقول ان النعم منته عليه هذا ما لم يخاطب ثم
 وحده في كلام الفاضل شيخ الاسلام والمثني للمفضل النعم **قوله** كما ينبغي قد
 يقال هو اما متعلق بالاداء فوجه العجز ما ذكره او لا وان متعلق بالحمد فوجه ما
 ذكره ثانيا قول الظان يكون الامر على العكس اذ كونه الحمد مقابله وهو ان الحمد
 عليه انسب لان يكون كما لا في الحمد وكذا لا يتيان بالحمد في مقابلة كل نوع انسب لان يكون
 كما لا في الاداء وفي كلام السيد ما يشوبه من حيث قال اذا كان نفس الحمد والتشكر
 من النعم لم يمكن لاحد الا يتيان بهما على وجه الكمال **الاستدلال** سلسل الافعال **قوله** على
 وجه الكمال هو ان يؤتى في مقابلة كل نوع بحيث لا يستغنى عن شيء من حمد فهو **الاستدلال**
 لان نفس الحمد من الآلات فيلزم في مقابلة حمد آخر فيه ما جعل متعلق بالحمد فليس
 بمستقيم فانه يكون المعنى ان الايتيان بالحمد الكمال يستلزم التروا والتخبر
 بانه لا وجه للاستدلال على هذا المعنى في هذا التفسير فقط ما قد يقال من انه
 لا وجه للمناقشة المذكورة بعد تقييده قد مر به بقوله على وجه الكمال لان الايتيان
 بالحمد الكمال يقتضي ان يكون الحمد مغايرا بالذات المحمود عليه فهذه المناقشة من
 المحذور **قوله** وفيه مناقشة لانه لا يمتنع ان يحصل هذه المناقشة
 هو ان الاستدلال الايتيان المذكور في الحامد بالجوان المذكور على قياس
 ما قالوا في دفع الشك في ابتداء كلامه ذي بال لم يبدأ بالبسملة والحمد لله وفيه مناقشة
 الصلوة على النبي الاكرم كل ذكر اسمه عليه السلام ولا ينافي ما ذكره في الوجه
 الاول من وجه العجز فلا وجه لما قد يقال ههنا ان هذه المناقشة مما لا يقبل

القطع تسليم ما يظهر من بيان نفوذ الوجه الاول من وجه العجز انتهى ثم ان المحذور عليه
 في الحمد الذي يؤتى في مقابلة الحمد ليس بنفس الحمد بل هو انعام الله تعالى به الحمد فلا يرد ما
 يقال انه يلزم على هذا ان يكون الشيء الواحد متعلقا باعتبار واحد وهو غير جائز
 وايضا يلزم تقدم على انفراد الالبته وان يكون المحمود عليه مقدما على الحمد لكونه باعتبار
 انتهى على ان اعتبار كونه حجة اعتبارا كونه محمدا عليه **قوله** اما صلة
 الاستدلال فانه قد تم هذا الاحتمال لانه الظاهر المتبادر من الاستدلال في امثال
 هذا المقام وثلاثة سالم عن الحذف في الكلام قد يقال لا صحة لهذا الاحتمال فضلا
 عن الرجحان والكمال لا يلزم ان يكون كلام التفسير مخالفا لما في الكتاب من المشهورين
 في اللغة لان لفظ من مشترك بين المعنيين على ما نقله فاذا حمل قول من من عليه
 يفهم من ان المنة مشتقة من من عليه بجملة معنية فيلزم ان يكون المنة مصدرا له بكلام
 معنية وسيجي انهما مصدران باحد المعنيين انتهى في ان القيمة تختص باحد المعنيين
 على ان لزوم كونها مصدرا صريح بما يجوز كونها مصدرا نوعيا لا اوصافا كما سيجي
 في ان يكون مخالفا في الكتابين ويقال كلا الاحتمالين المذكورين بعيدان عن الازالة
 اما الاول فلهذا ينبغي على المذهب المرجوح ومحتاج الى طريق الاستدلال لان الثابت
 في المنع من المنة والاستدلال حال اللفظ واما الثاني فلهذا غير متبادر ومحتاج
 الى حذف المضاف الى الاستدلال ايضا فالظان يكون كلمة من صلة الالحذ والفي
 ان المنة الثابتة لا تتأخذ من من عليه ولا غير عليه لان يقال لا يحصل
 الاشارة الى وجه الاستدلال كثيرا بغير ملزوم لان كثرة السؤال تفني عن
 الاشارة الى وجه الاستدلال انتهى وقد استحسن هذا بان الحسن بتصوير المعنى و
 تصحيحه والاحتمال المذكور ان يوهى تصحيح اللفظ وتعيين **قوله** او من من الذي
 يستعمل بعينه اشارة بهذا التفسير الى ان قوله عليه الحمد لا يما الى الاستعمال الكون
 جزء من المشتق منه كما يوهى ظاهرا فان قلت فما الفائدة في ظن الاستعمال
 الذي يوهى خلافه فقال قلت فائدة الاشارة الى ان المنة المذكورة في المتن

بمشتقة من من الذي يستعمل بلا حيا وان كان غلط المتن يوهم ذلك فان المشتق
منه هو المن واما المشتق في مشتقة من من الذي يستعمل **قولا** على حذف المضاف
اي اجتمع الى هذا الحذف لان المشتق مصدر والمصدر ليست بعض من الفعل **قولا** اي من
باب منه عليه يقال ليست شدة لم لم يجر المضاف والحذف والمصدر فيكون المعنى
بعضا مصدر من عليه بناء على ان له مصدرين مع انهما كسرا للعتبار البعضية
وبعد من احتمل المذهب الصحيح استرجع ويمكن ان يقال انما لم يعتبره لثلاثة احوال
ان المشتق مختص بكونها مصدرا صافيا بل كان غلط الكلام شاملا لكونها مصدرا متوقفا
ايضا فم بعض المشتق من باب من عليه لا يحتاج الى البيان فعمل قوله ولفظ من
مشرك آه ييانا لتلا البعض ليس على ما ينبغي بل هو اشارة الى تحقيق ما
نقله الشافعي في الحاشية متضمن لبيان وجوب الاشكال الذي ذكره التزييق وما يقال
كما يظهر من قوله ومن هذا تحقيق بيق وجوب الاشكال **قوله** بين العيين وهي الا
نعام والامتنان **قوله** بالمعنى الاخير اي الانعام **قوله** وان كان بينهما اي بين
الكتابين المذكورين وهي الصحيح والجلي كما مر نوع من لفظة في مع المن الذي هو
احد المصدرين لم يثبت في معنيه لكن لان هذه الحاشية لما نحن فيه من اختصاص
المشتق بمعنى الامتنان هذا واعلم انما نقله الشافعي في الحاشية عن الكتابين المذكورين
في اشارة الى هذه الحاشية لفظ نعم ينسب اليه ههنا كناية اخرى وهي هذا المن والمشتق
منه هما دن تاج المصادر لكن الظاهر ان تاج المصادر ليس بكتاب غير الجمل الصحيح
فلعل المحقق قد اطلع على حاشية فيها ما ذكره وما دلتنا من ان نسبة الشرح فيها
لا يعتمد عليه فان الحاشية قال في آخر الكتاب اعلم ان ما نقله عن في حاشية
هذا الشرح لا كان مغبوطا معتمدا على ما عند التزمنا الاشارة اليها
في مواضع ليست عليها المحصول ويميزها عن غيرها الطالون **قوله** ومن
هذا التحقيق بيق وجوب الاشكال وحاصل التحقيق ان المشتق معين والمشتق
لم يجر مصدر بلا معنى بل باحدهما دون الآخر وقيل انما سبقت منه وجه

الاشكال

الاشكال وحاصل التحقيق لو بين في المعنى الذي لم يجر المشتق مصدره بل ليس
فليس هذا اسما لظهور المصدر في اللفظ على ما في الكتابين وظهور الامر فيها
ثم ان الضرر من هذا البناء دفع ما يمكن ان يوهم ههنا من انه يجوز ان يكون
المشتق مصدر المتا الذي بمعنى انعم وحي لا محال الاشكال المذكور اصدق قبل لا يخفى
ان هذا التحقيق لو كان محققا تاتا فدفع هذه التوهم وتبين وجه الاشكال اظهر من
ان لا يخفى لكن في تحقيقه بحيث اذ قد قيل في بعض الحواشي اللوغية في الادب ان المشتق يطلق
على اربعة معان الانعام والامتنان والقسط فاذهب القوة وقد نقل في الشرح ايضا
ههنا كناية فارسية وهي التنا والامتنان مشتقان ونعم وداون وتعديان
بمعنى فريزان منقولان صريحا في عدم تحقيق انتهم اقول ما نقله بعض الحواشي فانه قد وقع
في تلك الحاشية بدل المشتق بلدنا فلم يسبق عدل اعني دلالة يجوز ان يكون المشتق الواقعة
في تلك الحاشية مصدر نوعا لا صريحا فيقول هذا الى ما يذكره المحقق على ان ما
ذكر في تلك الحاشية لا بعد ما ذكر في الكتابين المشهورين المعتمدين كما
لا يخفى واما ما نقله عن الشرح ههنا فغيره دأينا من تلال الحاشية الفارسية هكذا
المتا والمشتق مشتقان فلما اعتمد عليه وايضا لوصف ذلك النقل عن الين لا
مشار اليه المحقق في التزامه الاشارة الى ما نقله عنه لما سبق **قوله** يجوز ان يكون مصدر
نوعا من النوع مع الانعام واعلم ان القاعدة في بناء النوع من مصدر الشك في ان لم يكن
فيه تاء يجرى النوع على وزن الفعل كالركبة والجلس ولا يحتاج الى وصف وان
كان فيه التاء فانه يجرى على لفظ المصدر لكن يجب وصفه مشعرا بالنوع ليس
عن المصدر كالركبة والجلس والقدرة الباهرة في مصدر من الذي بمعنى انعم من بلد تاء
فالنوع منه يجرى على وزن الفعل كالمشتق ولا يحتاج الى وصف بنا على تلك
القاعدة واما نقل من التفت في شرح المشتق في من انه قد لا يكون الفعل
نوعا كالمشتق فانه لا يكون في وزن المصدر لا يدرك على النوع بهذا الوزن
بالقرينة الحاشية او الوصف كان يقال المشتق اللطيف فلا يقدح في تلك

القاعدة بديهة هانكا لا يخفى ولما قيل المنه على الشدة بان يقال كذا ان
نشره مصدر ان الشدة والشدة كذلك من مصدر ان ههنا المنه والمنه لا يخفى
ان يكون الشدة مصدر نوعيا كذلك لا يجوز ان يكون المنه مصدر نوعيا
فقياسا مع الفاروق فان الشدة والشدة مصدران الشدة بمعنى واحد
بجواز المنه والمنه واما القيل بمصدر من الذي بمعنى امتن فلا يضر فانه يعلم
المراد بالقرائن الخافية في سائر الالفاظ المشتركة ولعل القرينة ان لا
يصح اثبات المنه التي هي مصدر صرف الى الله تعالى ولا ينافي ما سيجي من ان
يجوز ان يكون المنه غير مذمومة من الله تعالى فانه يحمل المنه على المصدر الضرف
والخاص انما على تقدير كون المنه مذمومة من الله تعالى يحمل المنه ههنا على المصدر
النوعي بهذه القرينة وعلى تقدير كونها غير مذمومة من الله تعالى يحمل المنه على
المصدر الضرف ويجوز ان يكون القرينة ههنا كونه المقام مقام الحمد فان المنه التي هي
للمصدر الضرف واما اذا ثبت انه لا يديم مقام الحمد فالمقام مخصوص ^{بالانعام}
فيحمل بهذه القرينة على المصدر النوعي ^{قوله} لجواز ان يكون آه اشارة الى صحة ما ذكره
بحسب المعنى كما ان قوله اذ وزن الفعل آه اشارة الى صحة بحسب اللفظ يعني انه
يجوز ان يكون المنه ههنا مصدر نوعيا من المنه بمعنى الانعام ولا فساد فيه ل
من جهة اللفظ كما مر ولا من جهة المعنى ايضا اذ يجوز ان يكون المعنى آه نعم ان المصدر
النوعي قد يكون للنوع المبرم وقد يكون للنوع المعين على ما ذكره الفاضل العصام
في شرح الكافي حيث قال وجلس بك الجيم للنوع المبرم فانه بمعنى جلوس
موصوف بصفة مما عاها في الرضخ او للنوع المعين فانه بمعنى جلوس معناه انكسر
على ما في الجاريد روى انتهي الا ان كان حمل على النوع المبرم غير مناسب في
هذا المقام حمل المحسن على النوع المعين ففسره بقوله اعني النوع الكامل ثم
ان هذا المعنى مفاد اصل الكلمة ولا ينافي كون اللام الاصل عليها للجنس
للاستغراق او للمصدر فانه يجوز ان يحمل على جنسية ذلك النوع او على

الاستغراق

استغراق افراده او على المعهود منه ههنا واما ما قد يقال ان هذا الاحتمال ههنا
بعيد جدا اذ لا يخطئ بسا احدى من اطلاق المنه كقول كونه مصدرا صافيا ان
عدم الفساق من جهة المعنى في بادى الرأي فحينئذ المنه ولذا احتاج الى التفسير بقوله
اعني النوع الكامل على انه يفوت بحسن المقابلة بينه وبين الحمد ففائدة قياس
الغير على نفسه ان الظاهر ان كل دم المحبة مطابقة الاستدلال المقابلة في
المطابقة غير موجبة على ان الفساق في بادى الرأي ليس بمسروب عنه وايضا لا يفوت
به حسن المقابلة اذا كان لادام الحمد للمعبر الخارجي كما لا يخفى ^{قوله} لان المنه بهذا
المعنى آه هذا دليل لا يثبت الكبري وتقريره هكذا اذا كان اثبت المنه بالمعنى
المذكور له تعالى فاسد الحان كمال ما يتضمن ذلك الا يثبت فاسد الكبري الا يثبت
المذكور فاسد فكذلك ما يتضمن ذلك الا يثبت فاسد اما المذمومة فظاهرة
انما يتضمن الفاسد فاسد واما المقدم فانه اذا كانت المنه بالمعنى المذكور صفة
مذمومة من حيث اعتبارها كان اثباتها له تعالى فاسد لكن المنه بهذا المعنى صفة مذمومة
من حيث اعتبارها في الآية الكريمة فاثباتها له تعالى يكون فاسدا كما لا يخفى ^{قوله} والثاني
منع الكبري راجع الى دليل لا يثبت تقرير بينهما ان من المقدمة لذلك راجعة الى منع
دليلها حاصل ان لا يثبت ان كانت المنه بالمعنى المذكور صفة مذمومة من حيث اعتبارها
كان اثباتها له تعالى فاسدا وان يكون فاسدا اذا كان الخطاب عاما لكنه يتم ايضا
لجواز ان يكون مخصوصا بغيره ^{قوله} من ان الاول لعل وجه الاولوية على هذا
النوع هو ان حاصل الجواب الثاني منه لزمومية مطلق المنه يجعل الخطاب
مخصوصا بغيره تعالى وحاصل الجواب الاول تسليم الذمومية وحق الجواب
المنع ان يتقدم على التسليم بحسب قانوء المناظرة وفيه ان حاصل الجواب الاول
ايضا منع بزمومية مطلق المنه يجعل المذموم منه المنع عليه كما لا يخفى
فحمل على التسليم ثم توهم اولوية التقديم خروج عن الطريق المستقيم
كما لا يخفى على الظاهر ^{قوله} تسليم وتقرر المقام مثل ما قرره المحسن راجع سالم

عن اللام صالح لان يدفع به امثال تلك الموهام فيا قد يقال لا يخفى ان هذه الزيادة
عن المحسني انما يتجوز اذا قرأ الاعتراف المذكور على الوجه الذي قرره ثم سلم
ذلك التفسير على سائر التفسيرات وكلاهما في حيز المنع ليس على ما ينبغي قوله
واما اذا كان بمعنى الانشاء اعني انشاء المجرى والامتنان فانه ان اراد ان يجمع
انشاء كونه المصنوع انما انشأ الحمد بموجبه انشاء كونه حامدا فلا معنى لكونه ما نأ
بالنسبة اليه تعالى وكذا ان اراد ان يجمع انشاء كونه ما نأ فلا معنى لان انشاء المصنوع كونه
ما نأ كما لا يخفى وان اراد ان يجمع انشاء كونه المصنوع من نأ كما هو الظاهر من لفظ الامتنان
وحاصله يرجع الى ما ذكره الشيخ بقوله ان المنع عنه من المنع لا امتنان للمنع عليه
فلا يكون ما ذكره وجه آخر قال بعض الافاضل لا يخفى ان هذا الجواب لا يوجب المحسني
ليس جاسما لآلة الشبهة اذ كما ان انشاء الصفة الذمومة له تعالى مذمومة كذلك
انشاء الصفة مذمومة انتهى ولعله حمل المراد على معنى انشاء كونه ما نأ والى اصل
ان الشبهة المذكورة ليس بمسوقة في حدة ذاته وقد يدفع المنع المذكور بما يقدر قوله ذلك
الحمد بخانه والمنع حقيقة في الاخبار والحقيقة باصروا في الدليل على من ادعى المحسني
ككسبي منه في آخر الكتاب قوله كما هو الظاهر من جملة الصلوة لانه الظاهر جملة
دعائية بطلب الترجمة له عم واما قال كما هو الظاهر فانه يمكن ان يقال انها جملة
اخبارية مخبرية بها عن ثبوت الترجمة له عليه السلام والى اصل ان الظاهر
جملة الصلوة انشائية فالظاهر بحكم المقابلة ان يكون جملة الحمد ايضا انشائية
بما يستعمل لفظ الخبر في الانشاء كما في قوله تعالى في موضع اخر انشائية
قوله تعالى يا ايها النبي هو العظم مني واشتعل الزكركم لاني انما ايضا
دعائية فمقط ما قيل ان هذا في كسر مع الفارقة اذ جملة الصلوة وان كانت
على صورة الاخبار لكنها دعائية والدعاء انشاء خبر ما فيكون انشاء
وجملة الحمد كذلك ضرورة انه لا معنى له مع الحمد له تعالى وذلك في صورتهما
ليست صورة الانشاء في الجواز ان يكون البطل مجموع المنع والاذى بان

يعبر العطف قبل الزبط وايضا صرحوا بان العطف على مجرور الحرف بلا إعادة
الجاء يفيد الاتحاد في الحكم كما ان العطف عليه باعادة الجاء ليفيد استقلال
الحكم فاذا قيل مررت بزيد وبعمر يفيد ان هناك مرورا واحدا في أحدهما
بزيد والآخر بعمر وفعلا هذا يفيد الآية الكريمة ان ابطال الواحد يكون
مستثنا عن المنع والاذى فيكون المستثنى مجموع المنع لا احدهما فلا يدل على
المنع عن المنع وحدها الا ان هذين القولين المذكورين ليسا بطلين مع
ان المفسرين قد صرحوا بان البطل كل واحد منهما لا مجموعهما فلذا باور
الى التسليم ثم ان المراد ان يجوز ان يكون البطل هو مجموع المنع والاذى
للكل واحد منهما فيجوز ان لا يكون للمنع وحده مذمومة من حيث اعني
سواء كان تنبيها او تنبيها فلا يتوقف على هذا الجواب على اعتبار
المنع التنبه حتى يتجوز مع الجواب الذي اشار اليه الشرح في كاشفة كاشفة
شيخ الاسلام قوله ولو سلم انه ولو سلم ان البطل كل واحد منهما
لا مجموعهما فالآية المذكورة لا يدحض ايضا على المنع وانما يدل على ان
لوكا كونه المنع مبطل للصدقة يستلزم المنع عنه لكنه ضم ايضا الجواز ان يكون
المنع مباح في نفسه لكنه يبطل عملا آخر بمقارنته لذلك العمل يعني انه يجوز ان يكون
السبب الداعي للابطال هو المقارنة المذكورة لانفس المنع من حيث هو وهو
انه يجوز ان يكون البطل كل واحد منهما لكن لا من حيث ذاتهما بل من حيث المقارنة
فالمنع عن الابطال انما يستلزم المنع عن تلك المقارنة لا عن نفس المنع وفيه
ان الظاهر من الآية الكريمة ان السبب الداعي للابطال هو نفس المنع وايضا
المنع بعد الصدقة يستلزم المقارنة والمقارنة يستلزم الابطال وهو
منتهى عنه والداعي الى المنع عنه لما تقرر ان مستلزم المحذور محذور
ولعله لهذا باور الى التسليم بقوله ولو سلم انه ولو سلم انه ولو
سلم ان البطل هو نفس المنع وان الآية الكريمة يدل على المنع عن المنع لكن لا

ثم انما لا تدل على التبع عن الزم مطلقا فان اللازم من تلك الالية الكريمة هو التبع
عنه بعد العمل المحصور الذي هو الصدقة لا مطلقا فيجوز ان يكون مباحا فيما
لا يكون بغير الصدقة فلا اشكال وانما ما قيل ان الله لا يبيع الا بعد الانعام كما
يدل على التبع في تلك السابقة ففي تقدير يجوز ان يكون التبع عن الزم بعد الصدقة
يكون الاشكال باقيا على حاله فسا فظن فان الكلام فيما يقع بعد الصدقة
وهو نوع مخصوص من انواع الانعام لا فيما يقع بعد الانعام مطلقا وهو
ظ والمحال ان يجوز التبع بخصوصه بما في الصدقة فلا غبار عليه من تلك
الحية فلا يتم الاستدلال بالالية المذكورة على ان الله يبيع بالمال المذكور مطلقا
صدقه مذمومة من غير اعتبارها وما قيل الظان ان الرد بالصدقة مطلقا لا يعطى
والانعام لا الصدقة المضطرب في الشئ محل نظر لا يخفى ثم قال هذا القائل
ثم اعلم انه على تقدير تسليم هذه المنوع بآثارها مع اسانيدها لا يثبت بها
المطلوب اذ الثابت بها انما هو عدم كون الله مذمومة ومنهية لا انما صفة
جملة والمقام لكونه مقام الحمد يقتضي ان يكون كذلك لا مجرد ذلك لعدم انتع
وانت خبير بان حاصله عن التخصيص وخارج عن القانون اذ لا يثبت بالمنع
شي ولا يجيب على المانع اشياء شتى كما تقر في محله بل مجرد تسليم
المنع يلزم الاتهام في مثل هذا المقام ثم الظان ان الاستدلال المذكور من المعترض
انما هو بطريقة تدخل في عموم الالية المذكورة انتهى عن كلا افراد المسئلة
والجواب المذكور من ذلك العموم فلا يرد عليه ما قد يقال ان على ابطال
المنع للصدقة خارجة في جميع الاعمال فانه على تقدير تمامه لا يثبت لذلك
العموم بل هو ادعاء للجهل ودعوى الحكم بالقياس فهو مجتهد آخر
قوله قد يدفع الاعتراض اه لا شك ان هذا الدفع جواب بمنع الصغرى
فالمناكب ان ياتي في سياق قوله ويمكن منع الصغرى بوجه آخر الالية
لما كان هذا الدفع منقولا عن الغير والجواب ان السابقان من مخترعا

ان يكون

نفر

نفس كما يشعر به قوله ويمكن منع الصغرى ويمكن منع الكبرى فضلا عنهما وان
ههنا قوله واستحقاق المنة اه اشارة الى وجه الدفع بالتقرير المذكور وقوله
مع الاعراض عنها مستدرك ههنا لا مدخل له في عدم المذمومة ولا في دفع
الاعتراض اذ استحقاق المنة بالمعنى الانصاف با فاطمة التبع الجميلة
مذمومة منهيته عن مطلقا بل المذموم المنع عنه هو المنة بالفعل لا المنة بالقول
ولا استحقاق المنة بمعنى الانصاف باضافة التبع نعم له مدخل في كون الاستحقاق
المذكور في غاية الكمال فلعل ذكره ههنا توطئة لما سيذكره واشارة الى
جواب سوال اشارة الى الشئ بما ذكره في الحاشية ههنا في رتبة هذا الجواب و
حاصل ذلك الجواب على افادة الحق ان استحقاق المنة مطلقا وان كان
محتملا يلزم مقام الحمد الا انه مع الاعتراض عنها يلزم لكونه في غاية الكمال
وانت خبير بان هذا انما يتم اذا كان في كلام المصاحفة الى هذا القيد وذلك
محل نظر وما قد يقال انه يستفاد بقراءة خادجة عن الكلام وهي ان تصادف
تعا بالكمال الذاتي والغنى المطلق ضعيف كل الضعف غير مناسب في المقام
كما لا يخفى على ذوالافهام قوله لان المراد باستحقاق المنة الانصاف اه اي المراد به
بطريق استعمال السبب في الشئ مجازا لا بخفي ان هذا بعيد كل البعد
يكاد ان يفهم من الكلام في المقام على ان الانصاف بما يقتضي المذمومة مذموم
ايضا فان المقتضي ملزوم للمقتضي المستلزم لا مجال محال وانما ما قد يقال
في دفع هذا ان المراد هو الانصاف بذات ما يقتضي المنة على تقدير عدم وجود
المانع كما في انفسنا من افاض التبع الجليل بدون وصف الاقتضا لوجود
مانع مده وهو ان تصادف تعا بالكمال الذاتي والغنى المطلق لا الانصاف بما
يقتضي المنة بدون ملائمة الاقتضا كما توهم العامة ذفيرة ان اراد ان
المراد هو الانصاف بذات ما يقتضي المنة لولا المانع بدون تحقق وصف
الاقتضا بالفعل كما هو المألوف لسياق كلامه لوقع فيما هو بعينه فان

الانصاف بذات ما يقتضي الصفة الذمومة لولا المانع لا يلزم مقام الحمد والمج
ولو بدون الافتضاء بالفعل كما لا يخفى وان اراد ان المراد هو الانصاف
بذات ما يقتضي المنه لولا المانع بدون اعتبار وصف هذا الافتضاء اصلا
فقد اراد لو كان المراد هذا الضاع وصف المنه في الكلام قطعا ولو عنوان المنه
لفوا اذ لا يكون ح لهذا العنوان في المعنى القوم مدخل اصلا قال بعض الفضلاء والحق
في وجالتظر ان يقال ان المراد بالتحقق المنه الانصاف بالانعام الذي لو جازت
المنه على الانعام لمن عليه لا يغيره من الانعامات ولا يتحقق بهذا الوجه عند
بل من صفات الكمالات على ما لا يخفى فتأمل **قوله** والا لكان بطر قطعا آه فله
يصح ان يراد هذا اصلا فهذا الكلام من اشارة الى وجود القرينة المتعارفة عينا
يتوهم من التقابل من كون المراد امكان المنه المبني عليه رداً وقد يقال
الى ان يعرض على ان بان مبني كلمة هو هذا التوهم فالواجب عليه بناء على هذا
المبني ان يرى الجواب المذكور بانه بطر قطعا لانه غير ملزم بمقام الحمد والمج
قوله ضرورة ان امكان المحال مح لا يخفى ان المراد بامكان المحال هو امكان
المنه وليس يقتضي الشوق والذوق الا فريد عليه ما اورده اكثر الفضلاء ههنا
ان امكان المحال انما يكون محالاً لو كان المحال لازماً واما اذا كان محالاً
لغيره كما في محن فيه فله يكون محالاً وهو ظاهر واما كانت المنه محالاً بالغير لشي
الشروع عنها واما في نفسها فله استحالة فيها انتهى فله ينرفع هذا اليراد
بما قد يقال من ان المراد بالمحال ههنا هو الانصاف بالمنه لا المنه نفسها
وظاهر ان انصافاً بالمنه محالاً فيكون مخالفاً بمقتضى الكمالات والآذ والغناء
المطلق انتهى فانه مخالفاً بمقتضى الشوق والذوق وان ادعى ذلك القائل ان
مما يساعده على ان الكلام في المحال لانه واستلزام كمال الانصاف بالمنه
مخالفاً للكمالات والآذ والغناء المطلق لكونه محلاً لانه لا يخفى **قوله**
الامتنان والمنه مترادفان اي فلا يرد عليه السؤال بانه لا تقابل بين السؤال

والجواب ولا يبين هذين القولين بل المناسبات ان يقول مدفوع بان المنه عنده المنعم
منه المنعم عليه هكذا قد يقال لا يندفع به السؤال لعدم المناسبات وبانه ذهبا
الى المفضول عند وجود الفاضل من غير نكته فنقول لاختيار الامتنان اليقين
في البيان والاحتراز عن مشابهة التكرار في القول ولكونه ظاهراً في المعنى المبني
للمفعول وليكون التغاير في اللفظ والمبنى اشارة الى التغاير في المعنى قوله كما
اشاد اليه في كثير من حيث قال الامتنان والمنه مترادفان **قوله** لكن المراد آه اشارة
الى دفع التوهم النكسر من الكلام السابق وهو انه لما كان مترادفين لم يكن
كل منهما منتهياً عنه فكيف يصح سلب النفي عن احدهما ووجاهة دفع ان المراد
بالامتنان ههنا المعنى المبني للمفعول واما المراد بالمنه فهو المعنى المبني للفاعل
فهما وان كانا مترادفين في اصل المعنى لكونهما مختلفين في المعنى المراد ههنا
فكون احدهما منتهياً لا يقتضي كونه الآخر ايضاً هذا وانما خبر بان استعمل
كل من المنه والامتنان بعلى وبدونها لا مدخل في كونه كل منهما مبني للفاعل
ومبني للمفعول فله وجه لما قيل ههنا بل هو توهم محض من قبيل انساب
الاعمال **قوله** بقرينة التقابل واصله الى المنه عليه الظان كلمة منهما قرينة
مستقلة على المعنى الموقر واما ما قيل ان الامتنان لو لم يصف المحل المنعم عليه بل
الى المنعم ايضاً كان يقال انتهى عنه هو منه المنعم الفلاني لا امتنان المنعم
الآخر في التقابل موجود مع انه لا يكون قرينة على كون المراد المعنى المبني للمفعول
ففيه ان الاضافة الى المنعم قرينة قوية على كون المراد المعنى المبني للفاعل ومما
عما كان التقابل قرينة عليه في ذلك لا ينافي كونه قرينة في ذاته الا يرى انه اذا خالف
فصلوك اذا قيل انتهى عنه هو المنه لا الامتنان يكون التقابل قرينة
بله شدة ولا مرية فتأمل **قوله** وفيه ثانياً عن هذا المعنى كلمة اللزم وو
وجاهة لانه ان الفان اللزم للخصص الصفة بالموصوف وظاهر ان يكون
المنعم عليه ممنوناً بالصفة له ساقول لكن محتمل ان يكون كلمة اللزم لاختصاصه

المتعلق بالمتعلق فحلم يأتى عن هذا المعنى كلمة اللزوم فان كون المنعم عليه ممنونا
وان لم يكن صفة كونه متعلق به فلهذا لم يرد في قوله تعالى فان كون المنعم عليه آه
هذا وقد يقال ههنا ما لا يليق به الالتفات فلا تلتفت اليه فانه من الضايعة
قوله يستلزم كونه المنعم مائنا وذلك لانه اسم المفعول على وفق قاعدة
الاشتقاق يقتضى فاعلا ان اسم المفعول وقع عليه فعل الفاعل فلا بد من
فاعل حتى يصير عنه الفعل ويقع عليه فكذلك العبارة ممنونا من الله تعالى
يستلزم كونه تعالى مائنا عليهم فيعود الاشكال **قوله** المعنى العرفى وهو الذى
يعبر عنه في الفارسية بمسكن وهو اعتراف المنعم عليه بما احسن اليه
بان يقول انى ممنون فلهذا مثله مع ان لا مئة عليه من جانب اصله فعلى هذا
يرتفع الاشكال لكن يحتاج الى حمل اللزوم على اختصاص المتعلق بالمتعلق وايضا
يرد عليه ان المنة بهذا المعنى ليست بحصيل فلهذا يلزم في مقام الحمد الا ان يكون
باعتبار السبب افاضة منة المنعم الجليلة التى اقتضت كونها حامدا ممنونا بمنه
المعنى وكمل قوله فتدبر في آخر الحكاية اشارة الى هذا وقال بعض الفضلاء لعل وجهه
هو ان نتج كون المنعم عليه ممنونا بالمعنى العرفى هو استحقاق المعنى المنة بافاضة المنعم
الجليلة فينتج هذا الجواب بما سبق في الحكاية السابقة فيكون تكرار فائدة انتج
فتأمل ويقال ان اشارة الى سؤال وجواب ينظر اشارة الشرح الى السؤال فبعد
ان اعترض المعترض على كلام المصنف مبنى على ما هو المتبادر من لفظ المنة وهو
كونه بالمعنى البنى للفاعل ومبنى الجواب المذكور على خلافه ما هو المتبادر منه واما
الجواب فهو ان الجواب ايضا مبنى على ما هو المتبادر فان المنة كانت مقارة
للحمد من جهة الحامد فالتبادر كونه المنة ايضا من جهة فيلزم ان يكون المنة با
المعنى البنى للمفعول وايضا المتبادر من معنى العرفى والاستعمال بعد ان صار
بالمعنى البنى للمفعول هو المعنى العرفى والاصطلاحى وانما يتبادر الى الاصل مطلقا
في اصطلاح اهل النحو والصرف **قوله** اى حكم الخطاب بتحقيق المقام يستدعى

بسطا في الظاهر ببيان معنى الحكم والخطاب فاعلم للحكم ثلثة معان سببه
ام الى آخرها بجاها او سلبا وادراك وقوع الثبوت او لا وقوعها وخطاب
الله تعالى المتعلق بافعال المطلقين وهو السبب بالحكم الشرعى المنقسم الى الامكان
والتحريم وامثالهما وقد يستعمل الحكم الشرعى فيما خوطب به كالوجوب والحرمة
وامثالهما والخطاب في اللغة توجيه الكلام نحو الغير لا فهمام ثم نقل الى ما يقع
به الخطاب اى الكلام الموجب الى الغير لا فهمام وهذا هو الذى قد يرد على الحكم الشرعى
خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المطلقين وهو بهذا المعنى عبارة عن الامكان
والتحريم وامثالهما كما قالوا وقد يستعمل الخطاب بمعنى ما خوطب به كالوجوب
والحرمة وغيرهما فاذا نظر هذا فاعلم انك كان المتبادر من ظاهر الخطاب في
قول الشرح وايضا الخطاب مخصوصا به هو المعنى الاول من معان الخطاب وهو
المعتبر من بنى الخطاب في قول المحقق ان تفسيره لم يعد كونه بمنه المعنى
مخصوصا بغيره تعالى في الجواب لجواز ان يكون حكمة هاتما وان كان نفخا صرا
كما في قوله تعالى فاما اليسيم فلا تقهر واما الشرح فلا تنهر الآية فتدبر
بقوله اى حكم الخطاب مخصوصا به هذا ثم ان المنة بالخطاب في هذا التفسير
هو المعنى الاول من معان الخطاب في هذا التفسير هو المعنى الاول من معان
فاضلة الحكم اليه لامة على كل معنى من معانيه الاربعة كما لا يخفى وجملة على المعنى
الثانى والثالث من معان الخطاب وجعل الاضافة بيانية او لامة بمعنى
ان خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المطلقين كالوجوب والحرمة وغيرهما خرج
عن المقام بالكلية من فسر المقام بقوله اى الحكم الذى يستفاد من نفس
الخطاب ويثبت به كالوجوب والحرمة وغيرهما مخصوص بغير الله تعالى كما ان
نفس الخطاب المتعلق بافعال المطلقين مخصوص بغيره تعالى كما ان
جعل نفس الخطاب المهر وبعد في كلام الشرح الخطاب المتعلق بافعال المطلقين
وجعل كونه مخصوصا بغيره تعالى مستتبها ولم يفهم ان المهر وبعد هو الخطاب

بالمعنى اللغوي كما أسلفناه لا الخطاب بالمعنى الذي ذكره فانه لو كان الخطاب بذلك
 المعنى مخصوصا بغيره تعالى لم يصح كمالا يخفى على المتأمل بالمتأمل الصادق
 وكذا المشبه به هو كون الخطاب بالمعنى اللغوي مخصوصا بغيره تعالى لكونه بالمعنى
 الذي ذكره مخصوصا بغيره تعالى اعترف به بنفسه المفسر في بيان فائدة
 التفريق وبينه التفريق بظهوره في آخره في توجيه كلامه ههنا وهو ان يجعل
 الخطاب في قوله بمعنى خطاب الله تعالى المتعلق بالفعل المطلقين فانه بهذا المعنى عبارة عن
 التحريم مطلقا سبق في ذلك ان التحريم في الآية المذكورة مخصوصا بغيره تعالى قد
 انرفع السؤال المذكور ونعم الجواب المذكور كما لا يخفى قوله فانه ان يجعل الخطاب
 بالمعنى الحكم الشرعي في ان الخطاب لم يجزى بمعنى الحكم الشرعي في اصطلاح الا
 صوليين في اصطلاح غيرهم وقوله كما هو مصطلح الاصوليين غلط واما
 مصطلحهم في الخطاب بمعناه التخياطي نعم جواز بعضهم في تعريف الحكم الشرعي
 بخطاب الله تعالى المتعلق بالفعل المطلقين ان يكون الخطاب بمعناه ما هو بحتي ينطبق
 التعريف المذكور على اصطلاح الفقهاء في الحكم الشرعي على ما ثبت بالخطاب كما
 لوجوب والحرمة وغيرهما وهذا لا يقتضي كون الخطاب اصطلاحا في الحكم الشرعي
 كما لا يخفى والالطاف القيود المذكورة في ذلك لغوي واستدراك غلط ما يقال
 ههنا ان هذا مصطلح الاصوليين بل هو مصطلح الفقهاء انما ان يكون كلام
 المحكي مبنيا على ما وقع بينهم على طريق المسامحة من اطلاق الحكم على الوجوب
 والحرمة وغيرهما او مبنيا على ان الانجاب والوجوب متحدان بالذات وكذا التحريم
 والحرمة وغيرهما او مبنيا على مصطلح الاصوليين وتعرف الفقهاء ان
 الحكم المأخوذ في تعريفه بمعناه الحكم به والخطاب العرفي به ذلك الحكم بمعناه
 خطوط به من الوجوب والحرمة وغيرهما انتهى فانظر كيف استدركوا الخطأ
 اصطلاحا والحكم الشرعي الى الفقهاء وكيف جعلوا قوله المحكي كما هو مصطلح
 الاصوليين مبنيا على ما ذكره في المواضع الثلاثة والكل غلط ناشئ عن ذكر العلامة

تفسير

التفتنا ذائق في التلويح عند تعريف الحكم الشرعي وعن تمثيل المحكي ههنا
 الحكم الشرعي بالوجوب والحرمة فتدبر فلتدبر فلتدبر فلتدبر فلتدبر فلتدبر
 عن الاعتراض بوجه آخر في الجملة المذكورة سبعة احدها ما اشار اليه المحكي
 او لا وهو ان يكون المنية بمعنى الانعام على ان يكون المصدر نفعية والاشارة
 ذكر هي الشئ في اصول الشئ والاشارة الاخر ان اشار اليه في الشئ في الحاشية
 والباقي ان ذكر هي المحكي قوله لئلا يقع في الكفران ووقوعها كثيرا في القرآن
 كما هو في سورة النجم قوله لئلا يقع في الكفران ووقوعها كثيرا في القرآن
 يرد على هذا الجواب مثل ما مر من الشئ في الحاشية من عدم الملازمة بمقام الحمد
 والمدح اقول يمكن ان يقال انه باعتبار غايتها التي هي التثنية ملية فانه انعام من
 الانعام وفيه فوائد جمة للمبتدئين والمبتدئين في قوله الضمير ما راجع الى التثنية
 عليه السلام او الى الله تعالى واليهما جميعا باعتبار المقدم او مخو له لكن الاول
 اولى لفظه ومعناه انما لفظا فلنقرب ذكر التثنية عليه السلام واثارة ذكره تعالى في ضمن
 كاف الخطاب فلا يصلح ان يكون مرجعا للضمير الغائب كما لا يخفى ولكونه مقتضى
 الذوق والشوق واما معنى فلان تعظيم شأنه تعالى مندرج في قوله مع بعض النكاح
 السابقة فعلى تقدير وجوع الضمير الى الله تعالى يلزم بالنسبة الى نكته بالتعظيم
 له تعالى التكرار في النكاح وبالنسبة الى نكته التعظيم له عم النقصا ونقل
 عنه في الحاشية ههنا انه يجوز ان يكون وجه الاولوية ان الضمير على تقدير رجوعه
 الى الشيء عدم متضمن للفائدة بين تعظيم الشيء عدم وتعظيم الله تعالى بخلاف
 رجوعه الى الله تعالى انتهى فتأمل قوله فانما ترك نكته شرف الشيء عدم آه
 يعني انما ترك ههنا النكته التي هي الشرف من نكاح التقديم مع انه قد
 ذكرها فيما سبق وبهذا النظر الادبناط وخصيص المناط ولا حاجة للاسما
 قد يقال من ان المعنى ان ترك نكته الشرف وقد مر ان كلمة منها نكته مستقلة
 انتهى مع ان فيه ما فيه قوله اعني داعي القافية هذا على تقدير تركه كل منهما

نكتة مستقلة **قوله** اوله حصل التظيم والشرف نكتة واحدة فذكر احد همتين
 عن الآخر واما ذكرهما معا فيمضي فليكن احدهما تفسير للاخر فافهم **قوله**
 وانت تعلم ان التوقيف وصنوه الاستغراب ايضا يصح ان يجعل نكتة للتقديم
 ههنا ايضا **قوله** ايضا اي كالتكاثرات المذكورة السابقة **قوله** وقد عرفت
 ما في فيهما قال في الحمد من النظر واحاصل الكلام انه لم يقل ههنا تأكيد الا
 اختصاصا كما قال في الحمد لان كلام التبريد لا يفيد للاختصاص عند التحقيق كما
 عرفت قال التام الفاضل سني كلامه ههنا على التحقيق وفيما سبق على المشد
 او اراد بكلمة اللام ههنا للام الملك **قوله** ولان ان نقول اي بعد تسليم افادة التبريد
 الاختصاص **قوله** غيظ اي لا ظهور له اصلا قبل التأويل ولا بعده لان افادة
 لام التبريد للاختصاص ما يكون بعد تمام مدحها وبتمام مدحها يحصل
 التبريد ويفيد الاختصاص فيكون افادتان معا كما لا يخفى بخلاف تأخرها افادة
 لام الملك في قوله لك فانه وان لم يكن ظاهرا قبل التأويل لانه بعده كما بينت المحنة
 ههنا **قوله** او الصلوة والتحية الكاملتان ان اراد بهما الافراد الكاملة منهما و
 افراد الصلوة والتحية بالاضافة فيحتاج الى جعل الاضافة للاستغراق حتى يكون الا
 اختصاصا حقيقيا فانها اذا جعلت للعهد الخارجي وادابا بالتبني عليه السلام لم يكن
 حقيقيا بل يكون اضافيا بالنسبة الى غير الانبياء عليهم السلام كما لا يخفى ولعل
 من قال ان ههنا الاختصاصا في كمال الاختصاص الذي يكون على تقدير كون اللام
 للجنس فيجعل حقيقيا غير مناسب حمل الاضافة ايضا على العهد الخارجي فظهر
 ان من قال قول هذا القائل خطأ فاحسن التصويب ان يكون اختصاصها
 بالوصف المذكور عليه السلام حقيقيا مبني على كون الاضافة للعهد الخارجي
 فيكون هذا الاختصاص بعد هذه الملاحظة حقيقيا اظهر من لا يخفى فقد خطا
 من وجهين وان اراد بهما الفرد الواحد الكامل وهو على ما قيل قولنا اللهم
 صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الاثني وعلى آله وصحبه وسلم فيجوز

واجعل الاضافة ايضا للعهد الخارجي اي نبيل المعهود محمدا والمقا عبارة المحنة
 هو الاول **قوله** لو كان للجنس انما لم يتقرر لكونها للاستغراق لظهور حاله من
 حال المحنة **قوله** فهو اضافي بالقياس الى الكفار سواء كان الاضافة للعهد
 الخارجي او للاستغراق يقال هذا من لا معنى له في هذا المقام لانه لو كان الاختصاص
 بالقياس الى الكفار فيقتضي ان يوجد من يعتقد شركه النبي عليه السلام والكفار
 في الصلوة والتحية او يعتقد انفراد الكفار بهما او يجوز ان يكون الصلوة والتحية
 او يعتقد للتبني عدم الكفار لكن لا يوفق على اليقين فيا في التخصيص لهذا الاعتقاد
 الباطل والتجوز للغير المحل والمقام ليس مقام هذا كما لا يخفى فالاختصاص
 اضافي بالقياس الى غير الانبياء استغراقا وخبر بان مثل ما اراده ههنا
 يراد على ما اختاره ايضا ثم الظان طلب الاختصاص لا يقتضيه ما ذكره واما
 يقتضيه دعوى الاختصاص والمقام الاول والثاني كما اشار اليه المحنتي
 بقوله والطلب للاختصاص فالابراذ ساقط واما ما قد يقال من ان الظان
 قول المحنتي مبني على كونه الاضافة ايضا للجنس فيندفع الابراد فليس بشيء
 لان مدار ذلك الابراد ليس بالكون للاختصاص اضافيا بالقياس الى الكفار
 ولا مدخل للبنياء المذكور في كمال لا يخفى على ان كون الاضافة للجنس ساقط
 سبب ثم قال هذا القائل كونه الاختصاصا اضافيا بالقياس الى
 الكفار من لا يقبل الطب سبب المقام والحق ما ذكره المورد اما
 اول فلان المقام مقام الصلوة والتحية على نبينا محمد عليه السلام
 واما ثانيا فلان الاصل في الاضافة العهد الخارجي واما ثالثا فلورود ذلك
 الابراد استغراقا قول هذا من العجب فان ابتداء البحث يكون للاختصاص
 اضافيا بالقياس الى الكفار رفوذه بانه من لا يقبل الطب سبب
 ثم استقل الاضافة فجوز كونها للعهد الحقيقي لما ذكره المورد وباطال
 من ذكره المحنتي مع انه لا مدخل له في شيء منها كما لا يخفى **قوله** والآي

وان لم يكن اضافيا بل كان حقيقيا فيلزم طلب اختصاص جنس الصلوة
 كانت كما ملأ اوله بالشيء ثم اوجس الشيء عليه السلام اختصاصا حقيقيا
 بالشيء عليه السلام المخصوص والجنس الشيء ثم غير مناسبا اذا روي
 لغير الشيء ثم ايضا من المؤمنين مطلوب وهذا بخلاف طلب اختصاص الصلوة
 والنجية الكاملة بالشيء ثم اذا ثبتا سببا على كل التقديرين المذكورين في
 الكامل فنفى ما قبل ان الفا طلب اختصاص الصلوة والنجية الكاملين ايضا
 بالشيء ثم غير مناسب مع انه يجوز في الاحتمال الاول فقط ايضا ما قد
 يقال ان اراد ان طلب اختصاص مطلق الرجم بالشيء ثم غير مناسب
 فلم وغير مفيد اذ لا منافاة في طلب الرجم الى ما لا المطلوب وان اراد ان طلب
 اختصاص الرجم الى ما لا المفترضا بلفظ الصلوة به غير مناسب فليس
 غير صحيح لكونه مخالفا لما تقدم ومن ان الصلوة بالاصالة لا يجوز بغير
 الانبياء ثم وسيجيء عند في آخر كلامه **قوله** ولو كانت لك استغراق انما يتفرض
 لكونها للجنس فان الاضافة فقط ههنا اذ الصلوة انما يكون على الافراد لا على
 الجنس والحقيقة كما لا يخفى **قوله** ففيه نظر لعدم اشارة الى ما في الشرطين اللذين
 ذكرهما هذا القائل اما الاول فلا ريب في كونه كونه الاضافة للعهد الخارجي لا يستلزم
 كونه الاختصاص مناسبا وانما يستلزم لو كانت اللزوم للجنس او للاستغراق
 واما اذا كانت هي ايضا للعهد الخارجي فلا ريب ان اشارة الى المحيى انما بقوله ان
 الاختصاص ههنا آه فتأمل واما الثاني فلا ريب في كونه كونه الاضافة للاستغراق
 لا يستلزم كونه الاختصاص حقيقيا وانما يستلزم ان لو كان اللزوم للعهد
 الخارجي كما اشار اليه ايضا في القول المذكور واما اذا كانت هي
 ايضا للاستغراق او للجنس فله كما اشار اليه في كلية قوله ولو كانت
 للجنس فهو مناف وذلك لان بعض افراد الصلوة وهو الصلوة
 بالتبعية يجوز لغير الانبياء ثم عندهم كما هو المقرر في كتبهم

وايضا

وايضا كون الاضافة للاستغراق ينشأ عن كون الاختصاص حقيقيا على
 كل تقدير من تقادير الالتماء فاء المعج بكوه ههنا الصلوة الكاملة او جنس
 الصلوة او كل فرد من افرادها مقصود على كل فرد من افراد الشيء ثم قصرا
 حقيقيا وانما خبر بان الاختصاص من الصلوة بخاصة من الانبياء ثم
 اختصاصا حقيقيا ينشأ في خبره لا آخر منهم فضلا عن اختصاصه بذلك
 الاخر ايضا والمفروض ذلك والحاصل ان ههنا كونه احتمالا لا يمكن الازالة
 كون اللزوم للعهد والاضافة للاستغراق وكونهما للعهد وكون الله للجنس
 والاضافة للعهد والاستغراق وكون الالتماء للاستغراق والاضافة للعهد
 وكونه للاستغراق فالاختصاص في الاول حقيقي ان اراد بالصلوة الصلوة
 بالاصالة وفي الثاني ايضا ان اراد بها الفرد الواحد منها كما اشار اليه في
 البوابة ايضا في **قوله** لا ايضا اي كنه جده الحمد **قوله** ويجوز ان يكون اشارة
 الى كنه التعظيم والشرف فسقط بالشبه الى ان كنه ويجوز ان يكون
 اشارة الى هذا والى خلاصة قوله اللزوم بحال الحامد جميعا واشاد بهذا
 العنوان الى بعد هذا الاحتمال من عبادة الشرائع الظالمين من قوله
 بعض النكاحات السابقة مع بعض نفى النكاحات السابقة فادلى بخلافه
 بعضها خلافا للظالمين من ان ادرك خلاصة هذا القول ليس
 اولى من اتمه قوله للتعظيم والشرف فان خلاصتها ايضا وهي كون
 التقديم للتعظيم المقدم وكشفه يمكن ان يندرج ههنا ايضا مع ان قوله
 تعظيم لشيء انما يشترط عدم ادراجها ثم ان خلاصة ذلك القول
 ان اللزوم بحال المعظم اسم الفاعل ان يلاحظ المعظم اسم المفعول
 اولا فكما ان الله تعالى تعظيم ههنا بان يحمد له فكذلك الشيء ثم
 ههنا معظم بان يصلى عليه فقوله يعني ان اللزوم بحال المصل
 ليس تفسير الخلاصة اذ لا يصلح ذلك لان يكون خلاصة قوله

الاتق بمجال الحامد آه وهو ظبر هو تصوير للمعنى الحاصل ههنا
اخذا من الخلاصة المذكورة واتم ترك تغيير الخلاصة اعنى د اعلى ظهور
من ذكره **قوله** فالمسند لكونه مستمدا على البتة عم الذي هو المصلي
عليه **محقق** التقديم للتبعية على هذه التباينة كما ان المسند في جمل
الحمد لكونه مستمدا على الحمد **محقق** التقديم للتبعية على تلك التباينة **قوله**
ان الاتق بمجال العابد لا يخفى ان هذه احق من الاول بان يكون خلاصة
للقول المذكور واطلح خصوصا بعد ملاحظة قول الشافعي في الحاشية
هناك كما يلزم قوله عدم الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه **قوله**
وان كان الاول أم المقام ولعل لهذا قال بعض الفقهاء هذا أولى ولذا
ترك الاحتمال وورد بصفة النفع هذا ومن لم يتبعه قال بعينه
ولذا عسوان بتلك الدال على الضعف **قوله** ليستضمن الصلوة على آل
واصحابه فيه انه ان اراد ان يتضمن الصلوة عليهم بحيث يكون تلك
الصلوة جزءا من الكتاب فهو غير مسلم وان اراد ان يتضمن الصلوة
عليهم مطلقا فهو غير مفيد اذا التزم في الصلوة التي يكون جزءا
خارجيا من الكتاب كيشير اليه كلمة بالاداءة والافعال لصلوة الفل
القلبية بل التمسائية ايضا يمكن ان يوجد ههنا وان اراد ان يتبع
هذه الاشارة بشرط الصلوة ففسادها اظهر من ان يخفى
قوله لانه دحمة للمعالمين في ان هذا الدليل لا يدك على المدعى فانه دحمة
خاصة وهذه عامة على هذه لودك لدك على ان الصلوة عليه **قوله** ليستضمن
الصلوة على الكفار ايضا فانه دحمة للمعالمين كاد لا للمؤمنين خاصة
ولعل لهذا الزايد قال بعض الافاضل هذا الحجب على تقدير صحة
لا يدفع الاولوية في غير **قوله** وعلى آل واصحابه الاول ان يقول
وعلى آل واصحابه ذوي النفوس الزكية فافهم **قوله** لكن تركه بمنزلة

قوله آه فيه ان كونه بمنزلة هذا القول لا ينبغي لو كان هذا القول يؤدى
مؤدى المتروك وكان ايضا كل ما بمنزلة الشيء يقوم مقام ذلك
الشيء في جميع الاحكام وليس كذلك كما لا يخفى وبهذا سقط ما
قد يقال من انه لما كان تركه بمنزلة ومبنى هذه الرسالة في كل شيء
على التزموز والاشارة كان تركه مناسبا دون الاختصاص فان
الاولوية للدراة ففيرة بالمبالغة فلا يرد ما قيل من انه يستلزم
الترك ولو سلم فلا يدفع الاولوية انتهى بذكره هذا المقام من
قيل الاعتذار بعد ما عظم من القباحة ثم لا يخفى ان ارادة الصلوة على
البتة عم يتضمن الصلوة على آل واصحابه ويخرج المصلي بمجدة الصلوة
عليه عم عن عبادة الصلوة عليهم ويكفي في التوسل لهم اليه عدم فله يرد
عليه ما قيل انه لو كان لا مركبا كركم التكرار في صورة الاتيان بالصلوة
عليهم ايضا هو الطريق المشهور ولزم التسوية في الصلوة بين البتة
عدم وجه وغيره ولزم ايضا التسوية بينهم وبين غيرهم من المؤمنين
ولزم قواض الغرض من الصلوة عليهم وهو التوسل بهم الى البتة عم في وصول
التفويض اليه على ما قالوا الكوازم كلها باطلا انتهى ولا يرد ايضا ما يقال انه
يلزم على ما ذكره ان ينزل الرحمة الثالثة على البتة عم عليهم ايضا مع ان الرحمة
الثالثة على البتة عم لكونها المكروية لا يمكن نزولها على غيره ويلزم ان
يكون الصلوة عليهم بالاصالة لا بالتبعية والاداءة فافهم **قوله** بحمل النا
اي بحمل المناظرة المحقق عنهما في هذا الكتاب وهو المناظرة في مقابلة
الثقل والدعوى كما لا يخفى فلا يرد عليه انه يجوز ان يتعلق مطلقا بالواحدة
بالثاني ايضا من غير اعتبار الحكم من المعرف على ما افاده الشيخ الشريف
قوله وتنبه على ان المواخذة الظان ما لهما التنبه والتعجبين
السابق واحد وانما اتى بها لاشارة الى ان المواخذة وان وردت

في بعض المواضع مجسبة على غير الخبر كالمقول مثلا لكن يجب ان يتوجه
الى الكلام ويرجع اليه بحسب المثال وقد يقال انما اني به لادشادة الى ان المحل
القريب للمناظرة في الحقيقة ليس نفس الكلام فهو الشبهة الثانية الواقعة في
وفيه نأمل قوله فاما الاول آه اى اما ان المواخذة انما يتوجه الى القول
الخبري اذا كان القائل نافلا فلهذا المواخذة اما ان يتعلق بالمقول واما
ان يتعلق بنفس النقل وهي جملة خبرية لكن لا شئ من المواخذة يتعلق بها
لنقول ان المنقول محكي محض ولا شئ من محكي محض يتعلق به المواخذة كما
سبق ففتح لما شئ من المنقول يتعلق به المواخذة وينعكس الى قولنا لا
شئ من المواخذة يتعلق بالمنقول وهو المطاوعة انتفى المقدم ثبت
الثاني وهو ان المواخذة انما يتعلق بنفس النقل وهي جملة خبرية فجملة
صغرى ونظم كبرى سمد الحصول وهي قولنا كل ما يتعلق بنفس النقل
وهي جملة خبرية انما يتوجه الى الكلام الخبري ينتج ان المواخذة انما يتوجه
الى الكلام الخبري اذا كان القائل نافلا وهو اصل المطاوعة فليفرم قوله فالتخصيص
بالخبري غير مناسب اى تخصيص المنقول بالخبري بتفسير الكلام به غير
مناسب فانه اذا قيد الكلام به لم يخصص المنقول به ويحتمل ان يكون المراد
تخصيص بالخبري غير مناسب لانه يلزم منه تخصيص المنقول ايضا وهو
غير مناسب ويحتمل ان يكون المعنى تخصيص طلب القبح بالخبري بتفسير
الكلام به غير مناسب فانه على تقدير التفسير المذكور يلزم تخصيص الطلب
بالخبري فالاول ان نسب بقول المحتج في بعد فلا يلزم التخصيص والثاني
اوفق للمقام والثالث استلزام القائل على ما نقله المحتج الفاضل
وقد يقال المناسب بقوله لا يخص في الكلام الخبري فيما سبق ان يقال
همنا فالاختصاص بالخبري واختصاره فيه يدل قوله فالتخصيص
بالخبري انتهى وانت خبر بانه المناسبه له منها اصل بحسب المعنى هو

الاعتراض على

على جعل التخصيص بالكلام بالخبري للاعتراض على اختصاصه بالخبري
في نفسه واختصاره فيه وذلك ان المقول يحصل بان يقول اختصاصه بالخبري
واختصاره فيه وذلك ان المقول لا يحصل غير مناسب بل لا معنى لهذا القول
في نفسه فضلا عن ان يكون مناسباً ههنا نعم الاختصاص ولا يخص من
باب واحد لكنه لا يستدعي ذلك ان يذكر احدهما عند ذكر الآخر وان لم
يتعلق به عرض يوافق المعنى المؤكدا لا يخفى ثم المراد بالتخصيص هو التفسير
لا التخصيص الحصري اذ اللازم هو الاول دون الثاني ولعله لاجل ذلك قال غير
مناسب ولم يقل غير صحيح قوله ففيه ان هذا القول اعني قوله فالتخصيص بالخبري
غير مناسب انما به ههنا ان لم يلزم من التفسير المذكور تخصيص المنقول بالخبري
لكنه مهم وانما يلزم اذا كان قوله نافلا بمعنى نافلا كما لا يخفى واما اذا كان بمعنى نافلا
فيه فلا يلزم التخصيص فلا يتم القول المذكور اى لا يلزم تخصيص المنقول بالذكي
بمجرد تفسير الكلام بالخبري اذا كان المعنى نافلا فيه فان ذلك الكلام يكون عينا
عن مجموع النقل والمنقول كما يلزم من كون مجموعهما خبريا يكون المنقول خبريا
وهذا التفسير سقط ما قد يقال من ان هذا من لزوم التخصيص فالتفسير ان
يقول ففيه هذا انما يلزم اذا كان آه قوله ومذعبا آه استطرادى قوله ولا يخرج
منه آه ذكر هذا بعد قوله فلا يلزم التخصيص لدفع الشبهة ان عدم لزوم التخصيص
بالخبري بمجرد التجاوز الى بعض الصور من صور المنقول فانه لا يدفع ح القول
المنقول قوله بل فيه اعني تفسير الكلام بالخبري ففيه ما فيه فتأمل قوله وانت تعلم
آه اشادة الى ترجيح المعنى الثاني حتى يتم المراد المذكور قوله لانه المتع آه
لا يخفى ان هذا الدليل لا يستلزم المتع وهو ظاهر المعنى الثاني وانما
يستلزم ففي المعنى الاول ولا يلزم منه اظهره الثاني الكتم الا ان يدعى
ان المعنى ههنا منحصر في هذين المذكورين فاذا انتفى احدهما تعين الآخر
اذا كان قوله ومذعبا بمعنى او مذعبا لزم ان يكون المراد نفس الكلام

لكن الترتيب لا يكون نفس الكلام فلو كان قوله او مدعيها بمعنى او مدعيها لفتحتين كونه بمعنى
 او مدعيها فيكون الكلام في قوله والمنقول قد يكون او قد لا يكون لا فتا مثل ههنا
 بحث وهو انما يسمى الترتيب المذكور اذا ريد بالكلام اللفظي واما اذا ريد
 الكلام التفسيري والاعم من ههنا فلا يكمل لا يخفى الا ان يقال ان التبادر ههنا
 هو اللفظي بغير ههنا تقديم بيان قوله او مدعيها مع ان ذكره استلزامه
 على انه موخر في كلام المضيق **قوله** ك قال به هذا الفاعل حيث قال والآظهر
 في قوله او مدعيها او مدعيها لان الفاصلة لم يعمد في شغلي الترتيب لانه
 فما قيل ان من ان هذا القول من مستفاد من قوله لانه اي الكلام المذكور في قول
 المر هو المنقول والمنقول ليس على ما ينبغي غم لا يخفى ان حمل مثال الكلام
 على الترتيب ليس اولى من حمل على الترتيب والفاعل المذكور قال به ايضا كما اشترنا
 اليه بغير ان الترتيب لا يقتضي الحصر كما يشتر اليه فلا و ان يقول على ان الظاهر
 ان مثال الكلام تقسيم الكلام الى المنقول والمدعي ك قال به هذا الفاعل فتدبر
قوله لم يكن الترتيب حاصرا فيه ان الترتيب لا يجب ان يكون حاصرا بل يكفي فيه منع
 الجمع كما لا يخفى على ان الترتيب غير حاصر على تقييد الكلام الخبري ايضا
 فان من الكلام الخبري ما ليس بمنقول ولا مدعي كالكلام الخبري البديهي
 الجلي الغير المنقول فانه ليس مدعي على ما يجب والكلام الثائم والسامعي و
 الشدة والوهم على ما صرح به الثقات في المطول **قوله** الغير المنقول صفة
 لكل من الثلاثة المذكورة ولم يذكر كونها غير مدعاة مع انه لا بد منها ايضا
 ههنا تطبيق المثال للمثال لظهور ان شئ من المذكورات لا يصلح
 ان يكون مدعي **قوله** فالتقيد احسن قال بعض الافاضل هذا مبني على ان
 يكون كلام الثائم والشاهي والمثال خير مع انه خير على ما صرح به
 الثقات في المطول وقد يقال المراد من الكلام ههنا هو الكلام
 الصام بطريق القصد والاختيار فكلام الشاهي والثائم خارج عن

المقام انتهى وانت خبير بان كلام المثال صاد عنه بالقصد والاختيار
 وهو محل بالانحصار فاذا ذكره من الاعتذار لا يكون حاسما للمواد
 الا نظار وعلى ان الثقات ان قال في قبيل البلب الاول من شرح الشيخ
 لانهم ان القصد والشعور مدخل في خبرية الكلام فان قول المجنون والثائم
 او الشاهي زيد قائم بكلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا تعرف بينهما
 واسطة **قوله** من وجوه قال بعض الافاضل الظان الجميع منطقي وادريه وجها
 احدهما عدم ورود ما في سياق العلوة والثاني التنبه على محل المناظرة
 ولا تظن ان التنبه على ان المعالجة انما يتوجه الى الكلام الخبري وجه ثالث
 اذ مورد التعمين بمحل المناظرة واحد بناء على قوله بل فيه تنبيه على محل
 المناظرة تامة انتهى ويقال بل هو نوعان من الوجوه الاشارة الى ان تافله
 ومدعيها بمنزلة تافله فيه ومدعيها فيه والى ان الترتيب لا يكون الا مع الكلام والمنقول
 قد يكون مع الكلام وانت خبير بان ارشاد التقييد المذكور الى هذين المعنيين
 محل نظر خصوصا المعنى الثاني فلحق ان الجميع منطقي كما ذكره في بعض الافاضل
 لا مخوف وانما اختار لفظ الجمع ليفيد مبالغة في الرد على زعمه صاحب
 ما يقال فتأمل **قوله** نعم لو حمل الكلام الظاهر لا مدخل لهذا الخبر في هذا المقام
قوله نعم هذا التقييد انما يحتاج اليه بال نظر الى حاصرية الترتيب والافالاه
 حجاج ثابت بالنسبة الى الترتيب المذكور سابقا سواء حملت كلمة اذ على الكلية
 او على الاهمال ولعله لهذا قيل انما لا يحتاج الى هذا التقييد على تقدير خبرية
 اي لو فهم من الخبرية جزئية الكلام وهو **قوله** انما يحتاج اليه افا كانت
 آه نقل من ههنا انه لو حمل كلمة اذ الاهمال لم يحتاج الى التقييد اصلا سواء
 حملت كلمة ان على الكلية او على الاهمال فليتأمل **قوله** ان يحمل الكلام على
 الكلية انما ان يحمل افعلى معنى الكلية او يحمل على الاهمال ثم حمل اللفظ على الكلية
 بناء على ما صرح به الشيخ **قوله** ممددا العلوم كليتها اعترض عليه بانه

مناف القول المنطقيين ان الرملة في قوة الجزئية تنافيا واضحا وجيب بان هذا
في المسائل وقول المنطقيين في الدلالة اذ لا ضرورة بان مسائل بعض العلوم مقتضاها
لدلائل بعض اخر كالهندسة للحساب والهيئة والتوفيق بينهما ان الفقيه
الرملة بالنظر الى نفسها في قوة الجزئية واما بالنظر الى الخارج فكونها مستقلة علم
وكلامه دليل على كونها كلية فيكون كذا اهل فيها كسواء الطي تسامحا اقول
لانافات بين القولين اصلا فان كون الرملة في قوة الجزئية بموافقتهما متقدرا
على ما صرح حوايه وذلك لا ينافي كونها كلية في بعض المواضع لا يخفى **قوله** كما اشار
اليه ان هذا التقييد يحتاج الى آخر الكلام **قوله** وهو العلوم الحكيمة قد يقال بقاء
مدان مسائل الحكيمة لا يكون الا كلية وهو المشهور بين الجمهور لكنه منقوض
بقولهم الرميولوجي موجود فان من المسائل المغلوبة والماد بعض الوجود هيولوجي
كما قلنا الفاضل الذي عن بعض اقوالنا يستفرض بهذا القول ذلك المس
المستفاد اذا كان المراد ان هذه السمة جزئية كما هو البادئ لا يراد لكنه يحتمل
ان يكون بيان المثال كما قال بعض المحققين عند المقال يعني تقييد الوجود ببقية الوجود
ليمكن حمل الهيولوجي على كل افراد الموضوع كان يقال كل موجود جوهرى هو
محل الجوهرى اخر هيولوجي فيكون كلية كسائر مسائل العلوم لكن ما لها بعض
الوجود هيولوجي لا يقال قال ذلك الفاضل في نقل عن لا يقال فعلى هذا
يلزم استعمال القضية الجزئية في العلوم مع انهم ذكروا ان الرملة في قوة الكلية
لكن يلزم استعمال الجزئية في العلوم لاننا نقول هذا الكلام مختليا بخيل بعض لكنه
غير واقع كما لا يخفى على من تتبع العلوم انتهى فهذا نص في كون المراد
انها جزئية لاننا نقول هذا القول انما يكون نصا في ذلك المراد اذا كان
المشار اليه بقوله هذا الكلام قوله ان الرملة في العلوم في قوة الكلية واما
اذا كان المشار اليه قوله من المسائل المغلوبة والمراد بعض الوجود هيولوجي
فقال به بعض الافاضل هناك فلا بد يكون نصا في ذكرنا كما لا يخفى على ان

هذا القول قد نقله الفاضل الذي عن الغير تصاحب البيت يدري ما في
البيت فاما قلت قد نقل عن ذلك الفاضل ايضا قال مسعود السرواني في
جوابي حاشية المطالع ان مسائل العلوم قد يكون جزئية وقد يكون شخصية وما
يقال ان مرملة العلوم كلييات فهو مبني على الاغلب قلت قد قيل ان هذا ناش
عن النظر الى ما يقال في علم الآله والظلام الواجب الوجود كذا مع ان واجب
ذات مستحصص منحصرة في الخارج في فرد وعن الغفلة عن ان القضية المستعمل
في العلوم الحقيقية الشاملة موضوعها للمادة الحقيقية الممكنة او للمادة فقط والمحال
ان تكون مرملة العلوم كلييات مما نقل عن داييسر المقول ومقدور الاعداد
حتى صار مشهورا بين الانام فلو جرد به بعض الظلام ثم انه قال الفاضل
العصام في شرح الكافية انه لا فائدة في ايراد حكم الرملة في العلوم ولون في غير
الحكيمة لا فائدة في ايراد الحكم المطلق غير الذات اذ لا نفع فيه للمتكلم **هذا اقوال**
بل هو اشارة الى حمية هي جزء الفن فيه ان ارادته اشارة الى حمية
كلية هي جزء الفن كما يشير اليه قوله ليكون موافقا لما هو المقصود ففي اشارة
هذه الرملة الى تلك الكلية نظر لا يخفى وان ارادته اشارة الى حمية مرملة هي
جزء الفن فيعود المحذور المذكور وما قيل ان تلك الحمية بطريق الاشارة لا بطريق
العبارة فلا عبرة بها ليس شي كما لا يخفى **قوله** لا حاجة الى هذا التقييد هذه
العبارة مع انهم اذ لم يوردوا في كلام الفاضل وهو العصام غير واقف بموقف
كما لا يخفى على ان ما ذكره من الدلائل انما يدل على انه غير مكاسب لا على انه من لا حاجة
اليه كما يظهر ببياننا ما قد يقال انه يدل على انه غير صحيح فعدم الحاجة
كنية عن عدم الصحة لان ما ليس بصحيح ليس يحتاج اليه ليس صحيح فان كونه الوجوب
على الخصم هو طلب الصحة مطلقا لا يستلزم عدم الصحة في التقييد بل يستلزم القصور
في البناء وهو ليس بغير مكاسب فافهم **قوله** الا ان المأثرة آية اشارة
في البناء وهو ليس بغير مكاسب فافهم **قوله** الا ان المأثرة آية اشارة
وبين هذا الفاضل وقوله على ما صرح بعض المحققين في قوله
لا حاجة اليه بين الشيخ

قويا مثل ان يكون العيان كما ينبغي في قصه ابراهيم عليه السلام فظهر فساد ما قيل ان
 التصديق بالعلم ليس لضعف الجواب بل لضعف قبل العلم استحقاقا فان القلب لم يصدق
 بل المكذوب واما ما يقال انما صدقته لانه على تقدير اعادة هذا العلم لم يبق لقول ان لم يكن معلوما
 على كونه مع ان مسمى العلم كذا فكيف هذه الارادة لا ينفك كذا لا يخفى
 انما قال يلىق ولم يبق الا يصح اشارة الجواب سوال مقدر تقدير ان طلب الصفة المعلومة ما لا
 يصح لانه يورث الى الحصول الى ما لا يليق دورا ان يقال لا يصح بطلان شواهد
 الصفة فاستدل الجواب بان طلب الصفة المعلومة انما يورث الى الحصول الى ما لا يليق دورا ان يقال لا يصح بطلان شواهد
 ان يكون طلب الصفة المعلومة ذلك الطلب للحصول العلم بالصفة لكنه معتمدا على ان يكون
 طلب الصفة المعلومة لا يحتاج الى الحصول العلم بما لا يصلح ذلك الطلب ولا يورث الى الحصول
 الى الحصول فاصل الصفة ثابت وحاصلها قد اقال لا يليق ولم يبق الا يصح ومن هذا التقدير يتفق
 بدعي ما ذكره بعض الافاضل هنا حيث قال وهذا الظاهر يصح في اذ كان الصفة معلومة
 علميا ظاهريا فطلب الصفة من الثاني ليعرف ان الثاني نقل عن الجزم لينقل الظن علميا او نقل
 عن الثاني ايضا وبما ذكرنا ظاهرا ان ما ذكره من كونه تطويلا مستغنى عن ليس على ما ينبغي
 انتهى يعني ان هذا الطلب قد يكون في ضمن هذه التصورة مع انه ليس تطويلا مستغنى عن ذلك فيه
 احتمال لنقل الظن الى العلم قوله لكنه تطويل على اطلاقه على ما ينبغي وبفساد ما اورده
 على هذا الفاضل من ان المراد بالعلم هنا هو العلم المناسب للمطلب فلا وجه لما ذكره ووجه
 الفناء وهو ان طلب الصفة المعلومة في المحل في غير ما يكون للحصول العلم والالزام للحصول
 الحاصل المورث لا عدم الصفة بل ما يكون المحل والامتنان فلا ينبغي فيكون المراد بالعلم هو العلم
 المناسب للمطلب لا يخفى في الصورة التي ذكرها ذلك الفاضل بطلب الصفة المعلومة من
 الامتنان لا للحصول العلم باليقين الا انه في احتمال ان ينقل الظن الى العلم في غاية الامر ومن
 العجائب ما قيل ان المراد من طلب الصفة المعلومة هي ان يكون العلم الثاني من جنس العلم الاول
 الاول اظنه او يقينا كيف ولو كان المراد بالعلم الثاني ما يكون مغايرا للاول في الظن
 واليقين لكان طلب الصفة المعلومة مناسبا بحال الناظر وبما قد تاملنا في

ذكره ذلك الفاضل انتهى فتفضل ويقلل يجوز ان يكون طلب الصفة المعلومة لا من الخضم
 هو متنى يعرف حتى يصح المناظرة ولا يعتد بعين الام لا وهذا مما لا يعتد بتطويله وانما التطويل
 ما يكون امتحان الطالب ليعلم ان علمه هو مطابقا لافعلي هذا قول المحقق لانه
 تطويل ليس على ما ينبغي فيرد على الشان طلب الصفة المعلومة لهذا الامتنان الموقفة اظنا
 الصواب مما يليق انتهى فتأمل قوله وهذا لا يستلزم بقدر العلة الغائية اشارة
 الى رفع ما يستلزم ههنا من انه لا يجوز طلب الصفة المعلومة للامتنان المذكور اذ يستلزم
 ذلك تعدد العلة الغائية وحاصل الدفع انما لانه هذا الاستلزام وانما يستلزم
 لو كان الامتنان المذكور ايضا غائية لكنه ليس كذلك فانه انما يكون غائية لو كان
 باعنا مستقلا لكنه لم ايضا هذا قوله وفيه نظر نقل عن وجه النظر انما لانه ان طلب
 الصفة المعلومة للحصول العلم بها بطر في متعددة غير مناسبة في مقام المناظرة
 ويؤيد قوله ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي كذا لا يخفى على ساد قلبي
 او القى الشيع وهو شهيد انتهى وقد يقال ان الصفة الثقلان لو كانت معلومة بالعلم
 اليقيني مثلا فطلب تلك الصفة من قاضي يحصل اليقين من جهة اخرى وان كان صحيحا
 في نفسه العلم ان خبر من علم واحد انه غير مناسب ههنا لما في شأبه للحصول
 الحاصل لان كل واحد منهما من واد واحدا لا يورث والاضيق الا وفاقا فيسالا
 فائدة يعتد بها بخلاف ما في قصه ابراهيم عليه السلام لان الاول يلىق والثاني
 عيانا وليس البيان كالمعيان على ان قوله عليه السلام ليس في مقام المناظرة كما
 صرح به بعض الافاضل ولعمري ما ذكرنا وجه النظر ان مورد بقوله فالنظر فلا تغفل
 اقواله يجوز ان يستفاوت العلمان فيما نحن بصدده ايضا بالبيان والبيان
 فله يورث والاضيق الا زمانا كالا يخفى على اهل العرفان ويجوز ان يكون قوله
 فله تغفل اشارة الى هذا وجه النظر ان العلم الحاصل باحد الطريقين غير
 العلم الحاصل باخر شخصا او وصفا فعند العلم باحد الطريقين الجهل باق
 من جهة ما يستحصل بالآخر فيكون الطلب للحصول العلم المجهول فلا معنى لقوله بانه غير
 مستحصل

مناسبة في مقام المناظرة وقوله فانظر اشارة الى ما قيل في هذا ان ذلك من اجتمع
ويجوز ان يكون اشارة الى قول فيجب عند تعريف التلويح والقول بانه يستلزم العلم
بالمطبوحة اخرى وهو محمول بذاته الوجه غير ظاهر في قول **قوله** وانما لا كان المراد
صلها الصحة الموافقة للمناظرة ولا يخفى ان المراد بالموافق للمناظرة هو الموافق لما في الفرض وان
هذه الموافقة لا يستلزم اليقظة لوجودها بذاته وانما في الصورتين الشابتين فانها
وان كانتا موافقتين للمناظرة في الفرض لكنهما ليسا بآلة تعين لاشتمالهما على التطويل
المستغنى عنه في المناظرة فلا وجه لما قيل من انه ان اراد بالموافقة الموافقة لثانها فلا
وجه للتعيين المذكور وان اراد به الموافقة في الجهد وهو حاصل في الصورتين المذكورتين ايضا
فجعلها غيرا لتعين غير لا نقول هو محتمل **قوله** فان قلنا انما هذا اراد على الذي
المذكور عن المدونة في قولنا انما لو كانت معلومة لا يليق طلبها قالوا في تقديم هذا
النيح الاقل اشارة الى بقوله وهما ادغذاه بل الا في ايراد في القول السابق
كما لا يخفى وما قيل ان قدم لا قولنا فيمن لا احتياج الى تعيين المراد من الطالب المذكور
في كلام المصنف لا يخفى في العليل **قوله** كونها معلومة له في اعتقاده اه ان الجواب **قوله**
لا يطابق السؤال مبني السؤال انما هو عدم وجود العلم بالعلم وقت الطلبين على التلويح
كما هو صريح منظوره وصرح مفهوم ما ذكره في سياق العدة **قوله** كان المراد بكه الصحة
معلومة له في نفسه الامر في اعتقاد الطالب وزعمه وان كان في نفسه الامر ايضا اولولا
يخفى ان هذا الجواب لا يطابق ذلك السؤال ولا يستلزم وجود العلم بالعلم وقت الطلبين يجوز
للسائل ان يقول يجوز ان يكون الصحة معلومة في اعتقاده لكن لم يكن له علم بالعلم وقت الطلب
بناء على انه هو لم يلحق به الطلاب هذا **قوله** غير لا نقول بعضا لافاضل ذكر التباينة
للمشكلة والافاضل لا يمكن الا بعد التوجه والالتفات الى المرافقات انتهى
وانه خبير بان التوجه والالتفات الى المطغير التوجه والالتفات الى الوجدان لتعذر
الادعاء فعدم الامكان في الاول لا يستلزم عدم الامكان في الثاني ولعل
الثاني في آخر الحاشية اشارة الى هذه فتأمل **قوله** فطعن الحصول بطلان كون العلم

بالعلم

بالعلم بعد التوجه والالتفات الى الوجدان فطعن الحصول في حيد المنع عند انه هو الثاني
في العلوم النظرية والعلوم الغير اللونية ولذا قال قال ما قالوا انتهى وقد يقال يمكن
توجيه كلامهم بان مرادهم من قولهم والعلم بعد التوجه التام والالتفات الكامل
فطعن الحصول فعلى هذا لا يتوجه عليهم هذا المنع كما لا يخفى انتهى وانما خبير بان
هذا ايضا على كلية في حيد المنع **قوله** من ان يجوز ان يكون غرض المناظر اظهار التصويب
مع شيء آخر قد يقال اما في شرح الادب المسعودي وليس هذا به ان يجوز ان يكون
غرض المناظر شيئا آخر مع اظهار التصويب وبينهما فرق ظاهر في كونه اشارة بيته
الى ان اظهار التصويب غرض اصلي والشيء الآخر غرضي على ما يشهد به كلامه مع
فلا فسق في هذا التعذر فالمراد المذكور ساقط عن اصدا انتهى وفيه ان كلمة مع ليست
نصا في اصلية ما اضيف اليه وتسمية ما ذكرته على ان مراد المراد المذكور انما هو على
كون الشيء الآخر وايضا غرض من الشيء المسعودي من الكلام المذكور في ما اوردته على تعذر
المناظرة من انه قد يكون الغرض من جانب الخصم كقولنا تغليب الخصم خاصة والزام فلو كان
مراده ما ذكره هذا الفاعل لم يكن كلامه هذا حاسس لما ذكره الكشاك لا يخفى **قوله** با
لمعنا المقهرنا متعلقا بالتعذر لا بالضمير المضاف اليه اي بالمنع المقهرنا ههنا احق
امتناع تعذر العدة الغاية والمراد من ذلك المنع هو كون كل واحد من الامرين على حدة با
على اقدام الفاعل يعني ان تعذرها يعني ان كل واحد من الامرين باعث على الاقدام يستلزم
توارد العلتين اهلا بمعنى مجموع الامرين باعث فانه لا تعذر في الحقيقة للعد الغاية
فلا يستلزم بل العلة الغاية ج انما هو مجموع الامرين معا يظهر ما قلنا من نظر في
كلام الشيخ فيما نقله ههنا ففي كلام المحقق **قوله** من كلام الشيخ فيما قد يقال ههنا ان
ان يقول وتعذرها بهذا المعنى كما قال فيما سياتي الا انه عدل عنه ههنا لسبب
يمكن ان يمنع الاستلزام مستندا بجواز عدم كونه ذلك المعنى مقصودا ههنا انتهى
ضبط ضبط عن **قوله** ان اراداه يعني انه يجوز ان اراد بالباعث في تعريف
العدة الغاية الباعث المستقر في الباعثية فلهذا لم يصح البناء المذكور فانه انما

يصح ان لو كان كل فرض علة غائية بهذا المعنى اي معنى الباعث المستقل لكنه ممنه فالفرض
 اعم من ذلك فان قلنا مقدير هذا المنع منا ولما صرحوا به من ان الفرض والعلة الغائية
 متحدان بالذات فمختلفان بالاعتبار قلنا يجوز ان يكون المراد من العلة الغائية التي متحد
 بالفرض ذاتا ما يكون اعم من المستقل في الباعث **قوله** فلهذا ان تقدم العلة الغائية
 بهذا المعنى من الباعث المستقل في الباعث يستلزم نواردها العلة المستقلة لجواز ان
 يكون كل واحد من العلتين الغائيتين واحدهما باعنا غير مستقل فلا يلزم نوارده
 العلتين المستقلتين ضرورة ان كل واحد من العلتين الغائيتين مع سائر العلل لا يكون
 علة مستقلة **قوله** اللهم ان ان يقال لا يمكن ان يكون هذا الجواب بتغيير البناء السابق
 يعني ان بناء اللفظ ليس على امتناع تقدم العلة الغائية وان كان محتملا لاشارة اليها في الكتابة
 لحدود الارادة المذكورة عليه بوجه التبادر من كون الشيء غرضيا فالفرض انما يكون
 مستقلا به فاذا كان اظها الصواب غرضيا مستقلا لا يجوز ان يكون شي آخر غرضيا
 معه لا مستقلا ولا غير مستقل ويجوز ان يكون اخيرا لشيء الاول من الترتيب يعني ان المراد
 هو الباعث المستقل لكون المراد من الفرض ايضا ههنا هو الفرض المستقل بناء على التبادر
 فيكون كل فرض علة غائية بذلك المعنى فيصح البناء على امتناع التقدم هذا **قوله** وايضا آه اي
 ويرد عليه ايضا ان تقدم العلة **قوله** اذا لم يكن مدخلية العلة الغائية اي مدخلية جنسيتها
 او كل فرد من افرادها على سائر الجنس والاستغراق والتفصيل مدخلية كل واحد من العلتين الغائيتين
 تقصير به هو محلي الترام كما لا يخفى على ذوق الفهم **قوله** الجواز ان يكون العلة الغائية
 شرطا للمعلول ايضا في يجوز ان يكون كل واحد من العلتين الغائيتين شرطا ايضا ولما
 كان ههنا مظنة ان يقال ان وجود العلة الغائية متوخة عن وجود المعلول فكيف
 يجوز ان يكون شرطا للمعلول اجاب عن ذلك الحاشية ههنا حيث قال اي تصور العلة
 الغائية ضرورة ان علتها انما هي باعتبار التصور ولا شك ان تصور العلة الغائية
 يجوز ان يكون شرطا للمعلول وان لم يجوز ان يكون نفسا شرطا له انتهى وبعد في نظر فانه
 العلة الغائية ما يكون مؤثرا في مؤثرية الفاعل المؤثر في وجود المعلول والشرط ما لا

يكون

يكون مؤثرا اصلا كما لا يخفى على من تتبع كلامهم فالتأثير وعدمه امران متنافيان
 لا يجتمعان فلا يجوز ان يكون الشيء الواحد علة غائية وشرطا للمعلول الواحد **قوله**
 ان يقال كل واحد من العلتين كافيه في التأثير في مؤثرية المؤثر فانهما اعتبار مؤثرة
 في المؤثرية فالأخلاق مؤثرة فيجب ان يكون شرطا للمعلول فافهم للبقا لقال
 الشارح مودة في تصور العلة الغائية وشروطها والقصر للحصول وان كان
 مما يغاير التسعير الحكيم لكنه لا يبعد ان يكون من هذا الباب الاصول لانا نقول
 ذلك في مجزئ الشبهة والاصطلاح ولا تأخير له فيها بخبر بصدده كما لا يخفى هذا
 ويقال في تقرير هذا المقام فيجوز ان يكون كل واحدة من العلتين الغائيتين شرطا
 لا خرد والآخر شرط بها انتهى وانما خبر بان هذا التقرير مع كونه مخالفا لصريح
 كلام المحقق فاسد ونفاد لا يتصور بين الشيئين كون كل منهما شرطا للآخر والآخر
 مشروط به لا يستلزم توقف الشيء على نفسه فوح اما يلزم نوارده العلة **قوله** وذلك
 لانا اذا اعتبرنا احد العلتين الغائيتين من حيث انها علة غائية مع سائر العلل **قوله**
 والمفروض ان العلة الغائية الاخرى من جملة الشروط حصل ههنا بناء على الاحتمار
 المذكور علة مستقلة واذا لاحظنا ايضا العلة الغائية الاخرى من حيث انها
 علة غائية مع سائر العلل والشروط والمفروض ان العلة الغائية الاولى ايضا من
 جملة الشروط حصل ههنا بناء على هذه الملاحظة علة مستقلة اخرى لكن
 الشفاير بينهما وبين الاول اعتباري لا ذاتي كما لا يخفى **قوله** فكان في بعض
 عبادة الحاشية اشادة الى ما ذكرنا ولعل المراد ببعض عبارة الحاشية قوله ان ههنا
 منتهى هو عدم جواز تقدم العلة الغائية وقوله فلهذا علم ضعف القول اعني اول الحاشية
 واخرها والمراد بقوله ما ذكرنا ما ذكره من الارادة برمنة فان هذين القولين شاذان
 لاذل الارادة واما الاول فلا معناه ان هذا مبني على ان ثم والاول فلا فيه
 نوع ايماء الى ان دليل عدم الجواز مدخول وهذا القدر كاف في الاشادة واما
 الثاني فلهذا سببه الضعف في اللفظ القول بوجوبه وصحة استدعي عدم

صحة ما ذكرنا وكون الدليل المذكور مدخول هذا في قول الحكيم المنقولة فان كان
الباعث في مجموع الامرين معا فهو غايته لكل واحد واحد منهما وان كان واحد
منهما فقط كذلك فهو الغاية لا غير لا شدة ايضا للمادة كونه من جهة
الثاني من شئ الترتيب كما لا يخفى **قوله** الظان يقول بالاولى وجهه ما ذكره
العصام من ان اوالفاصل لم يعمد في بيان شئ الترتيب **قوله** لا لا شدة الى
منه الجميع بين مقدمة المتصلتين يعني انه لو اخذت من هذين المقدمتين قضية شرطية
منفصلة كانت تلك الانفصال مانعا للجمع فلا يستوهم ان من الجمع انما يكون بين
طرف شرطية واحدة لا بين طرف من شرطية وبين طرف من شرطية اخرى كما ههنا
غما لم يجعل كلمة او لا انفصال الحقيقي بينهما لعدم التناهي في الكثرة بل لوجوب
بينهما وان ههنا الكلام في قول المصنف اقلت بكلام بالخبري كالبدوي في الظاهر
التقدير فان القائل لا يكون مدعي عند الشك والمحشي كسبي والكلام الثاني هو انه
والسأ هو الشك والواهم المجنون فانه وان كان كل واحد منهما كلاما خبريا
على ما صرح به التفتنا في في المطلق كون القائل ليس بقل ولا مدعي كما لا يخفى
لا يقال هذا الكلام من المحشي ينال في مكسب منه في توجيه تقييد الكلام بالخبري فان الظاهر
من كلامه هناك ان الظاهر الخبري منحصر في التقدير والمدعي لا نأقول كلامه هناك
مبني على ما هو المشهور وعلى ما ذهب اليه القائل المذكور ههنا مبني على التحقيق
فهذا التقدير والتوفيق ظاهر ان لا ما قد يقال في دفع المناقاة بين كلام المحشي
ان كلام ههنا مبني على اطلاق الكلام في قوله اقلت بكلام ههنا على تقييده
بالخبري وهو منحصر في التقدير والدعوى اذا مراد من الكلام الكلام الصادق بقصد
والاختيار فكلام التائب والساهي خارج عن المقام هذا وان خبري بان بناء
كلام المحشي ههنا مبني على الاطلاق خارج عن الساق فلماذا في قوله ان لا المقصد
والشعور مدخل في خبرية الكلام كما صرح به التفتنا في في هذه القول
غير جاسم لمادة الاشكال **قوله** المتصلتين المذكورتين احديهما قول المصنف ان

كنت نافذة في طلب الصحة وثانيهما ان كنت مدعي في طلب الدليل الذي اشار اليه
بقوله او مدعي في الدليل فاما الكلام اذا قل بكلام فاما ان يكون نافذة واما
ان يكون مدعي فان كنت نافذة في طلب الصحة وان كنت مدعي في طلب الدليل فقول
المذكورتين مبني على التعليل وعلى ان المقدر في حكم المذكور فلا يرد عليه المذكورة
في الاوطاس **قوله** دون الثانية **قوله** لا انفصال الى الحقيقي كما هو الظاهر **قوله**
ليس شئ لا لا منافاة بينهما في الصدق فانه يمكن تقدير الكلام اذا قلت بكلام
فاما ان يكون ان كنت نافذة في طلب الصحة واما ان يكون ان كنت مدعي في طلب
فيكون منفصلا مركبة من متصليين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالتشاهد
موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن التشاهد موجودا فجميع الكلام
ح اذا قلت بكلام فاما ان يكون كذلك فانه مستلزم بطلب الصحة وان يكون كذلك
مدعي مستلزم لطلب الدليل ومن البين انه لا منافاة بين هذين الاستزامين
لتحقيقهما معا فلا انفصال وهذا التقدير ظاهر ان ما يقال في بناء عدم خبرية ما يتوهم
اذ لم يعهد الانفصال بين المتصليين **قوله** بدو هو ناسخ عن الجمهور فان الانفصال بين بينهما
من أشهر مسائل المنطق وكذا ما قيل لان الانفصال انما يتوهم بين الطرفين اطرافا **قوله**
وهما في حكم المفردا والقضية المذكورتان ليسا كذلك فلا معنى لاعتباره فيهما
استحقاقا فان القضية المذكورتين تكونان شرطية كما لا يخفى وقد اورد من قال
لا تصدق المتصلتين لا يتوقف على صفة مقدمة منهما فيمكن ان انصرا معا وان
اخطا في قول مع كلمة او لم تدخل ظاهره لا بين مقدمتين **قوله** بحسب الظاهر انما قال
كذلك لانه محتمل ان يكون مراد المتوهم من الانفصال من الخلق لا الانفصال الحقيقي
فان الانفصال مشترك بين الاقسام الثلاثة وان كان المتبادر هو الحقيقي فعلى
هذا يصح ما ذكره ايضا فان بين المتصلتين من خلوبين على انحصار الكلام والخبر
في المنقول والمدعي واما ما قد يقال لانه محتمل ان يكون كلام المتوهم على حذف الضارف
او لا انفصال بين مقدمتي هاتين المتصلتين وهو كلام صحيح على تقدير انحصار الكلام

بالخبر في القول والتدعي فتفسر وكذا ما ذكره بعض الفضلاء من انه يجوز ان يكون
 مراد المتوهم ما ذكره المحقق يعني بان يراد بالانفصال صنع الحج وبقدر المضاف
قوله فيه مستحب وجه السجدة ان المبادر من الاشارة ان يكون في النظر في المقام اعظم
 منها ومن البديهي كما يدل عليه قوله اما الدليل او التنبية وكذا المبادر منه هو الاحتجاج
 وتتم اعم بقولون فصل في اثبات كذا او بفسر ون بقوله اذ في بيان نبوة والايجام
 ليس له ههنا ليس هو من المقدور البشرية فالرأيه ههنا هو بين النبوة ام
 بالدليل او العيان وان كان خلاف المبادر والمسلح المستلزم للتلفظ في غير معناه
 المبادر كما صرح به المحقق في حاشية الترتيب **قوله** ان كان ضروري تلخيصا اشار بالثبوت
 الوجدان البحت ههنا **قوله** وما يقال القائل هو العصام في شرح هذه الرسالة فانه
 يفسر المدعي بمن يفيد آية ثم قال من نصب نفسه لاثبات الحكم تفسير للمعنى في هذه البحوث
 فتفسير المدعي بما فسر المعنى محتاج الى مصرف فقوله المحقق من ان الظاهر مستفاد
 من قوله محتاج الى مصرف كما لا يخفى فلا يتوهم ان هذا النقل غير مطابق للمنفق لعنه
قوله يفيد مطابق النسبة الواقع لما كان ظاهر هذه التفسير مخالفا بما يلزم من التفسير المشهور
 للخبر اعني ما يحتمل الصدق والكذب فان المفهوم من ان الخبر من يفيد الحكم مطلقا
 فكذلك المدعي لا من يفيد مطابقة الحكم للواقع اعترض عنه بعض الافاضل في قوله وذلك
 لما تقررت ان مدلول الخبر انما هو الصدق وانما الكذب فاحتمل عقلي فكل خبر يفيد
 ان النسبة التي في كلامه مطابقة للواقع انتهى وبهذا الاعتذار انه في ما قيل ان
 ظاهر التفسير لا يشمل الكذب بخلاف ما ذكره الشافعي وقد يقدح في هذا الاعتذار **قوله**
 على تقدير لزوم ليس شي براهونا شر من عدم الفرق بين الدعوى وصوره الخبر
 ولو كان الامر كما ذكره لزم ما في بر رفعه مقنة طلبا للدليلا واقامة من المسند
 اذ يكفي ان يقول في جواب الظاهر ان هذه الدعوى صادقة لان مدلول الخبر
 هو الصدق وبطلاننا ظاهرا ان يخفى وبالحجج ومفاسده اكثر من ان يحصى انتهى
 وانما خبر بان ما ذكره بعض الافاضل حتى لا يحصى حجة ولا نقص فضلا عن

ظهور

ظهور البطلان وقد استوفى بين الشك اذ في اول البطلان من شرح التخصيص وما زعمه
 من كونه كشيء عن عدم الفرق بين صورة الدعوى وصوره الخبر انما من جهة العام
 على انه لو ثبت الفرق بينهما لزم عدم اختصاص الكلام بالخبر في النقل والدعوى مع ان
 ادعاءه فيما مضى وقوله ان مدلول الخبر هو الصدق ولا يدل على ادعاءه ولا يستلزم
 اياه بل هو ناس من عدم الفرق بين صدق في الواقع وبين كونه مدلوله هو الصدق
 فان ان صدق الخبر انما هو مطابق حكمه للواقع ومدلوله لالتالفا فلهذا لا يطابق الواقع
قوله لانه المبادر آية ان المبادر منه بحسب العرف هو هذا المعنى لا من يفيد الحكم مطلقا
 كما نعلمه هذا القائل فالشعير في المبادر من المفسر فلا يكون في التفسير براهنا
 القدر من الوجه كاف في تخصيص التفسير كما خصص الشافعي فلا يحتاج تفسيره
 الى مصرف كما لا يخفى **قوله** على ان تعميم التفسير من يفيد مطابقة الحكم مطلقا
 سواء كان محتاجا الى الدليل او التنبية او غيرهما كما المصحح او لم يكن محتاجا
 الى تنقيح اصلا كما انه ينال في ما هو المبادر من المفسر ينال في ما هو المراد من في هذا
 المقام ايضا وهو كون المدعي مباينا للثاقل ليحسن التقابل وذلك لان التعميم
 المذكور مستلزم كون المدعي اعظم من الثاقل ومحتمل ان يكون المعنى ان المبادر
 ليس ما ذكرنا سلمنا ان هذا القدر غير كاف في تخصيص التفسير لكون التعميم المذكور
 ينال في ما هو المراد ههنا فالاول يفيد في المقام والثاني اشنع في الالتزام ووجه ذلك
 الاستلزام ظاهرا فان الثاقل وان لم يكن من يفيد الحكم محتاجا الى الدليل او التنبية
 الا انه ممن يفيد الحكم المحتاج الى المصحح ولا يطلبه الصحة فلو عجم التفسير كما عجمه ذلك
 القائل لصدق على ان في ايضا كما لا يخفى ولا يحسن التقابل بينهما هذا واما ما
 قد يقال في وجه الاستلزام ان الاحتمال من الثاقل باحد القيدين اذ لا يثبت ان
 الثاقل من حيث انه ناقل من قوله لا بالدليل ولا بالتنبية فلو عجم الحكم للبديهي
 القائل يفيد مطابقة النسبة للواقع بعم الثاقل اذ كان الحكم المنقول بديهي
 ظاهرا انتهى فيخرج عن المقام كل الخروج فان الكلام ههنا في عموم

التفسير المذكور لك قول باعتبار نقله باعتبار منقوله كما لا يخفى بل لو كان الراد
 كما ذكره كان الايراد مشتركاً للورد وبين التعميم والتخصيص ايضاً يمكن ان يقال بوجه
 الثاني اذا كان الحكم المنقول نظرياً او بديهياً خفياً وكذا ما قيل ان هذا الاستزام
 ان كان مبتني على ان المنقولات كلها بديهية او لا لما يحصل في انفسها من حيث ما صلا
 فتعميم الحكم بحيث يشمل البدية الجلي يلزم ذلك وهو ظاهر البطلان لان بعضها
 في انفسها بديهية خفية او بعضها نظري وهو ظاهر وان كان مبتني على ان كلها من حيث
 انما منقولاً مع قطع النظر عن كونها في انفسها منقسمة الى الاقسام الثلاثة بديهية لا
 يحتاج من تلك الخفية الى شيء لصدور التعميم يلزم ذلك فبرهانه غير متبادر من
 العبارة اذ المتبادر منها بديهية الحكم بقسميهما ونظرية بالنظر في المنقول من
 غير ملاحظة حقيقة النقل انتهى فانه كما ترى خارج عن المقام ثم اجاب لفاصل الاول من
 العلوية المذكورة حيث قال يمكن الجواب بوجهين احدهما ان الراد من التسمية من
 يفيد النسبة المنقول ليست كذلك وثانيهما ان الراد الفاعل مجرد عن الفاعل المنقول
 الى فاعله من غير قصد اذ مطابقة نسبة المنقول للواقع والالكان مدعيه انتهى وقد
 قيل بعض المحشيين وصوب به الاخر من المصددين والحال انه مبني على الضلال القديم
 كما لا يخفى على القبل السليم فكلهم كثر دهران الرخي من غير حس ولا دقيق او كثر
 كثر وقبشيت بكوا حشيش ودقيق **قوله** لا يحسن التقابل انما قال لا
 يحسن ولم يقل لا يجوز او ما يؤدى مؤذاه لانه يمكن ان يراد من المدعي غير الثابتين
 على ما نقر من انه اذا قبل العام بالخاص يرد بما عدا الخاص وهذا ولا تكتفى الى
 غيرهما انما قيل في المقام **قوله** لا يحسن في وجهه اي لا يحسن في وجهه
 بمجرد النظر في ظاهر قول المصنف من قوله او مدعيه فالتكثير من قبيل العطف اي عه
 عطف شيئين بحرف واحد على معول عاملين مختلفين بان يكون قوله او
 مدعيه عطف على قوله ناقلاً وقوله فالتكثير عطف على قوله لا يحسن فان
 الاول معول كان والثاني ليطلق وهما عاملان مختلفان حيث كان الاول

الناضج الحركي

ناصبا والثاني رافعاً فيكون هذا عطف على معول عاملين مختلفين والمقدم
 من المعولين غير مجرد بل هو منصوب فلا يصح هذا العطف على مذهب الجمهور
 بل يحتاج الى حمل على المذهب الغير المنصور المحقق هذا العطف مطلقاً وان لم يتقدم
 الجرد **قوله** لان قوله فالتكثير اه علة لعدم الاختلاج يعني انه ليس عطف على قوله
 الصحة كما هو المستفاد من الظاهر بتقدير في طلب الدليل في نظم الجلال بقريته
 ما في المعطوف عليك اشار الى الشئ في الشرح وهذا غير ما قالوا ان المذكور في
 المعطوف عليه فهو غير مقدم في المعطوف ايضاً كما لا يخفى وان كان مجرد بتقدير يطلب
 في نظم الكلام لا يكفي في المقام ولا يسميه الماهل يلزم منه ان لا يكون في الكلام عطف شيئين
 بل لا بد من تقدير ان كنت مدعيه في طلب الدليل فليس هناك عطف شيئين على شيئين
 بل عطف جملة على جملة وما قيل ان اعتبار التقدير في قوله فالتكثير فقط كما في
 في المؤول الحاجة فيه الى اعتبار تقدير في قوله او مدعيه ايضاً بل هو محمول على العطف
 من غير تقدير فالراد من الجملة المعطوفة في قوله بل عطف جملة على جملة هي قوله او
 مدعيه في طلب الدليل ومن المعطوف عليها هي قوله ناقلاً في طلب الصحة انتهى
 ليس ما ينبغي بل هو من قبيل عطف شيئين على شيئين ايضاً ولما صاحب بعض الافاضل
 حيث قال ان المحشيين ساءح في العبادة اعتمدوا على ظهور القرينة بالتقدير بتقدير ان
 كنت مدعيه في طلب الدليل انتهى وهما دغرة وهما ان المهر وهما هو العطف **قوله**
 على شيئين بعاطف واحد هو مفقود ههنا فان كلمة او لعطف قوله او مدعيه
 على قوله ناقلاً والفا في قوله فالتكثير لعطف الدليل على الصحة فتدبر **قوله** ويؤيده
 انما قال يؤيده ولم يقيد على فان كلمة الفا يحتمل ان يكون مودعه للتكرير
 للتظير كما قالوا في امثالهما فلا يراد عليه ان المناسبات بقول ويدل عليه دل ويؤيده
 ولم يصح يدل لم يحتمل على انه يجوز ان يكون من قبيل الاكتفاء بقدر الكفاية كما قد يقال
قوله او فلا يليق ان يطلب الدليل قبل في بحث اذ الدليل هو الركبة من قضيتين للثاني
 المحمول نظري بناء في التفسير بعدم الدلالة من الشرح بالصحة بل هو انما يقتضي

التفسير بعدم الصحة وهو قد وايضا يلزم استدراك قوله ولا بد ان يلاحظ آه
على هذا التفسير المراد من ان تلك الملاحظة والعطف الشعور بالمغايرة
ايضا يقتضي التفسير بعدم الصحة انتهى وفي نظرنا ما اول فلا في الدليل المذكور
يقتضي التفسير بعدم الصحة اذ يصح ان يكون ذلك الطلب لا متي ان الموقن ان
المتوهم والتحصيل العلم بطرفه كذا وما ثانيا فلان هذا التفسير
الاستدراك المذكور ليجوز ان يكون قوله ولا بد ان يلاحظ آه لتفسير هذا المراد
وتفسيره على انه لو كان الامر كما ذكره هذا القائل لزم ان يكون بين كلامه متناقض
حيث حكمه ولا بعدم صحة الطلب وثانيا بعد التناقض الشعور بالصحة وانما ما قد يقال في
دقة البحث من ان مواليه في انما هو تصوير حاصل الحق في هذا المقام بعد ملاحظة ما قد
ليقتضيه من عند نفسه بل هو مأخوذ من قول الش ولا بد ان يلاحظ في الصالح للزاد
كما يظهر بالثقل **قوله** ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضا مثل ما ترفيه نظرا انما بدلت
عليه ان لو كان المراد بملاحظة مثل ما ترفيه انما اذا كان المتعجب بجميها او نظريا معلوما
الدليل لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان غرضها ان الصواب كما هو المنقول
عنه والمماثل لما ترفيه فلا بد ان يكون عليه كالا يخفى **قوله** ووجه ذلك اي وجه كون الطلب غير
لأنه ههنا **قوله** بالنسبة الى الطالب باعتقاده اشادة الى ان يهديه القيد بينه
معتبر ان في كلام الش وان لم يذكرها والتم يكن وجه كونه الطلب غير لانوك لا يخفى
فان خبير بان يلاحظ اعتبار كونه يهديه وقت الطلب ايضا اذ البديهي ان يختلف
باختلاف الاشياء من مختلف بل يختلف لان زمان ايضا فلو لم يكن يهديه بال
اعتقاده وقت الطلب يليق بالطلب **قوله** ان المناظر اه يعنى ان المناظر من حيث هو
مناظر لا يليق ان يطلب الدليل على ما هو بديهي بالنسبة اليه باعتقاده وقت الطلب
فانه مما لا يترتب على الدليل اي لا يحصل منه بالنسبة اليه باعتقاده وقت الطلب
وطلب الدليل على ما لا يترتب على الدليل غير لان من المناظر من حيث هو مناظر
لان غرضه اظهار الصواب ولا بد عليه ما قيل ان يليق ان يطلب الدليل لاجل الغير

اولا لنظر الانسان في الامور حيث ان الاعتقاد بعدم الترتيب هو الدليل بالنسبة اليه
بما جمع تصورا حتى لا على الدليل بالنسبة الى الاخر بالنسبة الى نفسه لا مفاد يلاحظ
القول انتهى فانه على تقدير صحة لا يخفى ان تطويع يستغنى عنه في المناظر فلا يليق
بحال المناظر من حيث هو مناظر كما لا يليق ان يطلب لا متي ان الموقن ان
قوله اعني كون المناظر ما معلوما اي بالنسبة اليه باعتقاده بفرقة مذكورة يلزم ههنا
ايضا اعتبار وقت الطلب **قوله** فكذلك اي فهو ان المناظر من حيث هو مناظر لا يليق
ان يطلب الدليل على ما هو معلوم بالنسبة اليه باعتقاده وقت الطلب فانه بعد العلم به مما
لا يترتب على الدليل ولا يحصل منه لا متعجب يحصل الحاصل فقط ما قد يقال ان
ان يقول بغير قوله فكذلك فلا يليق ان يطلب الدليل لان النظر لا يخرج سببا فيكون معلوما
بل دليل عن الترتيب على الدليل والا لكان بديهي غايته ما في البديهي بعد العلم به بالدليل لا
يطلب الدليل انتهى **قوله** مع انه على هذا اي على هذا التقدير الثاني اعني كون المناظر ثانيا
معلوما كما هو الظاهر لا يليق المطالبة فيه من المناظر من حيث هو مناظر اذ لا بد ان
كانت ولا تنبيه ايضا فانه لا يليق بحال ان يطلب التنبيه على ما لا يترتب على التنبيه
على فيكون مذكور مجله وتقدر الاول فانه وان لم يليق فيه المطالبة بالدليل لكنه يليق
في المطالبة بالتنبيه على تقدير الخفاء كالا يخفى فان كون الحاصل بديهي لا يستلزم
كونه معلوما ويجوز ان يكون هذا الشادة الى كونه معلوما اي مع انه على تقدير
ان يكون المطم معلوما للطلبة باعتقاده سواء كان نظريا او بديهي لا يليق
في المطالبة فروع علاوة بالنسبة الى تقدير ثالث اعم من التقديرين المذكورين با
لنسبة اليه جميعا كما ظن ولا بالنسبة الى الاخر فقط **قوله** هو على كل تقدير اه
الظان المراد بالمراد هو جريان الورد في المراد بما ذكر سابقا هو الدفعة
المذكورة فيما سبق وحاصل ههنا ان هذا الدليل انما يقتضي التفسير المذكور
اذا كان المراد بطلب الدليل في كلام المصطلح الدليل على الوجه الذي لا يفتقروا
اذا كان المراد بطلب الدليل لغير الموافق للمناظر سواء كان على الوجه الذي لا يفتقروا

فلا يقتضي التقييد ما ذكره في الحاشية المتعلقة بقوله ان لم يكن معلوما حيث قال
فيه انه ان اراد من العلم وان ظن ولا ما ذكره في عقبة التدفيع بقوله فان قلت لا يتم
آه فانتم لا تسمون ان على التقدير الثاني ولا ما ذكره عند قوله لا يليق بحال
الناظر في قوله وههنا تدفعه وان رجي بعض فانه توجيه لا ورود فتدبر وقوله
فتذكر اشارة الاما في الشرح من ان الكلام ههنا مبني على ما هو المشهور بين
الجمهور من اعتبار كون المصحي لا نظريا وان اختار بعضهم امكان الاستدلال على
البديهي **قوله** ما يمكن التوصل آه قيل هذا الامكان هو الامكان الذي هو في التعريف
ان التبرير ما لا ضرورة في طرف التوصل اي يجوز ان يتوصل وان لا يتوصل ولك
ان يآخذه امكانا عاما من جاز الوجود اي لا ضرورة في عدم التوصل وقيل هو
بالهني التوفيق وهو التمكن والافتقار من قولهم فلان لا يمكن التوصل اي لا يقدر عليه
ففي التعريف ان الدليل ما يمكن من حصوله عند التوصل به اي يتمكن هو منه ويقدر
عليه واعترض على الاقل بانه يستلزم عدم التوصل مع النظر الصحيح واجيب بان الوصول
والعلم عقبة الاستدلال انما هو يخلق الله تعالى ذلك العلم فيمكن ان لا يخلق وان لم
يتحقق ذلك بالفعل وبانه يآخذ بالنظر الذات الدليل لا بالنظر بالنظر الصحيح فانه الدليل
الاصول من حيث الهيئة ليس من ذلك يستلزم التوصل بالنظر الذات وان وقع
في الصحيح واما الضرورة الحاصلة عند حصول النظر الصحيح في حق النظر بالنظر
الصحيح لا بالنظر الذات الدليل فلا تنافي الامكان الذي هو بالنظر الذات الدليل
من حيث هو وبانه يآخذ بالنظر الجواز وقع النظر الصحيح وعدمه لا بالنظر الى
التوضي وعدمه مع تحقق النظر وفي كلام السبكي المحقق في حاشية المختصر الاصول ما
يشعر بهذا الخبر **قوله** وفيه نظر اي في التعريف المذكور للاصوليين نظر
وخاص النظر ان الدليل عندهم على ما هو المشهور مختص بالمفرد على ما هو
التحقيق بغير المفرد والركب وظ التعريف الاختصاص بالركب فلا يوافق بحسب الظن
سبكي من القولين فيحتاج الى التاويل فيتم ويل يوافق المشهور وبنا ويل

آخر

آخر لما هو التحقيق وسر الثاني ويلين ويقال ان ظاهر التعريف الاختصاص بالركب
على مثلا المحتسب وغيره واما على هذا فظاهر الاختصاص بالمفرد لان النظر عبارة
عن ترتيب الامور لا عن مجرد الترتيب وترتيب الامور انما يتعلق بالمفرد بايكون الامور احوال
المفرد لا بالركب الباعث بالترتيب لان مجرد الترتيب يتعلق بالركب **قوله** بخلاف
الدليل عند المنطقيين اشارة الى الفرق بين الدليلين المنطقيين وبين الدليل الا
الاصول واصل الفرق **قوله** ويمكن التوجيه لا يخفى ان التوجيه المذكور على هذا التوجيه
انما ينطبق على التحقيق فقط لا عليه وعلى المشهور معاك في قوله فانه بعض المنطقيين آه
مبنى هذا التوجيه قيل انه على حذف المعطوف واذ بان مستحكي في مقام وقد يقال
انه على طريق عموم الجواز وفيه ان الضمان الجاز ههنا مجازي حتى ولم يعر فيه
عموم الجواز سيما في مقام التعريف قول الظاهر ان على طريق المسامحة واصل
ان المراد من النظر فيه هو النظر في نفسه الا ان النظر في نفسه الدليل اذا كان مكملا انما يكون با
لترتيب بين اجزائه واذا كان مفردا يكون بالترتيب بين احواله فبمعنى هذا الحق بقوله
ان المراد من النظر فيه النظر في نفسه في احواله وفي كلام الشريفي في حاشية مختصر الاصول
اشارة الى ما ذكرنا فتدبر **قوله** بان يكون متعلقا باحد هما بيان التعميم المذكور وتعميد
لبين الفرق بين الدليل المنطقي وبين الدليل الاصولي بقوله والنظر لا يتعلق آه
والنظر لا يتعلق آه اشارة الى جواب سؤال كاديتوهم ههنا وهو ان يقال التعريف
المذكور بعد هذا التوجيه يصدق على الدليل المنطقي فينتقض منه ما حصل الجواب
ان مضمون التعريف بعد هذا التوجيه ان النظر يتعلق بنفس الدليل واما باحواله والنظر
لا يمكن ان يتعلق بنفس الدليل المنطقي ولا باحواله فلا يصدق كما اذا قلنا العالم متغير
ولكن متغير حادث دليل منطقي يستلزم التوصل الى المصالح ان تقول هذا القول
من هذه الحجة ليس منطقي بل هو جزء مفرد منه فافهم **قوله** بل يجزم ان هذا هو
ليشعر بان النظر يتعلق بتلا المقدمات بعد ان كان جزءا واخذت مع الهيئة
فليس كذلك فانه مستحيل فالمراد ان يتعلق بما قبل ان اخذت مع الهيئة وبعد فيه

الدليل

عقب هذا التعريف لا يوافق
ان الدليل المنطقي قد يتعد
النظر باحواله صحيح

نظر فان النظر هو ترتيب الامور للتأدي الى مجهول فهو بهذا المعنى لا يمكن ان يتعلق بالمرتب
المرتبة وان لم تؤخذ مع المرتبة كالحالة انحصار الحاصل **قول** ولان نقول آه اشارة
للجواب آخر للسؤال بانتفاء التعريف بالدليل المنطقي حاصله انه خارج بقية
الامكان فان معناه ان التوصل ليس ضروريا بالذات الدليل والتوصل في الدليل
المنطقي ضروري فعلى هذا الوقد هذا الجواب على الاول كان اولي لا يخفى الا انه لما
كان ذلك بالجواب من سبيل ما ذكره في التوجيه ذكره عقيد تلك التوجيه ما حذر الاول على
المعنى والثاني على التسليم فيتم لا وجه هذا ويجعل ان يكون هذا القول وقوله والنظر
لا يتعلق آه اشارة الى مجرى الفرق بين الدليلين فقد حصل الفرق بينهما بوجوه
ثلاثة الاول ان المرتبة تجزى من الدليل المنطقي والثاني ان النظر لا يتعلق بذاته بل
بجنته والثالث ان التوصل ضروري لذاته بخلاف الدليل الاصولي فلهذا بالنظر الى ما
وقع في صحيح النظر يعني ان الامكان يعبر بالنظر الى صحيح النظر فمع التعريف ان الدليل ما
يمكن بالنظر الى ذاته التوصل بصحيح النظر الى مطاخرى ولا يكون وجوده اى وجود التوصل
وعدمه ضروريا بحسب ذاته فان الدليل الاصولي بانواعه وان وقع فيه صحيح النظر
لا يجيب التوصل بالنظر الى ذاته وان وجد ذلك بالنظر الى صحيح النظر ان وقع فيه لا يقال
لا حاجة الى هذا التكلف فان التوصل انما هو بخلافه تعالى فيجوز ان لا يتخلو فلا
ضرورة بالنظر الى صحيح النظر ايضا لانا نقول ان ضرورة العادة في حصول العلم بالمط
بعد النظر الصحيح مما لا يمكنه احد فذلك ضرورة منفية في الدليل الاصولي بالنظر
الى ذاته بخلاف الدليل المنطقي فيلزم ان لا يتم ذلك بخلافه ان يكون دليل من دليل الاصوليين
على وجه يتم العلم بالدلالة عن العلم بالدليل وحق يكون التوصل ضروريا فيقول
انتقاري كما ان التوصل يلزم ان يكون من الحقائق وتحقق الضرورة المذكورة غير معلوم فل
انتفاءها وكلامنا فيها فهو معلوم التحقيق والشيء ثم ان هذا الكلام قد
لما ذكره الشريف في كتابه في الاصول حيث قال هناك وجه اريد بال
مكان المعنى العام الى مع الفعل والوجه ان يرد في حدة المقدمة المرتبة وحدها

اي مع قطع النظر عن الترتيب يعني ان لو اريد بالامكان الى الخى لم يندرج في الحد تلك
المقدمة فانها من حيث التوصل بها وان كان كذلك المنهج لا يجتمع الوجود هذه
قد ستره كبدل عليه سوق كلامه وقد صرح به بعض الافاضل في بعض تعليقاته
هناك وحاصل الرمان لا يجب التوصل بذلك المقدمة ايضا بالنظر الى ذاته وحسب
لم تؤخذ معها المرتبة لكانت مما يجب التوصل بها كالدليل المنطقي وليس كذلك **قول**
يستلزم التوصل في الاستدلال في الاشكال الغير البينة الاستدلال كما سيجي وما
فيل ان المراد بالاستدلال اعتم من ان يكون به وانما اعتم على ما يميز كما يميز
فلم يبق بينهما فرق وقيل المراد ان يستلزم بالنسبة الى من علم الاستدلال فان علم ان
الفرق من الشك الشك من مغلطة ينتج السالبة الخلية فاذا رتب وادمن اراد هذا الضرب استتبع
انفصال تحقيق العلم بالنتيجة عن العلم بهذا الضرب وكذا الكلام في البوابة ولا فسيما
في جواز ان انفصال بالنسبة الى من لا يكون له العلم علم بمنزلة ذلك فلهذا كذا لالة الالفاظ
على معانيها التي وضعت هي باذاتها استتبع وفيه ان ايضا غير مقيد ههنا اذا ما له
ايضا الى النظام شيء آخر لا يخفى والكلام ههنا في الاستدلال بالنظر الى ذاته الدليل
قول والبسيط والركب القياس البسيط هو القياس المركب من قضيتين والقياس المركب
هو القياس المؤلف من مقدمة متبينة مقدمتان منها متبينة وهي مع المقدمة الاخرى متبينة اخرى
وهل تجزى الى تحصيل المطر وذلك انما يكون اذا كان القياس المنبج للمط يحتاج مقدمتان او
اصبهما الى كسب بغير اخر كذلك الى ان ينتج الكسب الى المبادئ البديهة فيكون ههنا للقياس
مرتبة محصدة للمط ولهذا يستحق قياسا مركبا فان خرج بنتائج تلك المقدمة يستحق حصول
النتائج لموصلة تلك النتائج بالمقدمة كقولنا كل ج ب وكل ب فكل ج ه وكل ج ا وكل ج
ا وكل ه فكل ج ه وان لم يصرح بهما يستحق مفصول النتائج لفصلها عن المقدمة في الذكوان
كانت مرادة من جهة المعنى كقولنا كل وكل وكل فكل فكل هكذا
في شجرة الشمشية فالمعنى بالتركيب ههنا هو المركب من القياس والافاضل التركيب

فيما يصرح به في غير مقيد
ههنا اذا رتب
ايضا يستلزم مع انظمة

فيه اولى احواله كعدمه القدر المتغير للزمن ومعرفة العالم لكن لم ندرك ان الدليل على اى
 من هذين البعضين يطلو فنبهنا التميز ان الدليل هو البعض الذي يلزم من
 العلم به اى يستفاد من سبقه على الوجه المذكور والعلم بشئ آخر لا يتفق البعض
 الآخر فلا يباين عليه ومن ظن انه تعريف حقيقي فتصديقه لتوجيهه فقد ركب غلطا
 وارنكب شططا استنبه **قوله** وباللزوم ما اعلم من اللزوم ما التصورية والتصدية
 بسيطة كانت او مركبة **قوله** وبالدليل الفاسد الصورة فان العلم به لا يستلزم العلم
 بالنتيجة وان كان قد يقتضى اليه فانه اقضى ما يتفق ليس حيث انه وسيله وانما
 خصوص الانتفاء بالفاسد الصورة ولم يتصور للفاسد المادة لان عدم الاستزاد قطعي
 في الاول كما بين في المنطق وهو الجواز ان يكون الكواكب بارئنا ط علق بعينه ببعضها و
 وسيله الى بعض بل هو شرط صحة الصورة كما يستلزم نتيجة كاذبة قطعا مثل قولنا
 زيد قوس والفرس ناهق فان ما ذكره في وجه استلزام المقدمات النتيجة متحقق
 فيه ايضا قال ابن الحجب في مختصر المنطق وجب التذلل في المقدمات ان الصفات خصوص
 والكبرى عموم فيجب التذلل في موضع الصفات وصحاح الكبرى وما قيل ان كاس
 المادة لا يستلزم ليل غلطا فيه والتطيقون قد عرفوا الفكار بما يشمل الكواكب ايضا
 على ما صرحوا وكثيره بان المراد بكلمة ما هو المفهوم يندفع به الانتفاء بالمقدمات
 وباللزوم التصورية وان باللزوم ما التصديقية فلا يلا يخفى وكذا قوله او المراد
 بالعلم هو التصديق انما يندفع به الانتفاء بما باللزوم ما التصديقية كالفرضية
 لعكسها وعكسها وان كان المراد من العلم في كلام الموضوعين هو التصديق **قوله**
 هو التصديق وان اراد بالتصديق مطلقا يقينيا او غير يقيني وله اقل لكن الملاحظ
 مني خلا والافاق اطلاق العلم بمن التصديق مطلقا غير منها في لان التعارف
 ان مشتركا بين مطلق الادراك وبين التصديق اليقيني لا غير فلو سلم فلا قرينة
 ههنا على تعيينه وتخصيصه فيلزم السهال المشترك بل قد قرينة **قوله** وفي ان المقام قرينة
 كالجهود المحسوس ان المراد بالمقام ههنا هو مقام التعريف الدليل وفي ان جعل المقام
 قرينة على التعريف لا يخرج عن خلاف الفلك لا يخفى بل قيل انه غير صحيح والام يتوجه على

الحسين

التعاريف

التعاريف لا اعتراض بالمنع والجمع قال بعض الافاضل ان المراد به مقام المناظرة او مقام
 المدعى فلو عرف الدليل ههنا بما عرف به في المشهور للمقام على احد هذين التخصيصين
 فان المناظرة لا يكون الا في التصديقا وكذا المدعى لا يكون الا تصديقا وانما خبر بانه
 مما لوجه وايضا لا يتوجه عليه ما يتوجه على الاول غير انه يتوجه عليه ان المناظرة قد يكون
 في التصورات كما صحت به عند الشارح في بعض تصانيفه ودعوى التباديل في العلم
 الاول دون هذين المعنيين محتاج الى التبعاهي لا ينبغي كونها وجه ههنا كما لا يخفى **قوله**
 على ان التقضي باللزوم لا يخفى ان هذا الاستلزام وكما وان الظاهر يقول ويمكن ان
 يجاب عن الانتفاء باللزوم ما استلزم بوجهين آخرين ايضا قال بعض الافاضل لما كان
 الجواب الثاني غير حاسم لمادة الاشكال لانتفاءه بالفضية البسيطة المستلزمة
 بعكسها وعكسها نقضها وكذا بالفضية المركبة كذلك سلمه وقال على ان التقضي انما
 لا يخفى ان مراده ان الجواب الثاني لا بالنسبة الى الانتفاء باللزوم ما غير حاسم لمادة
 الاشكال بالنسبة اليه فلا يرد عليه ما اورد به بعض الفضلاء من انه يفهم من ان الجواب
 حاسم لمادة الاشكال وان تعلم عدم حسمه ايضا بعد خروج المرفق على ذلك التقدير اشرى
 عندنا انتفاء انتفاءه بالفضية البسيطة المستلزمة بعكسها او عكسها
 وكذا بالفضية المركبة كذلك فان سبق الانتفاء على ان يكون المراد من اللزوم المذكور في
 التعريف هو اللزوم البين كما مر ولا يخفى ان الاستلزام في تلك الفضايا ليس بنا
 كما يدل عليه استدلالهم فكيف المنطق فتدبر **قوله** احدهما ان المراد من اللزوم اللزوم
 بطريق النظر اى اللزوم الملازم بالنظر الواقع في نفس الدليل فيقضي التعريف ان الدليل ما
 يلزم من علم الملازم بالنظر والاكتساب بالعلم بشئ آخر الى صواب المراد من النظر ههنا
 هو النظر الى صواب ظن الدليل يعني ان اللزوم بين علم الدليل وعلم المدلول يكون
 حاصلا بنظر وكسبه لغير نفس الدليل اى العلم بالمدلول يحصل بالاستدلال بالنظر
 في ضمن غير الدليل بان يكون اللزوم بين علم الدليل وعلم المدلول حاصلا بنظر وكسبه
 عن الدليل جازي في غير الدليل بعد حصول علم الدليل العلم بالاستلزام بين علميهما

ع ٤٨١

يكون حاصل بنظر وكسب كما في اشكال الغير البينة الاشراج والفرق بين هذين العيين ط
 غير خفي وكو، المراد ههنا ما ذكرنا غير ط في نفسه بزيادة اصول لزوم علم شيء من علم
 شيء آخر وفيه لزوم بالتقريب ما ذكرنا قطعا كونه النظر واقعا في الشيء الثاني على
 ان قول المحشي ههنا ولا بنظر فيما اى في المزوم وقول الشافعي في كتابه
 واما اصله صاحب هذا التعريف ههنا ولم يتم هذا التعريف اعني ما ذكرنا ان الدليل
 من طرق النظر نصان فيما ذكرنا كما لا يخفى على ان الظاهر سوف لدفع الانتقاد
 بالمزوم ما ذكرنا، المراد من الزوم هو الزوم بطريق النظر الواقع في خارج الدليل لا
 يدفوعا لا يخفى فقد ظهر بهذا الشرح ان لا يرد عليه ما اوردته المحشي في غير حاشية
 قال ظاهره بشكل بالشكل الاول والقياس لا يستغنى في الاستدلال بها
 كسب بل بانه لا يمكن ان يتكامل الاشكال من تفسير الشافعي في قوله وهو
 الخلف لان يحصل المطام من الشيء باي احتمال الذي من ذلك مشعوب به من وجه المبادي
 ثم منها اليه انتهي ثم انه لا يخفى ان مراده هو كونه الشكل الاول والقياس لا يستغنى في
 يدعي الاشراج ليس ان يكون علم المدلول به يثبت غير محتج الى كسب اصلا بل ان يكون العلم با
 استلزام علمها بتأثيرها به يثبتا ولا يتوقف حصول علم المدلول به حصول علمها
 على شيء آخر وقول المحشي في غير حاشية لا يستلزام تأثيرها كسب بل بانه
 ان اراد به براهه نفس الاستلزام فغير مسلم وان اراد به العلم به فلم يكن
 غير مفيد هذا فقط ما قاله جمهور المحشي ههنا بالنسبة بزيادة المحشي الى الغ
 سيرة فتأمل بالنسبة فمجتنب عن التعصب والاعتصاف وقوله والثاني ان كل
 من يدل على العلة بان اخذت بمعنى الاجل في نفسه وهي ليست اه او العدم بالمزوم
 ليست علة لعدم لوازمها وفي منع ظاهرا لا يخفى في محل نظره في استلزامه ان
 الدليل من طرق النظر في نفسه واضحه على الاعتبار الاول وكذا كونه كلمة من معنى الاجلية
 شاع مفسدة فيما بينهم واما قد يقال ان الاصل من معناه من معنى الابدان الذي
 العلة في محل نظره محتمل ان يكون وجه النظر بالنسبة الى الاعتبار الثاني بزيادة العلية

ك قال المحشي في حاشية التهذيب ان المبادر من لزوم شيء من شيء ان يكون الشيء بالثاني
 مستلزما للشيء الاول **قوله** بان المراد بالزوم في الجملة اعلم ان الزوم عند ادب العقول
 هو امتناع انفكاك الشيء عن الشيء وهو اما بين واما غير بين فالبين ما يكون بحيث
 تصور اللزوم مع تصور المزوم في جزم العقل بالزوم بينهما وقد يقال البين هو ما
 يكفي تصور المزوم في تصور اللزوم والعين الاول اعلم ان معنى كفي تصور المزوم في
 الزوم كفي تصور اللزوم مع تصور المزوم وليس كل ما يكفي كفي التصور ان يكفي تصور
 واحد فيقال للعين الاول الزوم البين بالمعنى العام والثاني الزوم البين بالمعنى الا
 الاخص وغير البين ما يفتقر جزم الذهن به الى وسط واما الزوم عند ادب العرب
 فهو عبارة عن المناسبة المصححة للاشتغال ويقال له هذا معنى الزوم في الجملة وبالمعنى
 الاول الزوم الكلي في قول المحشي في حاشية التهذيب وادب العرب فيمكنه
 في الدلالة بالزوم في الجملة بين العلم بالذات والعلم بالمدلول مجله وادب المنطق
 فانهم ملزمون بالزوم الكلي ههنا فالمراد ههنا بالزوم في الجملة ما هو عند ادب
 العربية وليس ههنا ما ذكرنا من نقل عن الشافعي من ان الزوم هو الحصول
 ففي يلزم يحصل فلا يلزم عدم الانفكاك ولا في هذا قوله ان المراد بالزوم
 هو الزوم بطريق النظر لا يخفى والمراد به ما هو عند ادب العقول ومع قوله
 في الجملة مطلقا يعني ان المراد به ههنا هو امتناع الانفكاك مطلقا سواء كان
 بينا او غير بين وهذا ايضا لا ينافي كون المراد به الزوم بطريق النظر فانه المعنى
 بعد كون المراد به الزوم بطريق النظر اعني ان يكون بينا او غير بين وما قاله المح
 المحشي في غير حاشية من ان هذا التفسير غير مفيد ههنا فان غير البين ما يحتاج في العلم
 بالزوم بين اللزوم والمزوم الى وسط مع تحققها وتحقق الزوم بينهما في نفس
 الامر سواء علم او لم يعلم ولا يمنع ذلك بالمعنى ههنا لان اللزوم هو العلم وهو غير
 محقق جزم ولو قلنا العلم بالنتيجة عند ملاحظة الوسط مع تحققه في نفس الامر يقال
 في كونه العلم به لا زما بيننا لانه لا يحتاج الى واسطة في العلم بالزوم بينهما فلا

فلا حاجة الى التعميم انتهى فبيان السيد الشريف قدس سره صريح في كفاية مختصر المحاسبي
 ان تحقق الزوم لا يتوقف على تحقق الزوم واللازم ثم تبين عليه بمثال بزيادة الخفاء
 فعمل هذا تبين ما ذكره عن القوم قائما هو في الزوم بين الشئين المختلفين في نفس الامر
 لا في مطلق الزوم والابطال الاستدلال بالبيان **الحال** اذ اللازم والمزوم هناك
 محالان مع تحقق الزوم بينهما فنحن اذا استوفينا الاول ولا يلزم المحذور المذكور قوله او
 المراد لا يخفى ان حاصل تعميم لقوله من العلم لا تميم الزوم بعد اخذه بيتا كاطر نفهم في
 الزوم على هذا التوجيه على الزوم البين **قوله** ظاهر اي سواء كان له نعم في الواقع
 كما في زعم النسخ او لم يكن زعم في الواقع كما في صورة التخليط هكذا يقال وهذا كما
 قال صاحب التلخيص عند تدبر الحقيقة العقلية استناد الفعل الى ما هو له عند التلخيص في الظواهر
 يخفى ان هذا هو الصحيح في نفسه ولا يرد عليه ما قد يقال في ان يقع التقابل بين قوله
 بغير نفس وبين قوله ويزعم السند فانه من قبيل التشبيه بين الزوم في نفس الامر
 وبين زعم الزوم فيه كما لا يخفى ولعل من هذه الغايات ابطال هذا معنى المستقيم وارتكبه
 ما هو عليه وسقيم **قوله** على انه يتجه على التوجيه الثاني على التوجيه الاول ايضا كما اشار
 اليه في نسخة ههنا وتوجيه الاشارة على ذلك اخذ من نقل عن الشيخ المسعودي ان
 ادبيات حصول العلم بالتدليل كافي في حصول العلم بالمدلول فلا يندفع الانتفاء في الادلة
 الغير البينة الانتاج وان ادريان العلم به داخل في ذلك الحصول فافهم واجاب عن المحذور
 التي قيل بانها تزيين للعلم بغيره فاعلم من ان يكون كافي او محتجج الى وسط فخرج
 التدليل كالتدليل ويمكن ان يجلس على الامتياز على التوجيه الثاني ايضا وعن الابرار
 الثالثة بانها لا المراد بالزوم هو الزوم بطريق النظر ولا نظر في هذه المذكورات
قوله مطلقا في هذا الصبح ان يكون تميمي للدخول وتسمى للمتمسك فليد على الاول
 بدخل فيه سواء اقل المتدبر بالتأويل السابقة او لا وفيه يدخل فيه المتدبر
 كانت على صورة التدليل او لا يقال يمكن دفع النقض بالمشرك بان المراد بالزوم العلم
 بشئ آخر لزمه على طريق الحدوث ولا حذر في العلم في المشترك فان اصل العلم

فلا شبهات كما جاز
 الدليل في خلاف
 ذلك الحصول
 ع

موجود والموت هما ازالة الخفاء انتهى وفيه ثامن **قوله** وكذا المقدمات التي يستلزم العلم
 بطريق الحدوث قيل ان ادريان من له قوة الحدوث يستحصل مطالبه من الادلة
 بطريق الحدوث فكل ما ليس باداة بالنظر اليه مع صدق التبريد عليها لجواب ان الادلة
 اداة في الواقع فلا فساد في صدق التبريد عليها وان ادريان البادى التي يمكن ان
 يستحصل منها المطالب بطريق الحدوث لا بطريق النظر ليست باداة ويصدق عليها
 التبريد فاجاب المنه فانما يستلزم المطالب ولا يلزم من معرفتها ما لم ينظم اليها
 قوى وفي كس حفي انتهى فتأمل وانما يخبر بانها تجري مثل هذا الكلام في ايضا با
 عناد الزكاه والفطنة مقام الحدس والحدس سرعة الانتقال من البادى الى المطالب
 ويقابل الفكر فانه حركة الذهن نحو البادى ووجهه عنها الى المطالب فلا بد فيه
 من حركتين بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه اصلا والانتقال فيه ليس بحركة فانه الحركة
 تدل بحسب الوجود والانتقال فيه الى الوجود حقيقة ان تمام البادى
 المبنية في الذهن فيحصل المطالب كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس لا خلاق
 النورانية بخلاف اوضاعه من الشمس فربا وبقا **قوله** والمقدمة المنقضة اه القضايا
 قياساتها معها هي بحكم العقل فيها بطلان لا نفيع عن الذهن عند تصور الطرفين
 كقولنا الاربع زوج فان تصور الاربع والزوج تصور الانقسام بمسب وبيان
 في الحال وترتب في ذهنا الاربع منقصة بمسب وبيان فهو زوج فهذا الاستح
 دليل لا تدل من قبيل النظر اذ لا حركة فيه من البادى الى المطالب **قوله** ايضا كما يخرج
 الادلة الغير البينة الانتاج كما خرج والحاصل انه يخرج عن الادلة كلها لكن لا بالادلة
 التي سبق في مسبق بل على حفظ تغيرها كما سيظهر لجواز ان يكون النتيجة معلومة بدليل
 آخر فانه يجوز ان لا يتحقق العلم بالمدلول من العلم بالتدليل فيجوز ان يقال العلم بال
 نتيجة عن العلم بالتدليل فلا يستلزم بينهما اذ لا استلزام امتناع الانقطاع والجواز
 ينافي فعلى هذا لا يصدق التبريد الذي اخذ في الزوم عما شئ من الماداة فهذا غير ما
 سياتي منه حيث قال ومما يرد على كلا التبريدتين انهما لا يصدقان على ما بعد التدليل

الاول اه يدل على ما قلنا تميزهنا بقوله اذ لا يستلزم شي منها وتخصيصه فيما سلكنا
 بما بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة معا وكذا يدل عليه عنوان الجواز ههنا وعده
 من البراهين المختصرة بهذا التعريف وعده مكشاة من الشبهة بين التعريفين كما لا
 يخفى والى صوابه هذا ايراد يخرج جميع الادلة باعتبار جواز الانفصال بين علم الدليل
 وبين علم الدول وما سلك في ايراد مخرج ما بعد الدليل الى اول من الادلة المذكورة
 معا باعتبار تحقق الانفصال بين العلمين وبينهما فافليكن هذا على ذكره
قوله اذ لا يحصل العلم اه في مخرج في التعريف الادلة كلها اذ لا يجوز انفصالها عن
 لا النتيجة عن الالتفات الى الدليل ولا يخفى ان الالتفات اعم من العلم فلا يرد عليه علم هذا
 التعريف يخرج عن ما لا يكون النتيجة معلومة به ليل لا يقال بجواز ان يكون بعض الدول لا
 معلوما مستقلا عند الالتفات الى الدليل فلا يتحقق الزوم الطبعي الالتفات ايضا والالزام
 الالتفات الى المتكلم لاننا نقول لا علم اه كما هو الالتفات الى الدول عند الالتفات الى الدليل لا
 متعلق الالتفات الى كسبين في زمان واحد كما افاده المحقق في كاشية التعريف **قوله** اذ لم
 يرد من هذه النقوض بوجه انما ثبت الاولوية اذ لم يرد عليه مثل ما يرد على المشهور
قوله دون المشهور متجا وزا عدم ورود مثل هذه النقوض المشهور فتأمل **قوله**
 المشتمل على التعريف اه ان المشتمل على مجموع هذه من التعريفين معا كما يثبت
 العطف بالواو بان شتمل احد القضيتين على احدهما والاخرى على الاخر كقولنا
 كسب العالم احد شيور الكمال والعالم متغير كسب للمحافة بصديق على هذا
 القول مركبتان قضيتان للتأدي الى محمول وهو وحد العالم مع انه ليس من افراد
 الدليل فينتقض التعريف طرادا ويمكن ان يحجب عنه بان الماد من التأدي هو التأدي
 بلا واسطة كما هو المبادى والتأدي فيها فذكر بالواسطة انما هو اذ لا يتحصل الكسب
 غم الكسب بؤدى الى المحمول كما لا يخفى وقد يقال انه من التركيب هو التركيب المعلوم
 المتعارف فيما بينهم كما في قياس الادب المشهورة ويومفقود فيما ذكر على ان
 تحقق تلك المادة في حيث المتع استحق وان جدير بان قوله على ان تحقق اه في محله

ولم

ولعل اخذه من قال بعض المحققين ههنا من انه لا بد في كل نظر من تصديقين احدهما
 التصديق بصفة ما في ذلك النظر اذ لو لا هذه الشبهة في النظر عنها وثانيهما
 التصديق بمسببة المبادى للمطاد لولاها وقع الترتيب بين المبادى المناسبة اذ انما
 هذا في صفة الشريف المذكور على المركب من القضيتين المشتملتين على هذين التصديقين
 لتحصيل الكسب المؤدى مع انه ليس به ليل فينتقض هذا وضيق مره لكن عندى ان هذين
 ليسا بتصديقين بل تصوران سادان مسد التصديقين لان العلم بالمناكب
 والعلم بالفائدة حاصلتان بسيطتان اجابتهما في الذهن ولا يطلق على مثل هذه
 الحالة التصديق بل التصور لكن كما كانت تلك الحالة امر اجابتهما اذا فصلت تصديقا
 عما كساها مسد التصديق وبالحقيقة بان مثل هذا العلم ليس تصديقا بالفعل فلا توجد
 قضيتان مشتملتان على التصديقين المذكورين حتى يصدر التعريف على المركب منهما
 استحق وقيدانه ان اراد انه لا بد في كل نظر من هذين الامرين الاجابيين لكن لا حاجة الى ان يخرج
 تصديقين بالفعل عند النظر فهو غير مفيد ههنا شيئا وان اراد انه لا يمكن ان يخرج
 تصديقين بالفعل اصل في كسبه المثال الذى ذكرنا ويكذب ايضا قوله اذ افصل
 تصديقا **قوله** ولا يصدر على القياس الشري القياس الشري هو القياس المؤلف المختار
 كقولنا هذا اصل وكلمة صيفال موقعة وكقولنا هذا اخر وكلاهما باقوتة شيالة
 والذوق من انفعال النفس بالترغيب والتشهير والتفكير الاول تنفر عن كل المعنى
 الغنى عن الذنب وفي الثانية ترغيب في شرب الخمر رغبة العاشق الى المعشوق **قوله**
 اذ ليس كسبهما للتأدي الى محمول حقيقة ويمكن الجواب عنه بان الماد من التأدي الى المحمول
 اعم من التأدي الى الحقيقة وصورة الالة تنفجر طرده بالمنسبة والمقدمة الحديثة
 والمقدمة الضمنية لقضاها قياسا سائما معها لان تركيب كل منها للتأدي الى المحمول
 صورة **قوله** ومما يرد على كلا التعريفين اه ومنه انما يصدق ان على قياس المتكلم
 وعلى الاستقراء والتثنية وعلى مثل قولنا ذبيح انسان وكل حيوان ماش مما حكم
 بالا كبر على الاعم مما حكم به على الاصفى ان يستلزم ويؤدى قولنا ذبيح ماش

بكامله مقدره لانها للكبرى وهو كل ان كان من قولنا زيدان وكل
 ناطق حيوان من حكم فيه الاكبرية على المساوي ما حكم به على الاصغر فانه يلزم
 ويؤيد قولنا زيد حيوان وعلى قولنا لا شيء من الانسان بغيره ولا شيء من غير
 الفرس بصرفه كما سلب فيه الاكبر عن جميع اعيان ما سلب عن كل الاصغر فانه يؤيد
 ويستلزم قولنا لا شيء من الانسان بصرفه لكن بطل قولنا لا شيء من الانسان
 بغيره يستلزم قولنا كل انسان غير فرس مع ان هذه المذكورات ليست من افراد
 الدليل فافهم قوله انما يصدق ان على ما بعد الدليل الاول فمعرفته ان هذا غير ما سبق
 مما ذكر في ايراد المختص بالتعريف المشهور فلا يرد عليه ما اوردته بعض الفضلاء
 ههنا حيث قلنا لا يخفى ما فيه من الاستدراك انتهى ولا ما قيل ان لم يتفق فيما
 سبق واكتفى بما ذكر ههنا كان اوطا كما لا يخفى **قوله** والقول بانه اى القول في دفع
 الابرار المذكور عن التعريفين بان المراد بلزوم العلم بشي آخر لزوم العلم به بوجه ما هو
 متحقق فيه بعد الدليل الاول من الادلة المذكورة معاقبة يستلزم العلم بالمطابق
 آخر كان الدليل الاول يستلزم العلم به بوجه غير ذلك الوجه فانه يجوز ان يعلم شي واحد
 بوجوه متعددة متعاقبة وبيان المراد بالتأدي الى مجهول هو التأدي الى مجهول بوجه
 وهو متحقق ايضا فيما بعد الدليل الاول فان الطامع في نظري بطل الوجه الذي يؤيده
 ما بعد الدليل قبل تناديه فيصدق التعريفان على ما بعد الدليل الاول من الادلة
 المذكورة معا فلا يستفاد **قوله** واطلاق الدليل اى والقول بان اطلاق الدليل
 عليه اى على بعد الدليل الاول على سبيل التشبيه فهو ليس به دليل حقيق فله
 يظن عدم صدق التعريفين عليه **قوله** غير ظاهري كل واحد من القولين المذكورين غير
 ظاهري لعدم الظهور بالنسبة الى القول الثاني فظاهرا لعدم الظهور بالنسبة الى القول
 الاول فلان الظاهر لزوم العلم هو لزوم اصل العلم لا لزوم العلم بوجه ما وكذا الظاهر
 من التأدي الى المجهول هو التأدي الى المجهول اصل المجهول لا وجهه فلا يرد عليه ما يقال
 ان الحكم بعدم الظهور بالنسبة الى القول الاول ليس في محله وكذا ما قال بعض الفقهاء

الفضيلة

الفضيلة وهذا ينشأ من سبق منه حيث قال يجوز ان يكون طلب العلم للتحصيل
 العلم بطرق متعددة انتهى فان تجاوز ذلك لا يثبت في عدم ظهور هذا من الفاظ التعريفين
 على التحصيل بطرق متعددة لا يثبت ظهور تعدد العلم ثم قال هذا القائل بان هذا
 الظاهر خارج عن قانون المناظرة اذا لم يجتمع فيه كفاية الاحتمال ووردة بعض المحققين
 بانه هذا الكثرى لما لا يثبت في الوجه مستلزما على ما حرم به القوي في نقله عن اول
 القليبياتي اقول في هذا الرد نظرا فانه قال بعض الافاضل وكثيره في القوي انه لا صحة
 لهذا النقل وعلى تقدير صحة ما في ما هو المشهور عندهم فان المشهور في كلامهم مصطلف
 هو كون الموجب في قوة المانع ويؤيد قوة الاستدلال لا يطلق عليه التوجيه في التحرير
 المحل الاول بعد ان ثبت الف في العبادة او ما في حكم النفس كترك الاول والثاني
 التعريف فانه لا يكفي فيه اذ احتمال المانع الذي هو وظيفه المانع ولا يثبت من قرينة ذلك على المانع
 المحرم لانه يجب حمل الفاظ التعريف على ما يتبادر منها ومحمل الثاني بعد ورود التوضيح
 على الدليل او في حكمه او على المدعى انتهى والحق ان قول القائل ههنا استدلالا لوقوعه بعد
 ان ثبت الف في التعريف فلا يكفي مجرد الاحتمال فلامحتمل ليس بجواب عن قانون الجدل
 على ان عبارة ليست بتعريف في الطالب فيجوز ان يحمل على البطلان لانه في هذا المدعى قول
 ويجوز ان يكون المراد بالنية ههنا فيكون حاصل النية لا يوقع النية بمعنى طلب الدليل على مقدمته
 على النقل والمدعى سواء كان ايقاع هذا النية عليه بلفظ النية كقولك هذا النقل مهم
 وهذا المدعى مهم وبغير لفظه كقولك هذا النقل او هذا المدعى مطلوب الدليل على مقدمته الدليل
 وامثاله هذا هو الظاهر اذا قلنا لا يجوز عروبها مع الحقيقة كان معناه لا يوقع المدعى
 عليه سواء كان بلفظ المدعى او بغيره ولعل هذا هو مراد بعض الافاضل حيث قال فيما
 سياتي خلاصة المانع الاول لا يطلب الدليل بالنسبة الى النقل والمدعى حقيقة بل مجازا
 نعم كون هذا الايقاع بلفظ ظاهر في نفسه ولذا اختاره المحقق في المثال وكذا التسمية
 الاصل في الثاني اعم من ان يكون بلفظ النية او بغير لفظه ولذا قال بعض الافاضل والفرق
 بين الاحتمالين ان مع الاول لا يثبت المانع مثله مع الثاني ومع الثاني لا يثبت المانع

محمول على معناه الحقيقي في النقل لا محالة والاول واحد هذا فاقديق له من ان الاول
مقصود على ان يكون بلفظ المنه ومنه **لا** المنه بلفظ بقرينة التقابل والثاني مقصود
على ان يكون بلفظ المنه ومنه **لا** المنه بلفظ بقرينة التقابل بين الاحتمالين
ظهورا بيننا فالقول ههنا باحتمالها وان صور عن بعض من ينسب اليه
بالاثر من فاه من بين العنكبوت انهم **لا** ينسبون عن تقصير وهو ههنا من بين
العنكبوت اذ لا وجود بمختص في كلا المقصدين **ولا** ينسبون **قوله** وج ينسب الجاراة اذ لا
كونه محي ذلك الطرف ببعده بمعناه الحقيقي لكن محتمل ان يكون عبارة عن المنه في الحذف
ايضا ولعله لندره لم ينسب له وقد يقال عدم نفي لثانية سده عن كلامه **قوله**
وكذا **لا** محتمل ان يراد به فعل هذا ينسب اليه **لا** المنه الحقيقي للمنه في النقل والمسمى بالثاني
هذا النقل والمسمى بم او بد يقال هذا النقل والمسمى بطلب التلخيص على مقدمة الدليل
الاحتمال لان يقال المنه **لا** النقل والمسمى ب قيل فان ذلك ليس به المنه
الحقيقي للمنه بل هو شبه النسبة اليه واليه يستعمل لفظ النسبة اليه وان المنه في الاصل
الاخير **لا** يستعمل لفظ المنه في النقل والمسمى بان يقال هذا النقل والمسمى ب اعترف
به هذا القائل ان **لا** يستعمل فيهما بان يقال المنه **لا** النقل والمسمى ب فقط
هذا الفاعل حين قال وبهذا ظهر الفرق بينهما حاله والاحصاه فقط على ما ذكره
الاستاذ والاحصاه ان لا فرق بين الاحتمالين في المثال الا ان قوله ولا يمنع على الاول
حقيقة وعلى الثاني الاخيرين محي اذ يقع ههنا ان **لا** المنه المحي اذ يقع ههنا ان
المنه الحقيقي ولعله وانما يجوز المنه الجار ههنا كسيفه من قوله عا ان انطباق الدليل
المذكور على المنه الاول لا بطلان اول لفظ المنه في هذا الاصطلاح محتمل ان يكون
من الجوامد فله شئ من فله يمكن حمل على المنه الحقيقي بهذا الاعتبار فيحمل اما على
معناه محي في قولهم ثمرة اي شئ في التسميم وانما على استعمال لفظ المنه محي اذ يقع ههنا
الجاء في النسبة **لا** يخفى ان **لا** يتصور على هذا الاصطلاح الجاء في الظروف وانما ما قد
يقال المستثنى من تعدي **لا** كونه ههنا ان يجوز ان يكون الجاء في هذا الاحتمال

محيا في الطرف ايضا بان يكون المنه **لا** المنه الحقيقي للمنه في النقل والمسمى بالاحتمال
كوه المنه الحقيقي محيا في آخر ما قال فبطلان شئ من اليه ان **لا** يتصور كوه المنه
الحقيقي محيا في اصلا **قوله** والقلم من كلام الش المحقق فيم بعد وهو قوله واعلم ان
ما ذكره الصواعق قوله وينبغي ان يعلم ان حمل عبارة الصواعق على المنه الاخير وهو ان يكون
المراد بالمنه استعمال لفظ المنه ووجه الظهور انه اورد فيه اعتراضا لا يتجوز على المنه الاول
كي سطر به المحي واعترضنا بخص المنه الاخير فالظاهر ان حمل عبارة الصواعق على المنه الاخير
لا على المنه الاول الذي هو كوه المراد بالمنه معناه الحقيقي مع ذلك الا ان اظهر من
بين المعاني الثلاثة لكونه مع حقيقة مفهومه عند الاطلاق فهو اخرى با محتمل
عبارة الصواعق وعدم انطباق الدليل المذكور عليه لا ينفي اظهر به كما لا يخفى هذا
ولا نلفت الى ما نفوه به بعض من القيل والقيل فانه من اضطراب الحال **قوله** ولعل
ذلك ان حمل الش عبارة الصواعق على المنه الاخير وهو الاولين دكي وان يقال بان منع
في مثل قولنا هذا النقل مم باعتبار دليله ومنه النقل باعتبار دليله على ما ينبغي
فان النقل لا يفارن بالدليل فانما يفارن بالتصحيح لان ابناء التصحيح ولا دليل فيه
بحسب الغالب اذ كل تصحيح بحسب الحقيقة مشتمل على التلخيص فالتلخيص اذا قلت قال الاستاذ
والله تعالى مستعمل بكلام اذ **لا** فطلب منك التصحيح فخصه المقاصد فكانت قلت **لا** ههنا
الطلب مستطوف في المقاصد وكل ما هو مستطوف فيه فهو قول الاستاذ وانما قال عا
لأنك اذا قلت الكلام المذكور فطلب منك التصحيح فقلت ان تقول لانه مستطوف في
المقاصد وكل ما هو مستطوف فيه فهو قول الاستاذ في وجوده في هذا التصحيح ولعل بحسب الظن
ايضا ويمكن ان يقال بسبب حمل الش عبارة الصواعق على المنه الاخير جريا بهذا الكلام
بذلك المنه في النقل والمسمى بغيره الذين مجتلا في الاول فانه يتحقق جريان الكلام
بالنقل والمسمى بالذين **لا** يخفى **قوله** ظاهر البطلان **لا** خلاصه المنه الاول
كما لا يطلب الدليل على مقدمة الدليل بالنسبة الى النقل والمسمى ب حقيقة بل
محيا اذ الاستاذ لا عليه بان المنه طلب الدليل على مقدمة الدليل لا يفيد ولا ينطبق

فان مثاله تعليق سبل الشئ عن غيره بمفهوم ذلك الشئ وظاهره انه لا يفيد ولا يصلح
 للتعبير وقد يقال فوف بين الالهي والالتفصيل فكونه الامر كذا حال التفصيل لا
 يفيد كونه كذا حال الامور لانه الذي سببه مع المنع على طريق الامور لا عن النقل
 والمدعي فيمنع تعليلا بما ذكره معناه يفيد فربما ولو حمل المنع اه فيكون المنع
 هكذا الاستعمال لفظ المنع في النقل والمدعي الاستعمال مجازا ولا يخفى ان الاستعمال
 المجازي يعم المجاز في النسبة والمجاز في العلم فلا حاجة الى ما تكلفوا ههنا ثم انظر
 ان هذا من المحسوس اعترض على الشافعي في عبارة المصريح المنع الاضرب وضرب المجاز
 لمجاز في العلم فمع انه لو حمل اه كما قد يقال وفيه كلام الشافعي في ذكره بل يمكن
 حمل على ذلك المصباح يقال مراده به هو هذا المنع الا انه كما يتعلق له غرض يذكر المجاز في
 النسبة لم يذكره لا يدل على ان معناه المجازي وما يقال ههنا ليس شري لم قريبا
 اعلم المجازي بالمعنى الاخير مع يجوز في الثناء ايضا كما بيناه واستفدناه من كلامه
 ايضا ويجوز في الاصل ايضا اشئ مني على ضلاله القديم على ما بيناه سابقا على ان
 التخصيص بالذكور لا ينبغي الحكم عما عد المذكور كما لا يخفى **قوله** ثم اقول ان
 المراد من النقل وعبارة المنع هو معناه الى المصدر الذي يحصل بالنقل وهو
 المنقول به اعني قولنا قال فلان كذا الى المنقول لانه لا يتعلق به المنع اصلا حقيقة
 ولا مجازا وانما قال فلان يجوز ان يكون المراد به المنقول كما اخبره في الشبهة بان يكون
 الاستعمال مرتبطا بالمجموع او مرتبطا بالمدعي فقط على ما يكون مثال كلام المصنف
 لا يمنع المنقول حقيقة ولا مجازا ولا يمنع المدعي الامور كما لو ادعى منسوخا
 الظاهر لا يخفى **قوله** ولا مجازا فيه ان اراد بالحي زمني في العلم فقط فهو
 غير مفيد ان اراد المجاز في النسبة او العلم منهي فلان من المنقول لا يتعلق به المنع
 مجازا بل المجاز في النسبة لم لا يجوز ان يتعلق به ذلك باعتبار انه ليس نقل ولا
 بيان ما حقه الشبهة ولا ما سببه الاشارة الى ان لا يخفى **قوله** لا باعتبار
 النقل مستند المقام بل فيه بيان بخلاف المراد كما حقه الشبهة ههنا اه في

سباق

في قول فاعلم ان لم يذكره آه وفيه ان كان كالحق فاه مرتبطا بقوله للحقيقة فهو
 مسلم لكن غير مفيد وان كان مرتبطا بقوله للحقيقة ولا مجازا كما هو الظاهر في
 تحقيق الشبهة ما ينبغي تعليق الموقظة بالمنقول مجازا لا صريحا ولا اشارة كما
 يظهر بالنظر وكذا الكلام في قوله وقد سببه كلاما اشارة الى الحق والوقظة **المجازية**
 بل المجاز في النسبة يتعلق بالمنقول ايضا والمراد بالاشارة الشبهة في كلامه ما في تفسير
 الكلام بالانتماء الخبري في المحسوس بين ههنا وجه التفسير بهذا المعنى وقد يقال الظاهر
 المراد به ما في قوله اي صحة النقل فانه يشير الى ان لا يتعلق موقظة بالمنقول اصلا فتاقل
 ليس ما ينبغي فانه يقتضي حمل الكلام على خلاف الظاهر **قوله** انتم فيه الجزية معتبرة اشارة
 الى دفع توهم سنن من تقيده المنقول في حاشيته حاصل التوهم انه لا حاجة الى قيد
 الجزية الى هذا التفسير افا هو على تقدير حمل النقل على المنقول فلما سقط ذلك الحمل
 سقط التقييد ايضا فاشارة الى ان لا يكتفى به معتبرا على هذا التقدير اي على تقدير
 المولى الى اصل بالمصدر ايضا كما انه معتبر على تقدير ارادة من المنقول **قوله** لا تنفس النقل
 اي النقل بمعنى الحاصل بالمصدر قد يكون مقدرا للذليل فيمنع حقيقة كقول البيهقي على الذي
 كلام صادق لانه قول الرسول وكلامه هو كذا فهو صادق فقولنا لانه قول الرسول **قوله**
 النقل وقد جرد مقدرا فيمنع من هذه الجزية **قوله** ان الظاهر ان يكون **قوله**
 القلب من المستند الى الظاهر كذا بمعونة المقام اذ المقام مقام التفسير المنع ان يكون **قوله**
 بطريق الخطا اه كذا طلبا لابتداء يكون القلب من المجاز طرعا على ما ذكره المحسوس
 في بعض الحواشي مما سبق او نقول المراد ان الظاهر من لفظ الطلب هو ذلك فالطلب لا يطلق عرفا
 الا اذا كان الطامة مغاير للطلب ويؤيده ما سيجي منه من قوله لكنه خذوا الظاهر على ما في بعض
 الشيخ ويؤيده ايضا عدم مجي صفة التكميل من الطلب كما يتبين من قوله لا ينافي ما سبق به عند
 قول المصنف في طلب الحق حيث قال ههنا لكن يؤيده عدم التقييد **قوله** في طلبه وان
 يقول فليطلب التصحيح فانه عدم بيان لا يؤيده الاحتياط والطلب من الحقيقة فان الطلب ههنا في
 اما من الثاني ومن المنقول عنه لا يطلب بنفسه بخلاف ما في هذا المقام كما لا يخفى وايضا
 او من الثالث

والمبادىء من الطلب
 قياسي

الطلب

التفيد

يمكن ان يقال يجوز ان يكون التاكيد هنا من انضمام القضية في مقام التصريح فانه خلاف
 انضمام التليل هنا حيث اخذ في مفهوم التركيب من القضيةين كما يظهر عند التأمل
 فبما التفرقة فقط ما يقال هنا من بين مقول المحققين تنافيا وظهرا لا جارية وقد
 الى ما قد يقال من ان الظاهر من الطبع المذكور في تعريف المنع بعد مجزى الاخير وهو
 شمول على مقدمته في غير المنع من هو الظاهر من المستدل فقط استثنى بغيره في غير
 اذا استثناء من الجزء الاخير في هذا الطلب في البطلان فظنه قوله هذا لا يقال ما قد رجع
 قوله هذا حيث قال من لا اوجبه لهذا التوهم وان صرح عن بعض المشهورين بالفضل والكمال
 ولعمري ان هذا الكلام متعلا بليق بانه ذلك الفاضل استثنى ويجعل انفراد الطلب
 مطلقة فيه ان هذا التعميم يقتضي تعلو المنع بالنقول فانه كما في دليل ولا يحتاج الى التمام
 التام صحة فافهم على قاسم ما ذكره خلاف في بعض النسخ خلافا للمعروف وقد
 يقال وعند ان هذا هو قطع النظر عن معنى لفها العرفي لا يقبل الذوق السليم
 ههنا ولذا لم يتوصل الى التعميم ههنا من احياج التعميم فيما سواه القول في تركه التوضيح
 لفكاريه وكيف جرد الحاصل ان هذا الفاسد هو الفاسد في هذا النقص من المحققين
 صرف استثنى قال بعض الافاضل ايضا انه يجب ان لا يفهم من عبارة المنع حيث يقال عدمه فان
 الظاهر هو الطلب من المستدل لان نفس استثنى استلزامه بغيره في المقتضى المضاف
 الى ضمير التليل عن الدليل المعبر في مفهومه الذي هو ما يتوقف عليه صحة التليل كما سيجي فلو
 لم يجوز عن لزوم الاستدلال في تعريفه لكان لا محالة التبريد في عدم التجريد يكون هكذا انما
 طلب الدليل على ما يتوقف عليه صحة التليل للتليل والتجريد ليس في اللفظ فجزء منه
 وايضا يستلزم اعتبار التجريد في المنع الدليل اذا قلنا ان التبريد لا يخرج من هذا الدليل
 مما الدليل على مقدمته التليل فلو لم تقبل التجريد لزوم التكرار والاستدلال فاذا اعتبر كما
 الحاصل هذا الدليل مطلوب على مقدمته التليل فيكون من باب وضع الظاهر موضع الضمير وفيه
 نظر ثم ان اخذ المقدمة في تعريف المنع ولو لم يضاف في استلزام اعتبار التجريد في المنع الدليل
 فانه يكون

والظاهر ان اللفظ لا يخرج
 من ان يكون اللفظ هو التجريد
 وهو الدليل على مقدمته
 الدليل على مقدمته

مع الفارق بين

مثلا
 خارج

ح
 فانه يكون الحاصل من الدليل مطاوعا ما يتوقف عليه صحة التليل فيحتاج الى اعتبار التجريد في
 التكرار فلا يكون لزوم اعتبار التجريد في نسبة المنع الى الدليل وجها لظهور ان يقول
 على المقدمة الكمية الى ان يقال المراد انه يستلزم اعتبار التجريد بعد التجريد وعلى ادراج لفظ
 المعنى للاعتبار اشارة الى هذا المعنى فتأمل من ذلك بوقوله ولا انقول في هذا المقام بذكر ان
 تقول الظاهر انقول على المقدمة لا اضافة الى ضمير التليل بل قوله انما مع المنع ما
 ذكره لزوم ان لا يمنع التليل ولا مقدمته ايضا لا محالة والى الذي لم يعلق به على حقيقة
 بلا حلة فاقا ان لو كان مع المنع ما ذكره لزوم ان لا يمنع التليل الا محالة فان كان كذلك حاصل
 قولنا ان الدليل من مثله هذا الدليل مطاوعا التليل على مقدمته وليس ولا يحصل له كما في المراد
 الى ان لا يمنع التليل على مقدمته فاستثنى المنع في معنى طلب الدليل على المقدمة وهو جرح
 المعنى المذكور فيكون محيا او ما قالوا كما معناه ما ذكره من ان لا يمنع المقدمة الا محالة فافلا
 يكون حاصل قولنا ان هذا المقدمة هي هذه المقدمة مطاوعا التليل على مقدمته دليلها ولا يحصل
 له ايضا فالمنع انما مطاوعا التليل على ما استلزم المنع في معنى طلبه في جزء المذكور التليل
 فيكون محيا واذ ظهر من قول المحقق فيما سيجي من ان لا اعتبار مقدمته التليل في مفهوم
 المنع كان تعلقه بل واحد من الدليل مقدمته مبتدئا ولا شك ان التجريد على تعلقه بالتليل
 فهو ما استثنى في هذا التبريد المراد بالحي زهيمنا هو المحقق في الطرف وقد يقال ان
 ان يكون المراد به هو المحقق في النسبة باءه في الاول والمجموعة صفة له ليس الدليل
 الى نفس الدليل محاذ اعقليا وكذا المجموعة في التعلل صفة الدليل المقدمة لنفس المقدمة
 محاذ اعقليا ولا يلزم المحاذ اعقليا حقيقة حقيقة بل يكف الحقيقة المنع كما في
 به التفتت وان في المطول فلا يراد ان ليس هنا دليل التليل بل ولا دليل المقدمة حتى
 يكون نسبة الحقيقة عقيدة ونسبة الى غيره محاذ اعقليا قوله او بارجع الضمير الى
 المدعى على ان يكون اضافة المقدمة اليه لا في مله او يكون على ضد المضاف في المقدمة
 فليس المتبع في المنع ان يطلب الدليل الى المنع ان الظاهر العبارة بوجه ذلك على تقدير
 ادراج الضمير الى الدليل المذكور سابقا فلا يصح هذا لان يكون توجيه العبارة ولو

لا شهاج

المتوجه ببيان

اعتبر ايضا بطريق الاستحسان في قطع النظر عما فيه من البعد لا بعد لم يبق تقابل بين
 التفسيرين في الاستحسان لعدم التقابل على الشك في ذلك وهذا التفسير في حكمة
 مستفاد فلا يفتقر الى دليل لا ضرورة الى ايراد الاستحسان في الكلام لان
 ولا في سبيل الامكان ان يجعل من غير ادعاء التفسير المطلق في ضمن المقيد ورواية هذا الكلام
 من المحسنين اذ جاء في تفسيره مع الشك والافعال استخدام ليس بمرضية عنه كما نزل عليه
 قوله على استعماله غير انما لا يغير بانه ليس في الكلام مقيد حتى يرجع التفسير الى المطلق الذي
 في ضمنه على ان ادعاء التفسير المطلق في ضمن المقيد لا ينافي في ضرورة الاستحسان بل هو
 عين الماد بالادعاء هيئتها على استعماله غير انما في هذا المقام اي على تقدير كونه
 وانما يكون استعمال غير هيئتها لا على ما هو المشهور في تفسيره انما يرد بلفظ المعنى ان
 حقيقين او مجازان او مختلفان في احد معنييه وبالتفسير الرجوع اليه معناه الاخير او ايراد
 باحد ضميرين في صريحه وبالاخر الاخر وليس للفظ التفسير معنى صحيح يظهر فيه الاستحسان قال
 بعض الافاضل المعنى العام للمعنى الذي للفظ التفسير كما لا يخفى فالاستحسان اظهر من ان يخفى
 على تقدير ان انتهى وانتهى خبر بانه ليس هيئتها لفظا خاصا حتى يثبت المعنى العام مجازا له
 فيعتبر الاستحسان في الماد بالتفسير في قوله طلب التفسير بوجه التفسير المطلق والمطلوب والالزام
 طلب المطلق للتفسير واجبه الى ذلك المعنى فلا يتصور فيه الاستحسان نعم قد يعتبر في مرجع نهائية الضمير
 الاوصاف كذا في اسم الاشارة في هذا الاعتبار بناء منه الى ان المراد في ذلك الجنس باعتبار
 تحقيق مع الصفات المذكورة كاشارة اليه في بعض التفسيرات هيئتها وهذا المعنى البناء بغير مراد
 هيئتها فلا يترتب من حرف العباد هنا واذ لا المصروف انما يكتفي بجملة على خلاف ما يتبادر
 وادعاء التفسير الجناسي للتفسير من غير اعتبار تحقيق مع وصف الظاهر بالاستحسان كما لا
 يخفى **الحاء** اول وجه الاول في انهما مستوفيان في ضرورة واحد وهو توجيه العبارة
 قال اول وجه الفيد كالمفاد ويمكن ان يقال انهما مستوفيان في ضرورة واحد بل الاول
 مسوق لتوجيه العبارة والثاني مسوق لبيان اصل الحكم كيمظهر بالنظر الى السكتين
 محلا يتوجه انهما لوجه واحد **الحاء** اول وجه لا يخفى فيه انه صادق على نفس التفسير

اجيب عنه بانه التبادر من اضافة الصحة الى التفسير ان يكون ذلك الشيء الموقوف عليه غير التفسير
 وبانه التبادر من جهة الذات ولا الحصول الى التوقف من جهة القيام والدعوى ونفس
 الدليل بالتفسير الى الصحة من قبيل التبادر لا الاول وبارك الله في ذلك والصحة الى التفسير من قبيل
 جرحه وقيل في ما يمتنع على صحة الدليل الصحيح وفيه يخرج مقدم الكواويل **قوله** ويمكن
 دفعه ويقال انه لا يصدق في التفسير في علة التفسير اذ التوقف على انفسها على صحتها
 بل في مزية مخصوصة كما اعترف به في بعض التفسيرات **قوله** وفيما في اشارة الى ان تخصيصه لا
 قرينة مخصوصة سواء الفسا وهو لا يمتنع في التفسير على ان الحقيقة جنس شامل للتفسير
 والكثير كالتفسير ففقد الدليل ليس بخصيصة على اطلاقه ليس صحيح وانما هو على
 مذهب المنطقيين حيث اخذوا به جزءا وهو ليس بخصيصة فلا يكون الدليل ايضا خصيصة
 بناء على ان المركب من الداخل والخارج خارج عما في هذه القاعدة ليست بكملة بل كونه
 المركب من الداخل والخارج خارجا عما هو اذا كانا احدهما الخارج الى غير التفسير ولما اذا كان
 احدهما الى الداخل فيهما فلا يبعد المركب منها خارجا عما في المركب من الجوهر والروح لا يبعد
 عرضا لا يبرز جوهر الكثرة احدهما العرض الخارج الى الجوهر الداخل الى الاخر فلا يمتنع من الالفاظ
 يقال ان المراد من الحقيقة التي كلمة من عبادة عنها مع الحقيقة الواحدة فمما لا يلزم ان لا يصدق
 الدليل على شرائطها فالحقيقة التي كانت كلمة ما عبارة عنها اعلم من الحقيقة والحكمة و
 والشرائط وانما لم تكن من القضايا الحقيقية لكونها من القضايا بالحكمة وفيه تبيين جدي
 لانه ان كانا بطلان بعد اخذ من غير ذلك **سواء الفسا** ومثله لا يلتزم به في مقام
 التفسير ولعله لانه لم يلتزم به في التفسير **ههنا** في الكلام لا يخفى على الم قبل لاختلاف
 في عدم الحق بولاد في الانصاف فلا يرد ان يقال لا يخفى او ما يورد في موثقه
 وجيب بانه الموصوف محذوف تقديره على المصروف وانما خبره بانه لا حاجة الى تقدير
 الموصوف فانه الانصاف ضد الفسا والمعاذ لا يلتزم به ما يليق اليه ولا يمتنع في نظره
 اليه فيخفى عليه ما فيه من المقابلهين او لا تزد الى الكفا والمعاذ من حيث في عليهم
 المعجزة الباقية لعدم توجههم اليها المعنا وهم لا انصاف سبب لعدم الحق وبما
 لفظه لا يقال انما هو محمول باختيار السقالات ومعنى صدق التفسير على

قيل

تلك الصورة للتوقف بالتوقف بك واسطة فانه اعتبارا والفرق الكاسر والتوقف
 في تلك الصورة ليس كذلك بل بواسطة نفس الدليل فانه صحة الدليل بعينه ولا على
 نفس الدليل ثم الدليل يتوقف على المستند وغيره من الاعمال **قوله** يستدعي وجه
 الاستدعاء انه على مقتضى هذا اذا قال المانع لانه هذه المقدمة فطاعة قال لانه هذا
 الشيء الذي يتوقف عليه صحة الدليل فلزم ان يدعى ضمرا المنع توقف صحة الدليل
 على ذلك فلما كان بناء المنع على هذا الدعوى كما اشارنا وجبا عليه حتى يكون
 منصوصا سواء اخذت تلك الدعوى بحسب نفس الامر او بحسب اعتقاد المستند
 اما وجوب اشارة على الاول فطوا واما على الثاني فلا المستند بتركه بالدعوى
 في بعض المواضع **قوله** وجبا على المانع اي في بعض المواضع يمكن ان يقال انه يكفي في مسروعة
 المنع ان يكون المنوع مما يتوقف عليه صحة الدليل بزعم المانع والتدبير انما يستدعي
 ذلك لا يثبت التوقف في نفس الامر فلو ادعى المستند واثبت المنوع مما لا يتوقف
 عليه صحة دليله لكان المنع منقوضا كما في الجواب بالخبر واثبت كذا المنوع من ^{اليد} _{اليد}
 او من السمت واثبت عدم التوقف في مثالي الجواب الصفري وكلية الكبرى دون
 حرط الفتاوى ولدي كما المنع في امثاله **قوله** مستلحا جذا قال الفاضل
 العمام فان توقف الصحة على هذا المذكور لجواز ان يكون الصحة موقوفة على
 اندراج الاصفري تحت ويكون هذا الامور من لوازم ذلك لا اندراج ولازم الموقف
 عليه لا يجب ان يكون موقوفة عليه واثبات التوقف في خط الفتاوى استيعاب
 بما ذكره جعلهم وجه الدلالة لا اندراج ثم بيانهم شرائط بالاندراج وقيل في وجه
 الاشكال ان الجواب الصفري مثلا مما يتوقف عليه صحة الدليل جزم ضرورة
 ان صحة الدليل عبارة عن انتاجه ولا شك ان انتاج الدليل لا يتوقف على الجواب
 الصفري مثلا اذا الدليل يكون منتهى مع سلب الصفري كما حققناه في محله ويؤيد
 ذلك جعلهم شروطا المذكورة شرط الكلية الاستدلال بالاصل الانتاج وقد
 ينهض القول الى بن المحي اني طالبا قول هذا القول ليس بطريق الاستدلال
 وانما ظاهر عبارة ان يشوبه لانه فانه ليس بالقوية بل هو بطريق المطالبة

بقرينة القام كما لا يخفى فلا يتوجه عليه الموقوفة بمنع ما ذكر فيه ثم المانع بالانتاج في
 قوله ضرورة ان صحة الدليل عبارة عن انتاجه ليس الانتاج لذاته بل هو الانتاج
 مطلقا سواء كان لذاته او لا كما يترك عليه **قوله** ويؤيد ذلك جعلهم شروطا المذكورة
 شرط الكلية الانتاج اه وايضا هو المناسبت لتعريف الدليل بالمركب من قضيتين
 للمنادي الى مجهول فلا بد من عليه ما قد يقال من ان قوله ضرورة ان صحة الدليل عبارة
 عن انتاجه ليست اصلا ضرورة ان صحة الدليل ليست عبارة عن انتاجه مطلقا بل هو
 عبارة عن انتاجه لذاته واه قوله ولا شك ان انتاج الدليل لا يتوقف على الجواب الصفري
 مثلا ان ادبر به انتاجه لذاته لا يتوقف عليه فهو موانع اريد به ان مطلق الانتاج لا
 يتوقف عليه فليس في غير نافع انتاجه كذا الانتاج لذاته لا يتحقق في غير المناسبت
 بل في غير البرهان ايضا مطلقا كما اعترف في المصنف في الاصول الحاشية فيلزم ان لا يكون
 شيء منهما دليلا صحيحا وان لا يكون منع مقدم من مقدمة منقضا حقيقيا وانما قالوا
 فيما لا يتحقق في الاستدلال لذاته انه ليس بغير محمول على سلب الفيل البرهان فاما
 قوله ان الدليل يكون منتهى مع سلب الصفري فقد قال الفاضل العمام في حاشيته على الشبهة
 اقول ما يهين الانتاج قولنا لا شيء من الجواب الجواب وهو الضمير لانه
 ينتج لا شيء من الجوابين اذ سلب الشيء على كل اذ لا شيء وصح شي آخر في بعض المسكن
 يثبت به المحصول عن ذلك الطل وبذلك يبطل صحت النتيجة في الشكل الاول في
 القرب الاربعة وعدم الانتاج الصفري السالبة وعدم انتاج الكبرى الجزئية
 وكذا النتيجة تامة لاصح المقدمة من ثم قال فيلزم قولنا لا شيء من
 ومليش فهو كل اذ فيبطل عدم انتاج الصفري السالبة ولجبا ان لو سلم
 الانتاج فهذا انما يكون من الشكل الاول والادعاء موضوع الكبرى محمول في الصفري
 وهو يكون موجبة سالبة المحمول عن كل فيكون ليس لاسالبة كلية واعترض عليه
 بان السالبة مساوية الموجبة السالبة المحمول فاذا كانت الموجبة السالبة المحمول
 فاذا كانت الموجبة منتهى السالبة ايضا مستدرة للنتيجة ويمكن دفعه بان المنوع

هو الاستدلال له انه وهذه السالبة انما يستلزم النتيجة بواسطة الموجبة السالبة المحمول
اللازم لها انتج فذل كذا من هذا على ان الاستدلال ما ذكره نفسنا بخلاف ما قلنا عن
صاحب قبل ولا يفتي انه قوله فاذ السلب الشئ عن كل اذ شئ وسلبه فاذ ذكره هو ايضا
انما ينتج بواسطة البرهان فانه يبان لوجوب الاستدلال بالبيان للوسط فلا يتصور عليه ما نفى عن المحنة
في بعض تعليلاته على الشئ من انه ليس هذا الاستدلال بل هو بخصوصه لانه قائم على ان
المراد بالاستدلال محض بصدده وانما هو الاستدلال مطلقا لا الاستدلال كذا من هذا على ما
يستلزم الصحة بالدليل من غير توقف مثل انك الدليل والاستدلال المتبع كما يشهد ما
نقل عنه في الحديث ههنا حيث قال لا يمتنع ان يكون استلزام النتيجة بالاستدلال لا با
لتوقف وكما يشهد من الشئ فيها نقل عنه من انه ما يرد على المحر المذكور الداخل في الدليل
صحة بانه لا يستلزم المتبع فلا يرد عليه ما قيل من ان القول باء منه ما يلزم صحة الدليل
نافع معترف مقام القدر في الدليل من قبل وضع المسئلة والاصح ان لا يدخل ما
اتفق القوم بالاستدلال عليه فانه من الاستدلال مثلا شارب مفتقر فيما بينهم لكن ينافي
مكشاة منه عن قريب حيث قالوا عن الثاني بانه مع اللازم الغير الموقوف عليه محتمل
عقل فانه يقتضي ان يكون المراد بالاستدلال من غير توقف غير استلزام الدليل
النتيجة البرهانية الا ان يقال اخذ القولين على طريق النقل ويناقض ايضا ما يشهد منه من ان
الداخل في الاستدلال منافق لانه الاستدلال مما يتوقف عليه الصحة الدليل قطعا
ويمكن ان يقال انه مبني على اصل التوقف على البراهين الا ان الاستدلال لا يمتنع وهذا مبني على
حمل على المنى الاخر او عدم امكان حصول الموقوف الا بعد حصول الموقوف عليه كما
يدل عليه انبثاق لزوم من غير توقف فانه التوقف بالبراهين لا يمتنع في اللازم كلتها
موجبه قال بعض الافاضل لانه ما يلزم من صحة الدليل لو لم يثبت صحة الدليل لانه انتفاء
اللازم يستلزم انتفاء اللزوم ايضا ان طلب الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل
نافع موجب لوروده لانه اي طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف على
حصر وظيفة الشارفات القلب المذكور ليس بدخول المنى المذكور وعدم دخوله

في النقض

في النقض والمعارضة يظهر من ان يخفى فالا ولا يفتر النظام من السوء والملازم للوقوف
ها وجد الاولوية اندفاع الابرار من كل جهة لكن اندفاع الابرار الا ولعل هذا التفسير
محتمل تامل قوله ويمكن ان يقال ان الاول لا يخفى ان هذا الجواب بظاهره لا يطابق السؤال
المذكور لانه مبني على استدعاء التبريد المذكور الوجوب ومنه من الجواب على عدم الوجوب
على المانع من حيث هو مانع فالسؤال من واره والجواب ان يمكن الاجماع الى منه الاستدلال
ففي نظرنا المانع من حيث هو مانع لا يجب عليه لكن بعيد جدا اما ما قال بعض الفضلاء من انه
يجب على المانع ان يثبت انما يمتنع من النظر في ما بعد ان يجب عليه دليل ليس على ما ينبغي قوله
محتمل ان يكون اشارة الى ان لو حمل المنى على استلزام لفظ المنى عليه ما اورده الشارح في قوله
واعلم انما ذكره بخلاف ما لو حمل على مناه الحقيقة فليحذر من اهل بالنسبة الى الآخر ومحتمل
ان يكون اشارة الى عدم انطباق المذكور مستحق حمل المنى على استلزام لفظ المنى ايضا بل يجب ان
يحمل المنى الا على من لا يكون خلاصه الكلام في هذا الاستدلال المنى باعتبار المنى الا على من لا يكون
الاصح ان لا ان المنى باعتبار المنى الا على من لا يكون في الاشارة الى ان الابرار الاول يتوقف على
التفسير الاول ايضا قوله على ان يجوز انما استلزامنا ان يجب على المانع ان يثبت الشئ لكن لا
ان يجب عليه ان يثبت التوقف بشئ التزاما فان يجوز ان لا يكون المنى مسوعا الا قالوا بالتوقف
فيه اما قولنا باعتبار الرجوع اليه وبهذا التفسير يندفع ما قيل من ان بين قول المحنثي
متناقضا في الاستدلال من قوله هذا ان لا يجوز ان يكون المنى مسوعا في عدم اطلاقه بالتوقف
فيه ولو باعتبار الرجوع اليه ومن قوله ولا يمتنع وقوعه يجوز باعتبار الرجوع اليه
على ثبوت التوقف في اي فيما قالوا بالتوقف فيه وارجاع الضمير الى الشرط انما يقتضي اطلاقه
كما يظهر من التامل ومحتاج الى الشاويل لاجل التذكير ولا يمتنع وقوعه جوب عن سؤال مقدم
من طرف المقدم تقديره ان لا يجوز ان يخص المنى المسوع فيما قالوا بالتوقف فيه فان المنى
المسوع واقعا قطعا فغير ذلك ايضا من اللزوم وحاصل الجواب ان لا يمتنع وقوعه الا
باعتبار رجوعه ووجه الرجوع على ما قيل انه يلزم من من اللازم من اللازم بان يلزم
استدلاله ذلك من استلزامه هذا اللازم قطعا وان كان من لوازم صحة الدليل يلزم من استلزامه

اشارة الى اصله بل يكفي
به مجرد الاحتمال
كما قال المحنثي صح
انما يقتضي صحة الدليل
بغيره لا صحة الاستدلال

لا فجماع

ان هذا الدليل لا يستلزم المدعى وهو ان لا يمنع النقل الا بما اذا التزم الا ان يقال المراد
 انه لا يمنع النقل من غير مقتضاه الا بما اذا مقتضى الامر ظاهر يستدعي ان يتعلق بالمتن
 مقتضى به ببيان الحقيقة بالمدعى الذي هو مقتضى دليل في نقل الامر وان لا يستلزم الا مقتضى المادى **فوق** والى
 ان الامر بالمعكوس يجوز ان يكون الامر بالنقل استنادا الى هذا وجب اعتبار دقة الحجة في النقل
 الظاهر يقول ببيان وجب اعتبار دقة الحجة في الناقل اذ لم يغير الشئ قيد الحجة في النقل
 بحسب الظرف في الناقل وما قد يقال من انه مبني على ما هو الظاهر عند المحققين من ان المناصب
 ليست خارجا عن قبيل الحجة اول فاعلم من اول الامر ان قيد الحجة معتبر في تركب في قوله
 والناقل من حيث هو ناقل اكتفاء بمسوق على ما يظهر من النقل السابق ليس شئ اذ
 لا يصح ان يكون الفرض من كلام الشريك وجه ما هو المختار عند المحققين والاول بان يحمل
 المعنى على ان الفرض من هذا الكلام كونه اعتبار قيد الحجة في النقل موجبا لحصول الفرض
 للاشارة الى ان القيد الحجة معتبر في كاشا الى الشئ الحجة المتعلقة بقول المصنف ولا يمنع
 النقل اه حيث قال ههنا والمراد ان النقل والمدعى من حيث هما كذلك لا يمنعان وجب
 يعلم من سنده كذا الاصل انتهى **فوق** وانت خبيراه لعل حمل قول الشئ على ما تقدم على معناه
 فقد من الدليل كما هو الظاهر المقام فلذا قال انه مما لا طائل من تحتها اقامة الدليل على
 الدليل على الدليل مما لا طائل من تحتها ولا يحصل لك لا يخفى وعلو هذا الحمل هو الباعث لقوله
 من قال في توجيه كلام المحقق ملان قوله الشئ والناقل ان التزام صحة شئ ما لا ينافي الدليل
 برأسه وذلك لا المراد من التزام الصحة ادعائها فاذا تحقق من الناقل ادعاء صحة
 الدليل المنقول يتوجه عليه المنع سواء وجد منه اقامة الدليل برأسه او لا فذكره بعد مستدرك
 انتهى وانت خبير يا قول الشئ ما قلنا اعم من ان يكون دليل او غيره فالمراد ههنا
 ما يتوجه عليه بقرينة الشوق وبقرينة ان لم يقل عليه فيكون حاصل كلامه ان الناقل
 ان التزام صحة الدليل المنقول ان كان النقل دليل او اقام دليل برأسه على ما نقل
 ان لم يكن المنقول دليل برأسه صار مستلزما فيكون البين شاملا لشئ المنقول وهذا
 لا ينافي كونه الفرض من الكلام وجب اعتبار دقة الحجة في النقل كما لا يخفى فما قد يقال
 في توجيه كلام المحقق ههنا من ان قوله الشئ اقام دليل على تقديره ان يكون الفرض

تقديم النقل

فله فائدة

فله فائدة الكلام ما ذكره مما لا يستلزم له في هذا البين فلا مدخل به فائدة ذلك الفرض فلا
 فائدة في ذكره فلذا قال المحقق انه مما لا طائل من تحتها انتهى محل نظر **فوق** نعمه يتوجه على هذا
 الدليل وعلو انما قدم هذا المعنى مع ان مقتضى الضمير في المعنى الثاني مذكورا بصرامة
 لكونه امتساك بالمتن وههنا مع ثالثة ذكره في بعض النسخ وهو ان يكون كلا الضميرين راجعين
 الى الدليل المنقول والناقل المذكور على ان يكون من قبيل قولهم قال ما قال في ما فيه
 فيكون قوله ما يتوجه عليه عبارة عن النسخ والنقل والمعارضة فلهذا قال في توجيه الابطال
 الثلثة المشهورة كلها **فوق** الذي فيه شائبة نقل لعل الفرض من هذا التوصيف بالاشارة
 الى منشأ الحق في التوجيه عليه والى ان التوصيف بالمنقول باعتبار ما كان وباعتبار
 اذ فيه شائبة نقل ولذا فهو بعد الالتزام بصحة قد خرج عن المنقولية **فوق** على المستدرك
 اى على المستدرك اولا وابتداء من غير ان يكون ناقل ثم مستدركا فيكون مبنى الكلام
 على الاستخدام **فوق** الظاهر يقول انما يتم لعل وجهه على ما يستلزم من تقريره حاصل الكلام
 ومن تعريفه الدلالة يكون الشئ بحاله يلزم من العلم به العلم بالشئ اذ ان كلمة انما يدل على استعمال
 في عدم تمامية التفسير فيفيد ان الاعتراف المذكور ليس الا بدو تمامية التفسير وليس كذلك
 كما يظهر من تقريره بخلاف انما يتم فانه اعم استلزاما فهو مضمون وجهين احدهما
 ان يقال لا ان المنع حقيقة في المعنى المذكور والثاني ان يقال لو سلم الحقيقة في ذلك المعنى فلا
 ثمة ان معناه الحقيقة منحصر فيه فله يتم التبريق قال السيد الشريف في كتابه الصغرى هو
 سوق الدليل على وجب استلزام المعنى بعبارة اخرى تطبيق الدليل على المدعى انتهى فانه
 قلنا ان الدليل المسمى لا يثبت المدعى اذ لا يستلزم له ومطابقا له اياه فالنتيجة
 والا فلا تقر باصوله انما حاصل غير تمام كما يدل عليه عبارة قلنا يمكن ان يثبت عليه
 بوجوه الاول تمامية شئ انما يكون بانسداد الموقف عليه كلاً او بعضا فعند عدم
 التبريق يصح ان يقال لا تقر باصوله ومثل هذه العبارة في مثل هذا المعنى شائع
 كما يقال فله يتم الدليل فلا يتم المدعى فلا يتم الجواب الغير ذلك وهذا من قبيل ذكر المزموم
 واية الاية من لوازم اصل التبريق مثله ونسخ الاية مزموم لنسخ

المزوم فذكر في الآدم وادب في المزوم والثالث ان الذي هو من كبر وهو ان لا
ينقل بالنقل والمزوم من وان لا يكون المنقول حقيقيا فذلك الدليل هو
المذكور على التقدير المذكور في الجزء الاول من الثاني فبعض المنقول حقيقيا وهو
بعض فلهذا التقريب والرابعا التقريب هو سوفي الدليل على وجه خاص او ابراه على
وجه خاص هو من تطبيق الدليل على وفو الدعي وهو من تحقق الشوق والارادة
والا لم يتحقق الوجه الى وفو يتحقق التقريب بتمامه فتأمل وانزل على ما هو اعم من
ذلك لا يخفى ان جملة ما هو اعم من ذلك المنقول المذكور يتصور على ثلاثة اوجه احدها ان
ان يحمل قوله اذا المنع طلبا للدليل على ان هذا مع المنع كالحقيقة او لا كسواء كان
معناه الحقيقة من غير افعاله لا يتم التقريب من وجهين الاول باء يقال هذا الدليل
لا يستلزم الدعي لتوقفه على ان يكون المنع حقيقيا للمنع وذلك غير معلوم والثاني
باء يقول لو سلم ذلك فلا يستلزم المطالب ايضا لتوقفه على انحصار المنع الحقيقي في هذا المنع
وذلك غير ثابت وثانيهما ان يحمل على ان المنع حقيقة للمنع سواء كان معناه الحقيقي
منحصر فيه او لا فحينئذ من وجه باء يقال لانه ان هذا مع حقيقة له ولا يتم لتفريقه عن انحصار
المنع الحقيقي في هذا المنع وهو غير ثابت لانه ان حمل على ان من المنع منحصرا في هذا المنع
سواء كان حقيقيا او لا فحينئذ ايضا من وجه ولا يتم التقريب من وجه باء يقال
لانه ان مع المنع منحصرا فيه ولو سلم فلا يستلزم المطالب لتوقفه على ان يكون هذا
منع حقيقيا وذلك غير متحقق **قوله** فلا اذ فلا يجر ذلك فاكوه المنع حقيقة
او مجاز لا يوجب الدعي حتى يحتاج في الدليل الى ان حقيقة المنع المذكور فقط المنع هو
لكن عرفنا ما فيه من عدم التبادر في من باء اعتبار دليل وعدم الانطباق بين الدليل
والدعي كما من ما من وفدت فنذكر **قوله** ويخرج على كل تقدير براء من التقدير الثالث
المذكور في قوله **قوله** والوجه هو ان دعوى المزوم كبر من ثلثة امور احدها
ان النقل والمزوم لا يمنعان حقيقة والثاني انهما يمنعان مجازا والثالث
ان المنع فيهما منحصرا في المجاز وهو المستفاد من كلمة الا في ذكره من الدليل على تقرير

النقل

صحة انما يدل على الجزء الاول والثاني على جزء الثاني فلا يدل ولو سلم ان يدل على جزء
الثاني ايضا فلا يدل على الجزء الثالث لكون الكتاب **قوله** وباء في الدليل مقدمة مطلوبة
جوابا عن الاعتراض الاول على تقدير ان يكون القبول بالبراءة الدعي بمنع على ان
يكون المراد بالبراءة هو الجواز في الطر ولوعتم الجواز من ومن الجواز في التسمية كما هو
المختار هذه فيم سبق باء يقول ههنا المنع مع جوازية واسعة مجازية مطلوبة
للتقريب والمزوم وباء يقول ههنا المجازية مناسبة لها **قوله** باء المنع ايضا في
اي بالنسبة الى المنع الحقيقي فيكون المنع انما يمنعان مجازا للحقيقة والدليل المذكور
يدل على المنع من هذا المنع فلا يجره الموضع كجواز الكتابة **قوله** والبراءة مجازا له استادة الى
جواب اخر حاصل اننا سألنا المحقق كيهو البتة لكن المراد بالبراءة هو عدم الحقيقة
مجازا على طريق عموم الجواز في الكتابة والبراءة في الطر انما هي اعتراض ان امره ان
غرض هذا الكلام هو الاعتراض على الموضع غير الاعتراض الذي ذكره الشيخ في قوله اعلم
انما ذكره فهو مجزوم الاحتمال بغيره مما يشترط به عبارة من احتمال ان يكون ضغير ذلك
الاعتراض غير محقق ثم ان يجوز ان يكون غرض الاعتراض بانما ذكره الموضع لا دليل لا من
يبين الجزء النبوة من جهة الدعي وتوجيه ان انباء الجزء النبوة من التسمية كجواز الى
بيان المنع المجازي ثم بين العلاقة بينه وبين المنع الحقيقي حتى يثبت ان النقل والمزوم
يمنعان كذلك المنع المجازي وما ذكره المصنف لا يدل على ان المنع المجازي ما هو فوفور
هذا الاعتراض على المنع المجازي في قوله لا يرد بهو عين ما اعترف المحقق بوروده
واجتهاده بقوله وعلى كل تقدير يجره ففوله لكن لا وروى بظاهره ليس على طينغ و
والقول باء غرضه المصائب ان كل من استعمل المنع مع النقل والمزوم فليست بالمنع
الحقيقي بل بمنع من معانية المجازية اي معنى كاه فلهذا في كلامه تعيين المنع المجازي
وباء ما ذكره المصنف من كبر الدليل بالبراءة مع انه تكلف وحله في طر لا ينافي وروده
هذا الاعتراض غاية ما في الباب ان يمكن ان يجزى بالبراءة القبول بالبراءة السليمة من التسمية
لا الجزء النبوة لكونه يتينا كما اجاب به المحقق وادد الطر ان غرض الاعتراض اخر غير

البراءة

متكفلا بلاء

الاعتراف الذي ذكره الحق بقوله وعلمنا ان قدر يتجناه فهو مستنطق بما ذكر
 ودعوى الظهور غير مفيدة وايضا قوله والظان العبارة آه ام آه اذا اراد
 به منع الظهور من العبارة كما هو مقتضى السوق المذكور لا يمنع الشدة بل
 هو عين الاتصال المرجع المشار اليه بقوله والظان للتمه الا ان يقال مع قول الجواز
 ان يكون الجواز ان يكون الظان العبارة ان منع النقل بمعنى طلب التصحيح واداره منه كونه
 المع الجازي مع واحد مشترك كما هو المتكبر عند المذكور فهو غير مفيدة اذ ممنوعة
 لا ينافي كونه الظان العبارة ولعل وجه الظهور من العبارة الذي افاده الشان للتمه
 ان شدة فعه قوله ولا يمنع النقل المتع المتع المتع المتع المتع المتع المتع المتع
 ان يكون المع من المنع من واحد مشترك كما ينبغي والمراد بالطلب لعل اشارة الى توجيه
 كلام الشريفة لا يريد عليه ما اوردته الفاضل العمام حيث قال في شرح هذه الرسالة وجعل
 المع الجازي مطلقا للطلب من بعيد لادع اليه الفاعل انما اعترضه هذه الشدة ويجعل
 ان يكون اشارة الشان بان يكون المراد بالطلب الذي جعل مع مشترك بين اليمين طلب البيا
 لا مطلقا للطلب مع اشارة بيقض ان يكون مطلقا للطلب **فوق** مسامحة وجه المسامحة الفظ
 ان يقول في كلام الموضوعين بمعنى طلب البيا حتى يوافق غرضه وهو كونه المع الجازي
 مع واحد مشترك كابين النقل والمعني واما ما قاله بعض فظا هره لا يوافق غرضه
 لا يخفى ويمكن ان يفلا انه اراد به منع النقل بكونه الواقع بمعنى طلب التصحيح
 ان يكون ما صدق عليه منع النقل في الخارج بهذا المعنى وكذا المراد في قوله بمعنى طلب الدليل
 عليه فطلب البيا عليه مشترك بينهما الا ان المنع يستعمل في النقل بمعنى طلب التصحيح
 وهو المنع يستعمل بمعنى طلب الدليل حتى يكون مسامحة ويجعل ان يكون وجه المسامحة
 ذكر الظاهر الرجوع الى النقل والمعني في الموضوعين فانه يقتضيه الترجيح منع النقل
 والمنع في فتاوى واما ما قاله بعض الافاضل في وجه المسامحة اذ التبادر من المنع
 المستند الى النقل والمنع طلب البيا الاعتم لا يجمع طلب التصحيح وطلب الدليل
 واستعمال اللفظ في غير معناه التبادر مستحالة فالظان غير مستحب بالمقام وكذا ما

قد يقال

ما قد يقال انما يقول في طلب التصحيح او صحت ومنه المنع طلب الدليل بترك قوله
 يكون ويصح في كلا الموضوعين حتى يوافق غرضه ولا يكون محله لسبب ان لا مدخل
 للمعني في القولين ولا لتركهما في الموافقة والاختلاف **فوق** ولا سلكا ان هذا المنع يخص
 في الاقسام الثلاثة او المناقضة والنقض والمعادضة وفي نطاقه يعنى الفصيلة ان لا
 يخفى التمه الا ان يفيد السؤال والدخل يكون موجها والفصيلة غير موجبة كسج من
 الحق عند الحاشية المتعلقة بقوله وفي بعض مقدمة الدليل **فوق** ولا يستلحق بالنقل
 والمنع ان لا يستلحق بهذا المعنى الاعتم بهما فانه يقتضيه الدليل فلا دليل فيهما وفيه
 نظر الا ان يخفى النقل والمنع بغير الدليل وان حمل المعنى على ان لا يستلحق شي
 من الاقسام الثلاثة بهما كما هو الظاهر لكلام الشان توجه النظر بالنسبة الى المعنى في
 متعلقها في المشهور هو المدلول كما سيجي للتمه الا ان يبنى الكلام على ما هو التحقيق فان
 متعلقها في التحقيق انما هو الدليل لا المدلول على ما سيجي **فوق** لالتحذره او ما اختاره
 في تقرير كلام المصنف وحده المنع في قوله لا يمنع النقل والمنع على استعمال اللفظ المنع وقوله
 والكلام فيه في هذا التقرير المناسب كالكلام في ذلك احد في ما اختاره والمراد من الكلام
 في ذلك ما ذكره سابقا من انه لو حمل المنع على استعمال اللفظ المنع وجعل الجاز اعتم
 ان يكون في النسبة الى الطرف يشمل الوجهين لطا **اول** فبذلك انه هذه الدلالة
 ممنوعة لجواز ان يكون مراده انه لو حمل المنع في عبارة المصنف على استعمال اللفظ باعتبار
 المعنى الاول حتى يكون استعماله باعتبار هذا المعنى بالنسبة الى اقسام الثلاثة لكونها متفقة
 بل سياق كلامه قونية واضحة على متعينين مراده على ان يجوز ان يكون هذا الكلام منه استغ
 الى جعل حمل عبارة المصنف على هذا المعنى ايضا في المعنيين اشارة الى الاتصال في ليس
 بين كلامه اضطرابا **فوق** على ما فيه ما عرفت سابقا لعل اشارة الى ما ذكره
 سابقا من ان انطباق الدليل المذكور على هذا المعنى في البطلان وان منع النقل باعتبار
 دليله ليس على ما ينبغي **فوق** فتا من كجمل ان يكون اشارة الى انه لو حمل المنع على استعمال
 لفظ المنع عليه ما اوردته الشان في سياق قوله واعلم انما ذكره بجلد في ما لو حمل

ينجته

على معناه الحقيقي فليس احدهما او لا بالنسبة الى الآخر ويجعل ان يكون اشارة الى
عدم النطاق المذكور محققا في حق المنع على استعمال لفظ المنع ايضا باعتبار هذا
المعنى الاعنى فانه يكون خله من الكلام مع هذا الاستعمال المنع باعتبار المعنى الاعنى
في النفس والمدعى الامحاز الا ان المنع باعتبار المعنى الاخر صلب الدلالة ولا يخفى ان لا
انطباع بين هذا الدليل وبين ذلك المدعى ويجعل ان يكون اشارة الى الجواب عن
الاضراب بمنزلة ما اشترنا اليه يقلوبه بالخصيص اه الظاهر ان هذا القول من قائله هو
احمد الجندى شارح هذا المتن الذي قد لفظ القول الشك في الحقيقة فالخصيص لا
شرح متأخر عن هذه الشرح لكنه غير مفيد لا الشرح المحقق لم ينفع الا بعد بل في الجدة
والمحقق الوجه لا يستلزم تحقق الجورة كما لا يخفى اذ ان في اشارة الى ان كل الفاعل
ويجوز ان يكون قول الشرع ان يكون قبل من ذلك مع الشرح في كلامه بما قبله
فصل بينهما بالاجتناب ان يكون تقرير في كلامه القول ان اشارة الى وجوبه في غير ذلك فهو نظير
قوله فيما سبق اذ اعرف حقيقة المنع فاعلم انه لم يذكره فافهم وفيه الظاهر ان عاطفة
للمدعي والظن السليم عن موثوقه التقدير وقد يقال ان تقديره كونهما وان كانت مستغنية
عن التقدير ومفيدة للتزويد المذكور الا انه يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
بالاجتناب وذلك يوجب الخلط في الدلالة لا يخفى ولو سلم في الفائدة في هذا الفصل بالجملة
ان هذا القول بعيد عن الطبع السليم جدا وان كان اصدا صادرا عن له تقرير على الاقران
بالفضل والبرهان ولذا لم يثبت اليه المحقق ولعل لهذا ايضا بادر المحقق الى التسليم
بقوله وعلى تقدير كونهما فصيح آه استحقاق قول لا يخفى ان الصلح السليم اذ لاحظا ان
المصداق صديقا الوضائف الموجبة وان عبارة موثوقه ليها وضائف السائل عند
احوال الشك لا يمكن لا يبعد عن هذا القول بل يجرمه فيسرع الى استخراج النكتة
بمخالفه الاسلوب بحيث انة بالفاء وبصورة الشوط مع انه مقتضى الشوق
ان يقول او يستغنى بالدليل فيمنع واتا فيض الفصول فهو ام لفظ لا يلتفت
اليه فهم ذلك ثم لو دفع ذلك الفاضل من البعد كما دفعه بعض الفضلاء في رسالته

لما حسن واجد بل ان هذا القول المستقيم من الطبع السليم الا ان بعض العوائق
قد يعوق عن التأييد **قوله** عاطفة على قوله فالذليل ويجوز ان يكون عاطفة على قوله
او مدعى فالذليل اي اكنه مدعى في طلبه واذا استغنى به منه ويجعل ان يكون
عاطفة على مقدر ان اكنه مدعى فافهم استغنى بالذليل في طلبه الذليل وان استغنى
به منه الا انه انما بالفاء لافادة الترتيب بين المنوع الثالث وبين طلبه الدليل على المدعى
حيث يجتمع معا وبما الاشارة الى تحقق الاستغنى بالذليل عند المدعى النظر في شيئا بعد
الطلب وقت **قوله** لا وجه لخصيص الشرط يمكن ان يقال ان كان المنع المدعى اشارة ارتباطا
وكثرة من كونه لا الجزو كما اقرب المذكورة الى خاصة بالذكر ولا تخصيص في المعنى باللام
محمول على التمثيل **قوله** فاعرف كجمل ان يكون من تمة التقدير اشارة الى التدرج على
كلام الشارح الاول في تقرير الجزو ذلك من قوله فاعلم ان ليس الشرط والجزو ويجعل
ان يكون من كلام المحقق اشارة الى وجب الالوة والاولى والرجح ما هو المختار من التقدير فحينئذ
من اللطافة صلا لا يخفى فافهم **قوله** لا يخفى ان ورود المنع لا يخفى ان هذا اذ عارض بتوجه ههنا
سواء من عبادة الحق من ظاهرها او لم تصرف في المنع سواء تعلق بالمقدرة او
بنفس الدليل ووروده انما هو على تقدير ان يكون بعض مقدما للدليل نظرا لغير معلوم ولذا
اطلق المحقق ولم يقل ان ورود المنع على المقدرة انما هو آه فادري عليه ما قد يقال ان
المنع في قول المم وان كان مستند الدليل بحسب الظاهر انما يجزى عن ظاهره ما
ذكره الشافعي قوله او رد المنع انما هو ليس على ما ينبغي والذي ينبغي ويوافق تقريره
ان يقول ان ورود المنع على مقدرة الدليل بعضا او كلانا انما هو على تقدير كونهما نظرية
غير معلوم استحقاقه على ان لا يجب على المحقق ان يوافقه في تقريره بل المختار عنده
تعلق المنع بالمعنى الاخر بالدليل لا بمقدرة كما ينبغي فافهم قلت ورود المنع قد يكون
على تقدير ان يكون بعض المقدرة نظرا لغير معلوم فالجواب المستفاد من قوله انما هو على
تقدير ان يكون بعض مقدرة الدليل نظرا لغير معلوم ليس صحيحا قلت على ذلك التقدير
ايضا يصدق ان بعض مقدرة الدليل نظرا لغير معلوم على ان الحكم بالشبهة

يخفى

المقدس بكسر الهمزة وباء بنية او نظرية معلومة **قوله** على قولهم من الشر عند قول المفسر **قوله** لا ليل
 حيث قال ههنا وذلك اذا كانا. المطابقة غير معلومة اذ لو كانا. بديهي او نظريا معلوما
 في طلبه او بليوا يطلب المفسر كما بينت المحقق هناك هذا وجعل قوله مامرا مشارة الى
 قول السني في قوله المفسر اكنث نافي في طلبه الفقه ليس على ما ينبغي من وجوه كما لا يخفى
قوله تبينها على جواز الوجهين اي الطائفة والاهمال في علمه اذ الكي بحسب اصطلاحين
 قال اول على اصطلاح اهل العربية والثاني على اصطلاح اهل المنطق كذا افاده بعض
 الافاضل وقد يقال لم يخله وجه في حمله على الطائفة فيما سبقت وجه الحمل على الملامح ههنا
 ايضا بل في وجه التبيين المذكور حاصل في تعكيس الامر ايضا انتهى ولعل وجهه هو التبيين المذكور
 ولم يكتسب شيئا على وجه الحمل على الطائفة على الحمل على الاهمال فاشارة بتقديم الاول على
 دجى وجعل على التبيين ثانيا الى وجه جوازها على ان في التفسير بطلان وجه الحمل على الطائفة
 ههنا اثر ولم ينجح الى التفسير **قوله** وكذا الكلام في قوله ونقضوا وعوضوا انتهى ايضا
 يحتاج الى التفسير فذكر اما للاعتناء على المقابلة لا مبقا والخبر بالاهمال في
 كلمة اذ ههنا وفي نظرها. القيد فيها ليس هو القيد فيما سبق بل القيد في الاول كون
 التناقض كما يفتى الزيلعي في المتن كونه المعارف كما يفتى المدعي كما لا يخفى
 فليجرب فيها الاعتماد على المقابلة لا مبقا اللهم الا ان يقال المراد من الكلام فيها
 كاللزام ههنا في وجه كونه التناقض لاحتياج الاهمال لان الكلام الفرضي في هذا القيد
 مستند الى حاجته اليه الظاهر من اللاتم وقوله لتقوية المنع ان يكون الكلام الفرضي والفرض
 قديما بالواقع وهذا وجه مفاد قوله بنعم المانع فيكون ذلك مفهوما عنه لا يقال
 فيما هذا يلزم ان يكون اللاتم مفهوما للتقوية لاننا نقول اذ الفد انما ينبغي من
 كونه الزعم في التقوية كما ينبغي وللام الفرض وان كانا مقفلة الزعم لان ليس في مفاد
 للتقوية بديهي اذ على هذا يلزم من الفد كما لا يخفى **قوله** لانه لا يصدق على كسر المنع
 اصلا. التقوية التي هي مدخول لام الفرض يكون مفهومة كونه بنعم المنع فيلزم
 ان يكون الفرض من ذلك السند هو التقوية التي بنعم المانع لتقوية كسب الامر ولا شيء

من سند المنع

من سند المنع كذا لا ضرورة اذ في المانع من ذلك السند تقوية المنع بحسب الامر لا بنعم
 المانع فالمراد ان بنعم المانع متعلق بالتقوية ولا يتوقف فافده المنع بوجه
 تعلق بالفرضية المستفادة من لام الفرض فقط مما قلنا بعض الافاضل ان هذا انما يستجبه
 اذ كان الفرض متعلقا بالفرضية والضرورة تدعو اليه بالظان متعلق بالتقوية في اعتبار على
 الطوم انتهى فان تعلقا بالتقوية لا يفيد دفع الفرض بل تقوية كما ترى وكذا سقط ما قد
 يقال ان تعلقا بالتقوية التي هي مدخول لام الفرض يؤول بالضرورة الى تعلقا بالفرض فيكون
 متعلقا به بحقيقة فيلزم ان لا يكون التقوية غرضا للمانع بحسب الامر بل بنعم المانع انتهى
 فان تعلقا بتلك التقوية لا يؤول الى تعلقا بالفرض ولا يستدعي الفرض ذلك التعلق بل
 يكفي في دخول لام الفرض على التقوية المفسدة بنعم المانع كذا لا يخفى ثم انه اجيبنا اصل
 الاعتراض بان يجوز ان يكون كسب الامر مفهوما في نظم الكلام محذولا للفظ ولا التقدير
 ما يذكره بنعم تقوية المنع بحسب الامر بنعم المانع ولا يخفى ان هذا الجواب صحيح في دفع الفرض
 لا يجوز بضعف غير مونة التقدير فانه الزعم فيكون قيد التقوية المقيدة بنقل الامر ولا
 فانه في شأن ذلك السند كذا لا فيما قد يقال ان هذا الجواب لغرب ففتى انما قال بعض
 الافاضل من اغرب الغرائب نعم لا بد في هذا الجواب الاستدلال بالاستدراك وقد جرد ذلك الجواب
 عن الاستدراك بان يجوز ان يكون قوله بنعم المانع من قبيل التخييل بما علم ضمنا والبرهان فافده
 عليه اصلا **قوله** ما يفتى المنع بنعم المانع وهذا الخضر من ان يكون كسب الامر ايضا **قوله** ان يكون
 بحسب المانع فقط كذا لا يخفى فلا بد من عليه شيء من الابرار المذكورين كما قال المحقق اما الاول
 فظ واما الثاني فلا يشك في مدخول لام الفرض على التقوية المقيدة بنعم المانع وهو متوق
 فيه فاقيل في عدم ورود ذلك في نظره ليس بشيء **قوله** ولان يحمل اللاتم لام العاقبة
 كونه قوله تعالى لا تقطال فرعون ليكون له عاقبة او حتما اي التقوى وعاقبة التقوى طمأنينة
 يكون عاقبة حتما وكذا في قوله الموت وابنوا لخراب ابله وواعاقه ولادتك
 الموت وابنوا وعاقبة بناتكم الخراب فيكون حاصل ما يخفى فيه ما ذكره وعاقبة المذكورة تقوية
 المنع بنعم المانع **قوله** لان لام الفرض خرج بهذا الشئ مع انه يفهم من قوله ان يحمل اللاتم

لام العاقبة ثانياً أو تخرج من غيرهما بما علم ضمن والتراموا واستاده لا ان لأم
 الفروا والسؤال السابق انما يجزى على الشئ دون الاول في قد يقال لافادة في
 ذكره كما لا يخفى ليس في ان يكون فائدة الاشارة الى دفع وهم من يقول ان لفظ
 السبادة من اللام ان يكون للفظ لا يستلزم هذا المقام فلا بد من غير صار ولا
 صار وهما والحاصل الذي في هذه الامة لام العاقبة لا لأم الفروا كما ظاهرا
 مبتدأ والامة لا يستلزم الف في المذكور وسيتا في مثل هذا التوجيه من هذا القائل عند
 قول المحقق في ان هذه المنية بالعم لا يعم الا حقوق فهم كذا خلا والظواهر في
 يحتاج الى قرينة صارفة ولا قرينة ههنا سود الف و هو غير مستلزم في التفسير
 في قوله لا قائد المحقق الشريف بدور في الكلام على وجه لا يحفظه فالمسبوك لانه لا يفر
 بالتفسير فكان التوجيه لما ذكره المحقق وجب ان يكون المراد ان قائد هو المحقق الشريف كما مر
 به في الحديث فلا يخفى ان يكون التقصير بعد المجزى القائل في لضعف القول لا غير فائق
 في ان هذه المنية اذ بين ان هذا القول منهم تعريف المنية في الرسالة الشريفة وقد ورد في شرحها
 في ان يكون المراد بالمنية المعنى الاعمل المنع الاضطر لا نفس المعرف ولا يجوز ان يعرف الشئ بنفسه
 وكونه مقصودا الشئ ههنا بجميع قوله الا ان المنية على ما ذكره من منع بعض مقدمات الدليل
 او كلها على سبيل التبيين لا من الدليل بيا تا لعل المنية لا يستلزم ان لا يكون ذلك
 تعريفاً منهم ولا يخرج عن كون تعريفها كما لا يخفى فسط ما قد يقال ان المؤهنا اي
 مقصود الشئ بيا تا ما يتعلق به المنية الذي يذكر في مقابلة التقصير والمعارضة عندهم
 التعريف كما ظن والافلا حاجة الى ذكر قوله لا من الدليل بل لا حاجة الى ذكر قوله
 كما لا يخفى انتهى واحض ايضاً ما قبل بعد بسط مقدمة لتبيين المرام وتزويد المقام ان
 كلامه شعراً القوم سمو المنية بالمنع الاضطر الى قسمين التقسيم منقسمين لتعاريف
 الاقسام في التعاريف المستلزمة الاول هو قول من منع بعض مقدمات الدليل على
 سبيل التبيين فقوله وفي ان المنية اه اشادة الى الايراد على هذا التعريف المستتب
 انتهى فقلت فليحذر ان يكون هذا الايراد مؤخذة على المنقول وقد تقدم ان لا يتعلق

به المؤخذة اصلاً قلت الشئ التزم صحة هذا المنقول لما ذكره لتأييد كلامه وقد مر ان
 الشافعي ان التزم صحة المنقول يتوجب عليه المؤخذة كلها نعم يمكن ان يقال ان الشئ اشارة
 الى ضعف هذا المذكور حيث قلنا على ما ذكره فلا يضر عليه هذا الايراد في الباقي الاضطر صرح بهذا
 التبع مع انه يفهم من قوله ان هذا المنية بالمنع الاضطر تأكيداً او توكيداً بما علم ضمن وتبين المنية
 اللفظ وتبين الاستدلال بقوله لا نفس المعرف فلا حاجة الى ملحق بقوله ان اشارة الى
 دفع وهم من يقول ان الف التبادر من املاق المنية الاضطر لا يستلزم هذا المقام وقد يدل
 عنه من غير صارف ولا صارف وهما في صدا هذه المنية بالمنع الاضطر لا بالباقي الاضطر
 كما ظاهراً مبتدأ والامة لا يعم على هذا تعريف الشئ بنفسه انتهى قوله لا نفس المعرف فائق ان حمل
 الشئ على المنية الاضطر لا يستلزم نفس المعرف وكذا الحمل على المنية الاضطر لا يكون التعريف من غير
 مانع من الاضطر والى الامة لا فرق بين فاسد وفاسد في وجه اخير واحد هما لا جوف في
 الاضطر فقلت وجه ان فاسد الاول استدلوا في وجهه والثاني جوف من غير من العلم
 الى جوف التعريف بالاعم كجمله في تعريف الشئ بنفسه وايضاً يمكن الجواب عن الثاني بما سيجي
 جلا في الاول قوله وعلى هذا يصدق التعريف على النص على ان يكون الشئ في التعريف المذكور
 بالاعم يصدق التعريف على النص على الفصيح بالمنع الاضطر وهو السؤال والدخول في
 مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة والابطال شامل لما هو بالاستدلال او بدون
 فلا يستلزم ان بعد حمل المنية في التعريف المذكور ذلك المنية يصدق التعريف على الفصيح سواء كان
 الفصيح الاعم مع الاستدلال وبدون فاق يقال ههنا من ان التعريف المذكور قد بعض مقدمات
 الدليل او كلها على سبيل التفصيل فقط كما هو الظاهر من غير اقامة الدليل على خلافه
 فكما ان الفصيح من افراد المعرف كذلك لا يصدق عليه التعريف المذكور ساقط كل الشق
 على ان بعض المقدمات او كلها بطريق الابطال وان كان من غير اقامة الدليل على خلافه
 ليس افراد المعرف مع انه يصدق التعريف عليه على التقدير المفروض سواء سمي ذلك
 الرد غصبا او لا كما لا يخفى في قوله الا ان يفيد المنية اه ويجوز ان يحمل التعريف على مذهب
 المتقدمين بل على مذهب المتأخرين ايضاً باء يقال الفرض من هذا التعريف بمنزلة المناقضة

عن اقوالهم لا يسمعون جميع الاغيار نقل عندهم في الحاشية ههنا انه يجوز ان يكون المؤيد احكام
 المنع لا تدبره والمجول قد يكون اعم من الموضوع اشنع وقد عرف ما فيه لكونه لا يدبر
 قوله اول لا يلزم كل من التقييد والجزء المذكورين قوله لامن الدليل اه اما الاول
 فلا يمكن تقييد المنع قوله لامن الدليل بكونه موجبا فانه قد عد من المطالبة
 و هو غير موجبه واما الثاني فلا يمكن حمله على المطالبة وهو ظاهر مع والدليل
 مطلق والملازم ان يكون النوع في الموضوعين مع واحد وهذا التفسير ظاهرا في كلامه على
 الثاني تنقيص لان النقص الاجمالي لا يمتد في الناقص الثاني لكونه لا يخفى ان الملازم
 لعبادة الشئ ان يقول لان النقص الاجمالي في التحقيق من الدليل مع شاهد يدل
 على فساد الدليل الا انه قصد تمديد المسبوبة على عبادة الشئ بقوله ثم يتجه ان من
 الدليل آه وبيان المنع الاجمالي فقال الدعوى فساد الدليل واما قوله في التحقيق لانه
 في المشهور فساد الدليل مع شاهد يدل على تخلف المتدعي عن الدليل كما سيجي
 يدل على ذلك اي على فساد الدليل وقوله مطلقا سواء كان ذلك النفسا التخلل وغير
 ذلك ثم لا يخفى ان السبب ان يزل المحنة فوسيلة على ذلك مطلقا من البتة ان
 قصد الاشارة الى انهم يشاهدون كاستفاد من تصحج الشئ الحاشية يستفاد من التحقيق
 ايضا **قوله** وهو اى فساد الدليل المأخوذ في تعريف الشاهد اعم من ان يكون تخلف المتدعي عن
 الدليل او غيره ذلك فيكون السبب ايضا اعم وقوله واما ما يدل عليه كلامه المرواه
 جوابا لمقتضى تقديره ان كلام المصنفين يابى عن هذا التفسير لانه يدل على انه
 لا بد في النقص الاجمالي من شاهد خاص وهو التخلل وهو حاصل الجواب انما يدل عليه
 كلام المصنفين من عند الشئ فلا يصلح يابى عليهم الشئ فهو باق على عموم الموافقة
 هو التحقيق **قوله** فانه دفع الناقص التي ذكرها في كثير من الاثر حيث قلنا في مناقشة
 لاننا لم ان كل ما كان فيه مفارقات بينه على المنوعية بكونه نقصا اجماليا لا بد فيه
 من شاهد يدل على لزوم التخلل ولا يلزم ان كل شاهد كذلك اشنع وانما هذه
 المناقشة منافية وقوله لا بد فيه سند اخر وما ذكره المحنة كلام على السند وهو

غير مفيد كما سيجي وايضا يحتمل ان يكون مراده ان لا بد فيه من شاهد يدل على لزوم التخلل
 مثلا ولا يلزم ان يكون كذلك انما هو الجواب ان يكون والاعيان من المنوعية فيقول
 ما ذكره من المناقشة الى ما ذكره المحنة في سباق قوله ثم يتجه على ان يجوز ان يكون
 هذه المناقشة من مبدئية على كلام المصنفين ما هو المراد عنده وليس له من مذهب
قوله ثم يتجه حاصله من حفظه المقارن بينه في النقص الاجمالي لكانا حاصل
 المناقشة الى ذكرها الشئ الحاشية كذلك وتوضيحه ان من الدليل بما كان اعم من
 الابطال والمطالبة لم يكن من الدليل المقارن بالشاهد مطلقا من النقص الاجمالي
 لجواز ان يكون من المتعارف بالاشهاد على طريق المطالبة والنقص الاجمالي لا يكون الا
 البطلان واما فلنا حاصله من حصر المنهات والظاهر ان يكون من النقص
 الدليل الغير المقارن في النقص الاجمالي والمطالبة بالثبوت الوسط بينهما وان يكون من النقص
 من الدليل الغير المقارن بالنقص هذه المطالبة بغيرية الجواب ان لا بد في الوسط ولا
 على حصر المنهات الغير المقارن بالشاهد كما لا يخفى وايضا سيجي المعنى الثاني من الشئ اصل
 مصرحاً فله يكون لا يراوه ههنا وجه وجوابه حاصله ان من الدليل والظاهر ان اعم كجيب
 المفهوم الا انه بمقارنته الى هذا يخص بصورة الابطال في الدليل المقارن بالشاهد
 لا يكون ان نقصا اجماليا فيتم الحكم **قوله** الله اعلم ان الشاهد كما في ميدان
 فساد الدليل وهو بظاهرة يعلم بعض الشئ فقوله من الدليل المقارن بالشاهد هو
 بظاهرة يعلم بعض يصدق على المطالبة على الدليل بالشئ الذي يدل على فساد الدليل
 فها الظاهر في الموضوعين يرد النقص على قوله فاه كما لا اول فهو نقص اجمالي ببتلك
 المطالبة فاجاب بالمراد من الشاهد في قوله اما ان يقارن بالشاهد والشاهد ههنا
 حيث يوشى هذا الشاهد مطلقا فلا يصدق على المطالبة بالسبب والاشهاد ما يدل
 على فساد الدليل من حيث هو كذلك اي حيث انه يدل على فساد الدليل فلا يسمي المسند
 فلا يصدق قوله اما ان يقارن بالشاهد على المطالبة المذكورة كما لا يخفى **قوله** لانه
 عن السند من بطلان القولين لا بالآخر فقط كما لا وجه له في تبيين

السند

الموجب اعتبار الحقيقة في ما قبله مطلقا تميم للسند سواء كان مساويا او خفيا واعم
 ولا تفسير به باليقال سواء كان المنع على طريق المطالبة او على طريق الابطال كالمشهور
 بعض الافاضل ذلك السند المنع على طريق الابطال وعلى التقديرين او على كل من التقديرين
 المذكورين في الشاهد كما هو بعض السائق والزوق في ذكره بعض الافاضل بقوله على
 تقدير ان يكون المنع اعم من المطالبة والابطال وعلى تقدير ان يكون خاصا بجمع الابطال فقط
 مما لا ينعى السائق والزوق على انه مامم يذكره كونه المنع خاصا بجمع الابطال فقط
 فينبه ان في كل طريق الاستدلال من السند الاقل تفرقة منه الدليل اذا كان مقارنا بشاهد
 يكون ابطال الدليل مع شاهد وابطال الدليل مع شاهد لا يكون الا بطريق نقض اجماليات فينبه ان
 منه الدليل اه اما القضي فينبه ان منه الدليل بمقارنته الشاهد بخلاف صورة الابطال ولما
 الكبر في غير محتاج الى البيان في قوله عليه ان الثابت ان منه الدليل اذا كان مقارنا بشاهد
 لا يكون الا بطريق الابطال لما ذكره المحقق وما قد يقال ان ما ذكره ايضا لازم على طريق الاستدلال
 من السند الثاني في خبر المقام ان منه الدليل اذا كان مقارنا بشاهد لا يكون الا بطريق الابطال
 والنقض اجمالي لا يكون الا بالابطال فينبه ان منه الدليل اذا كان مقارنا بشاهد لا يكون
 الانقض اجمالي وهو المطر وبعبارة اخرى ان منه الدليل اذا كان مقارنا بشاهد مختصا به
 لا بطل والنقض اجمالي مختص بالابطال فينبه ان منه الدليل اذا كان مقارنا بشاهد مختص
 بالنقض الاصل وهو خلاصة المطر كشرط استلزام السند الثاني من شرط صحة الحكم بحسب الظاهر
 انتج مما يفصله عليه الصبيح ولا يلزم من نفي المنع لا يخفى ان هذا لا يبراه انما يخفى
 على السرا اذا كان دعواه من وجوبه في عبارة المض عن ظاهره على ما ذكره ثانيا عن
 نفي المنع المذكور بمقدمة الدليل ولما اذا كانت نافية عن كونه المنع بالمعنى الاخص عبا
 عن المنع المذكور المختص بما ذكره بعده فلا يخفى وطريق الاستدلال عنه المذكور فيه
 على وجه المتعلقة بمقدمة الدليل لانفس الدليل فانه اذا قلنا المنع منع بعض مقدمة الدليل
 كانت المنعوية والمراد به صفة للمقدمة لانفس الدليل ويؤيده هذا المعنى قوله ويؤيده
 ما ذكره سابقا الى ان ليس فيما ذكره سابقا الا ان يكون المنع عبارة عن شيء ذكر

فيه على وجه المتعلقة بمقدمة الدليل وليس فيه تعلو بالمنع بالحق لاعم بمقدمة الدليل وانما قال "لحق"
 ويؤيده ولم يقل ويبدل عليه اذ متعلقة المقدمة فيه ليست بغيره بخلاف ما ذكره ان فوق
 بين قولنا المنع بعض مقدمة الدليل وبين قولنا طلب الدليل على مقدمة الدليل فان
 المقدمة في الاضطرار كونها متعلقة بالمنع بخلاف الثاني فانه الظاهر ان يكون المتعلق بالمنع
 الدليل المطر للمقدمة ولا الدليل الدليل الذي اضيف اليه المقدمة ولذا قال الفاضل العصام
 ان المنع بالمعنى المذكور اعم من طلب الدليل على مقدمة اذ انسي للمفعول يستوعب في النقيض
 الى المقدمة لا الى الدليل واذا كان مقتضى تفسيره ان ينسحب الدليل المطر وكان وجهه ان
 يراد به كون المقدمة مما يطلب عليه الدليل انتج **قوله** ولا يستلزم ان يتجرب على تعلقه بالدليل
 اقل اقل مؤنة واما ما قد يقال من انه على ذلك التقدير يحتاج الى تجريبه ولحد واما
 على تقدير التعلق بالمقدمة فيحتاج الى تجريبه ولا شك ان التجريب الواحد اقل مؤنة من التجريبين
 فليس عليه ما ينبغي فاذا تجريبه وهو استلزام التعلق به من معناه الواحد على كل التقديرين على
 غاية انه اقل مؤنة واحدهما ومنه يعلم انه اذا ذكرنا ههنا من اننا اعتبر بمقدمة الدليل
 آه يعلم ضعف قوله ويؤيده ما ذكره سابقا ايضا فتعلق المنع بالمعنى المذكور سابقا ايضا بطر
 واحد من الدليل ومقدمة مبني على التجريب على تعلقه بالدليل اقل فهو ظرفا للتأيد غير ظرف وقد
 عرفت وجه التأيد فتوجه فتأمل لهذا السادة الى ان ما ذكرناه سابقا ويجوز ان يكون استلزام
 لا ان نفي المنع بالمعنى الاخص بالمقدمة مشهورة مستفيض بين المحققين بحيث اذا اطلق فهم
 منه تعلقه بالمقدمة صح صراحة ذلك التعلق حقيقة عرفية سواء كان مبتنيا على التجريب او لا
 فليحذر ان يحجب عن عبارة المض عن ظاهره ما سواه لزم ذلك الطرف من ذكره ايضا او لا
قوله فلم لا يجوز ان لا يكون لا يخفى ان المنع للمقام ان يقوم فلم يجوز ومنع الدليل ايضا
 بلا شاهد وتقدمه مكابرة **قوله** لو كان بطريق المطالبة قد يقال ان كان المقسم وال
 الذي اشير اليه بقوله اما ان يقال ان ثبت هذا مختصا بالابطال على ما صرح به في ما
 سبق وجب ان يكون القسم الثاني الذي اشير اليه بقوله والامتنع به ايضا يحكم المقابلة
 وان لم يقار بالشاهد في التقابل بين الاقسام مما يجب الرعاية في فعل هذا لا يمتنع

العموم في من الدليل في قوله لا، من الدليل اما ان يفار، اصح في صحة التفسير بقوله اذا كان
بطريق المطالبة وقوله لان من الدليل صحتها اعم من وقوله على ما يقتضيه سياق كلامهم
ايضا من انشئ وانت خبير باضخاص القسم الاول بالابطال ليس بعد التفسير بمقارنة
الشاهد بالمعنى المذكور سابقا كمنه به ذلك ان لا يضاف فيها سبق ولا سلك انه لا
ينبغي في العموم للمقسم وللقسم الثاني ولا يخل بالمقابلة بين الاقسام كمنه، ومنه
مختصا بالابطال ولا يجوز ان يكون القسم ايضا مختصا به بحكم المقابلة غير صحيح وكذا
قوله فاعلم هذا تصور العموم في من الدليل آه بل صحيح في نفسه ولا يتفرع مما ادعاه كمنه
لا يخفى وقوله لا، من الدليل ههنا اعم من مقابرة وقوله على ما يقتضيه مقابرة ايضا
والخاص هو ان كمنه، المنه في قوله لا، من الدليل هو المعنى الاعم من لا سلك في احد ولا يتردد
ثم قال لا الفارق فافهم قد سبق من المحقق ان ادان المنه في قولهم من بعض مقدمتك
الدليل بالمعنى الاعم ايضا والآن لم يحسن المقابلة بينهما قلت نعم لكن لا يجوز نقول انك
قد عرفت ان المنه في قولهم من بعض مقدمتك الدليل وان كانا، بالمعنى الاعم وتحقق في ضمنها
كذلك المنه في قولهم لا من الدليل بالمعنى الاعم لكن تحقق في ضمن الابطال وقوله لم يحسن
المقابلة بينهما من انشئ وفيه كمنه، تحقق المنه الاول في ضمن المطالبة ليس بالاشارة بكونه
موجها كمنه من المحقق في دفع الاعتراض بالفصل ولا يمكن من ذلك ههنا فلا وجه
لكمنه، تحقق المنه في قولهم لا من الدليل في ضمن الابطال اصلا بعد جملة على المعنى الاعم وهي صر
ان الظاهر المنه في كلا الموضعين بالمعنى الاعم وانما منع عدم حسن المقابلة على التقدير
المذكور في مقابلة ههنا على ما يقتضيه سياق كلامهم وهو قوله ان المنه من بعض مقدمتك
الدليل او كلتا على سبيل التعيين لا من الدليل فالظاهر المتعين في الموضعين
معهم واحد ولا يمكن ان يكون جميع الابطال ولا التخصيص المطالبة فكلاهما على المعنى الاعم
المطالبة والابطال كما قال بعض لافضل على انه حاصل سلكه ان سياق
كلامهم لا يقتضيه اعمية المنه لكن الحمل عليه لازمة لئيم التفسير اذ لو حملت من الدليل
في كلامهم على ابطال الدليل كما حمل البعض لم يثبت التفسير بل يلزم دليلهم وهو قولهم

لما منع

لان من الدليل آه مدعا لهم وهو كمنه، المنه في من بعض مقدمتك الدليل او كلتا على سبيل
التعيين لان اللازم من الدليل المذكور في بطلان كمنه، المنه في من الدليل جميع الابطال
فقط فلا يلزم من من من بعض مقدمتك الدليل او لجواز ان يكون من الدليل جميع المطالبة
عليه هذا وقد يقال هذا المنه بناء على هذا السند غير مقرر لان حصرهم المنه في
من مقدمتك الدليل بعضا او كل واحد من مقدمتك الدليل في الاصل المذكور فالتحقق
ذلك المادة غير معلوم وانت خبير بان هذا حليط كلام لا، الكلام انما هو استلزام
الدليل المدعي كما مر آنفا لا في الحقيقة يقال ان الحكم المستفاد لا بد فيه من تحقق مادة التفسير
قوله فظهر ضعف ما يقال له قال بعض الافاضل ووجه ضعفه ان قوله ومنه الدليل الذي هو التفسير
جميع ابطال معناه انه هو التفسير بجميع الابطال ليس كذلك ولا يثبت اذا كانا، المنه ههنا جميع
وليس فليست انشئ وانت خبير بان تمامه ذلك لا يثبت ففهم ان يكون ههنا جميع الابطال
بل يتم على تقدير كمنه بالمعنى الاعم بان يخص بالابطال بمقارنة الشاهد كمنه ولا يثبت
كمنه، المنه ههنا بالمعنى الاعم على ان يكون جميع الابطال الدليل كما لا يخفى لعل وجه الضعف انما
ذكره هذا الفارق من الفرق ليس بين من المقدمة بجميع المطالبة وبين من الدليل بجميع الابطال
ومضاف اليه الشاهد الفرق بين من المقدمة بجميع المطالبة وبين من الدليل كمنه كمنه
اشارة الى المحقق بقوله اذا كانا، بطريق فضعف اظهر من ان يخفى وانما ما قد يقال قد عرفت
قوة ومثاله وكمنه، تحقيقا مطابقا للواقع فالحكم منه في مثل هذا الكلام بالضعف من
ضعف عقيدة انشئ فممن على ما سبق لا يتصور العموم في من الدليل بل مختص بالابطال
بناء على ان يكون من الدليل المقارنة بالشاهد مختصا بالابطال وقد عرفت ما في فشل
هذا الكلام من دليل الضعف عقيدة فوجه حله من قبيل الشتم لابن ابي
خالق على ان عبارة الشاهد حمل ما يقال على الاعتراض على الشاهد والجواب عن صاحب
التي منها على عدم الفرق بين المعنيين فوجه بالعلامة المذكورة في صدم ما يقال
ان الفرق بينهما مستحق فافهم دفع المناقشة ووجه العلامة ان عبارة الشاهد
لا يدل على نفى الفرق حتى يجزى عنه تحقيق بل يدل على خفاء ففهم تحقيق لا يجزى

نقعا قال بعض الفضل ليس بشيء كيف عطف المحي عن قول المجيب فظهر الفرق حتى
وقع فيها وقع استيعاب قول المجيب يدل على ظهور الفرق فيصح جوابا عن مناقشة
الشيء منها على اختلاف كما قال المحي فلا يتوجه عليه الموضحة بالعلامة المذكور
وقد يقال الفرق بين ما قد يقال لفظه الفرق وبين ما يقال في الفرق طائفة الأول يستعمل
فيما إذا كان الفهم منفيًا أو لا والثاني يستعمل فيما إذا كان فوقي لكن في خفاء فمع هذا
لا وجه له أورده الأستاذ المدقق المحقق بقوله المستشهد به وبهذا التقرير على الجواب
المذكور بالعلامة اللهم إلا أن يقال أنه قد يسمى أحد هذه المقامات الآخر فليكن ما في
قول القائل من هذا القبيل في سطر العلامة ولعل قوله فلتا مثل إشارة إلى هذا
قوله فليكن ما يمكن أن يكون إشارة إلى الصلح أن يكون ما يقال بيانًا للفرق الذي أشار
إليه الشيخ بقوله تأمل حتى ظهر لك الفرق للاعتراض في سطر العلامة ويحكم أن يكون
إشارة إلى أن كسب الكلام الذي يدل على الفرق واضح ويدل على خفاء في كلامه نوع امر
اضطراب ويحكم أن يكون إشارة إلى ما بعض النسخ منها من قوله ومنهم من أجاب عن أصل
السؤال بأن منه دليل معناه من مقدم غير معينة **قوله** وأما ما يقال أي ما يقال بعد
دفع مناقشة الشيء بما ذكره انما مستتر ضاع على القوم **قوله** في ما قاله بعض الدليل بد
شاهد مطابقة غير مسموعة لثلاثة يتوهم أن قوله لم عارض لما قبله من قوله والفرق
هو الفاضل العمام قاله عند قول المضيق والرجوع إلى ضاف وما قاله بعض الأ
الفاضل من أن هذا القول منه بينا المشي غلط الشيء لا يرد عليهم تلك المناقشة
نعم يرد عليهم هذا المناقشة ولم يفرق فرغم أن الوارد عليهم تلك المناقشة وليس
كذلك ليس على ما ينبغي فإن عدم الفرق بين المناقشتين وتلبيها أحدهما بالآخر
بعد عن ظهور الشرح الفاضل **قوله** فله يحتاج إلى الاحتجاج من ذلك الدليل
لما شاهد مطابقة غير مسموعة على إطلاق محل **نظر** **قوله** والقول اه إشارة إلى جوب
عن هذا المناقشة من قبلهم حاصل الجواب أن منع ذلك الدليل ليس من قبيل منع الدليل
بلا شاهد فإن بديهية عدم صحة الدليل داخل في الشاهد فمع ذلك الدليل لا محالة

مقارن بالشاهد لا يقال مقارن بلا ذكر لفظي والظاهر في لانا نقول المقارن انهم
من الخاتمة والعقلية ضرورة أن الشاهد قد يكون محذوفًا بقية حالة أو مقابلة
وقد يكون معلوماً للمستمع بحيث لا يحتاج إلى ذكر لفظي **قوله** ففيمالحظ فيه وإن لم يوج
المقارن إلى الخاتمة إلا أنه وجد المقارنة الفعلية وحاصل الرداء القول بالبداهة
داخل في الشاهد يستغنى ومع قطع النظر عن كونه تستغنى فسيأتي أحدهما
أن لا يكون المنع الموجب بديهية منافية وليس كذلك والثاني أن لا يكون الشاهد **قوله**
ففيه نظري في يقال يقال بالنظر لا ما فيه من الجواب فقوله لانا الشاهد عندهم أه
إشارة إلى رد كونه القول بالبداهة داخل في الشاهد متعسفًا حاصله أن ذلك لا
بتعسف لأن الشاهد عندهم ما يدل على فساد الدليل وما يدل على فساد الدليل
شامل لتلك البداهة بلا تعسف ذلك استنباطًا بتلك البداهة ما يدل على فساد الدليل
بلا تعسف القول المذكور ليس بتعسف لا يقال الشاهد ما يدل على فساد الدليل مع
المقارنة لا مطلقا بل عليه دلالة خاصة قول الشاهد أما ما يقال به من أن المنع بديهية
أولاً فمع هذا الاستدلال في كونه القول بدخول البداهة في الشاهد بتعسف لا نقول
لأنه دلالة في علة ذلك أصلاً بل فيه دلالة على خلل وأدلة كانت المقارنة داخل في مفهوم
الشاهد لكان ذلك المقارنة في قوله أما ما يقال به شاهد كافي في ذلك
هناك إنما ليس بدخول في مفهوم الشاهد نعم فيه دلالة على أن المقارنة داخل
في مفهوم الشاهد النقض وقد عرفت ما في **قوله** والشاهد عندهم إشارة إلى رد كونه
القول المذكور أن لا يكون المنع الموجب بديهية منافية واحداً لا يلزم من كونه البديهية
داخل في الشاهد كونها داخل في الشاهد أيضاً بل لا يلزم من كونه المنع الموجب بديهية
منافية وإفان الذكر اللفظي مع مفهوم الشاهد على ما يدل عليه تقريره بما يذكره كونه
المنع بخلاف الشاهد كما في القياس عليه قياس مع المفاوئ نعم لو ذكر البديهية
مع المنع بما يقال مثلاً لم يبدى لم يكن المنع منافية وأما ما يكون منافي مع الشاهد **قوله**
ولا يخفى أن بديهية إشارة إلى رد قوله وأن لا يكون الشاهد محض الآخر وحاصله أن

ان القول المذكور لا يستلزم عدم اختصاص الشاهد في القسمين المذكورين فانما يرد
فشا الذليل داخل في بدية القسم الاخير فانما دلالة الاستلزام الذليل خلاف
ما يحكم به باده العقل في الصورة المذكورة حاكم بفقد الدليل والذليل يستلزم
خلافه بوجه آخر فانما دلالة الاستلزام في الصورة المذكورة في كونها خلاف ما يحكم
به بدية العقل فتلك البداية دلالة في استلزام الدليل في ذاته وهو القسم فلا
يلزم عدم اختصاص الشاهد في القسمين المذكورين **قوله** انما الحكم المذكور اشارة الى رد
آخر لقوله وانما لا يكون الشاهد محمدا حاصل ولين تركنا عما ذكرنا من ان بدية فشا
الذليل داخل في استلزام فشا آخر فالاستلزام المذكور غير وارد في الحكم المذكور اي الحكم
الشاهد في القسمين المذكورين **قوله** ولا بد من نقض الحكم الاستلزام من تحقق مادة
النقض وتحقيق مادة الفرض اي الشاهد الذي هو بدية فشا الذليل غير معلوم بل هو
محتمل اصله فلا يرد به النقض على الحكم المذكور ويحتمل ان يكون قوله على ان الحكم
اشارة الى دفع اصل الاستلزام غير وارد في الحكم المذكور اي حصص من الدليل في النقض الاجراء
والمطابقة **قوله** فلو بدو نقض من تحقق مادة النقض وتحقيق مادة الفرض اي منع الدليل
الذي يكون عدم صحة محققا بدية او لبا غير معلوم بل هو احتملا عقلي ومحتمل جواز فلو
استلزام هذا **قوله** قد يكون من ذلك السبب بعبادة الشارع ان يقول بما يجده من رد دا
في مجموع الا انه اخذ هذه العبادة باختصاصه والاشارة الى ان السبب للشك
ايضا ان ياتي بهذه العبادة المختصة بالشاهد الواضح **قوله** من غير رد في بعض عنها
او في كل واحدة كاللحي الا ان يقال المراد ذلك بقضية ان النكرة في سياق النفي تفيد
العموم وكذا الاولى ان يقول ومن غير حكم الفساد واحدة منها اللهم الا ان يقال
وفي الرد كتابة عن الحكم بالحق او قد يكون من رد اعن مجموعها من حيث هو مجموع
حاكما بصحة كل واحدة منها او يقال الحكم بفشا الجز يستلزم الحكم بفشا
كل كاسي من الشارع وان كان مدخولا فيه عند المحقق فينا في الرد في
المجموع يقتضي عدم الحكم بفشا جزء منها ولذا لم يصرح بها **قوله** على فكل الحكم

بالف

بالفشا يعنى كما ان الحكم بالفشا يجوز ان يكون في مجموعها من حيث هو مجموع
غير حكم بفشا واحدة منها على التعيين كذلك يجوز ان يكون الرد ايضا في مجموعها
من حيث هو مجموع من غير رد واحدة على التعيين فان كلا منها في جواز العقل
سواء كان قوله في التقسيم غير حاصرا في تقسيم حال الناظر في مقدمته الذليل الى
الاقص من الثلثة غير حاصر **قوله** ولو سلم اي ولو سلم ان التقسيم على وان الصورة
المذكورة معلوم التحقيق لان المقسم ههنا محصور بما هو كثير الوقوع ولا شك
في ندرة وقوع الصورة المذكورة فلا يفتح في الخصم في اصل هذا الدفع بحج المقسم
وتخصيصه كما ان خاص الدفع الاول في التقسيم وتخصيصه بالاستقراء على انه
لا تقسم ههنا اي ولئن سلمنا ان المراد من النظر في مقدمته الذليل هو النظر مطلقا
كما هو الظاهر من الاطلاق لكن الحق من ارادة هذا الظاهر ليس تقسيم حاصرا حال الناظر
بل الحق من ارادة بعض الصورة ويؤيده ان من الظاهر المذكور الغرض من بيان المختلف
حصصهم كلام الخصم في الوظائف الثلثة المشهورة وذلك البتة بما ذكره الشارع
من الاحوال الثلثة فلما جاء في ذلك المذكور الصورة المذكورة كما لا يخفى وانما خبرنا
هذا منع لكون الظاهر المذكور تقسيما وما ذكر قد منى على تسليم فلو قدم هذا
الحال اوله كما لا يخفى **قوله** وايضا يجزى آه لا يخفى ان هذا الاتجاه مع قطع النظر عن
قوله على انه لا تقسم ههنا فانه قد ذكر جواب عن الارادة المذكورة سابقا غاية ما في
البيان انه يصلح ان يكون ذلك جوابا عن هذا الاتجاه ايضا ولم يفرضه ههنا اعتمادا
على ذكره فيما سبق على انه يمكن ان يوجد هذا الاتجاه على ذلك التقدير ايضا بان
يقال لا تقابل بين الصورة الاولى وبين الصورة الثانية من مجموعها مع انما ذكرنا
متقابلا بلين كما لا يخفى هذا فلا حاجة الى ما قيل ان هذا الاتجاه لا يحسم على ما هو
المتبادر عنه فهو منى على ما هو مذاق الشارع فافهم **قوله** لا تقابل بين القسم
الاول وبين شيء آه اي لا تقابل بينهما تقابلا حسنا فان وجود اصل
التقابل بينهما من اجل البدئية ويدل عليه قوله لا تقابل بين التقابل الوهمي

ان لا تقابل بينهما تقابلا كلياً كاملاً يقض ان المطلق ينحصر الى الكليات ان الحكم
 بعدم التقابل بين الاول والثاني انما هو باعتبار الشقين الاولين منهما وبين
 الاول والثالث باعتبار الشق الاول من الاولين استنادا الى الشرح في الحاشية
 حيث قال علم ان الناظر اذا كان حاكماً بنفسه بعض منها على التعيين يمكن ان يكون
 متزداً في بعض اخر منها كذلك واذا كان حاكماً بنفسه مجموعها من حيث هو مجموع
 وغير حاكم بنفسه واحدة منها على التعيين يجوز ان يكون متزداً في واحدة منها
 كذلك فظهر ان ملازم القسم الثاني والثالث يمكن ان يجمع مع القسم الاول وان
 كان بين الاثنين تقابل كما استناد اليه في الحاشية الاخرى حيث قال غير حاكم بنفسه
 واحدة منها لانه يجمع هذا القسم الاول مع الثاني ولا يخفى ان هذا الكلام مبني
 على فائدة التكرار في سياق النفي العموم بان قيد الواحد معتبر في القسم وهو حال
 الناظر في مقابلة الذي في اصل الكلام ان حال الناظر الواحد اما التزدي في المقدمة
 والحكم بالفرد في المجموع من حيث هو المجموع ويصح ما يكون المقسم نظراً او نظراً للناظر
 في المقدمة بالنظر الواحد واما التزدي فيهما بالحكم بالفرد في المجموع والمراد من هذا
 الواحد النوعية والمستحقة وجعل المقسم الناظر نفسه مما لا ينبغي فانه لا معنى لتقييد
 واما ما قد يقال ان الحاصل بعد اعتبار قيد الواحد فيه هو ان الناظر في مقدمة الذي
 من حيث النظر انظر واحد ثم يجد نفسه فاعلم ان لا يكون الا الناظر والمقسم
 هو الثاني لا الاول فافهم **قوله** لكن ياتي عنهما اي عن التوجيهين المذكورين ووجه
 الالباب انه لو قيد المقسم بالوحدة او قيدة الاقسام بالحقيقة لم يتصور اجتماع
 الثالث مع الثاني كما يتصور اجتماع الاول مع الثاني والثالث فيلغو التقييد
 المذكور **قوله** وما ذكره عطف على قوله لتقييد القسم الثاني ياتي عنهما ما
 ذكر في بيان حكم القسم الثالث ايضا **قوله** انما هو باعتبار اجتماع مع القسم الاول
 فلا يصح ان يجعل التفصيل حاكماً له **قوله** فيكون التصور ان المذكورين واسطة
 بينهما اي بين الاقسام الثلاثة غاية الاعتبار قيد فقط في القسمين الاولين وكون

المقدمة التي يجمع فيها والقسم الاول مع القسم الثاني واسطة بين الاقسام انظر فانما
 داخل في الثالث لا واسطة في سحر واسطتين بينهما بظهور التثنية اي بين القسمين
 الاولين وقد يقال ففيه شذوذاً لانه الشرح حيث قال في تلك الحاشية فيكون
 الامر المذكورين واسطة بين الثلاثة بانها انما تكونا واسطتين بينهما لا بين الثلاثة
 وفي اكونهما واسطتين بينهما مما لا ينفع في المقام شيئا بل القسم الثالث وغيره يكون
 واسطة بين القسمين الاولين في كل تقسيم عا، وتركنا احالة الى المقالة بصير في تمام
 لا محالة فانه يلزم من كونها واسطتين بين القسمين الاولين ان تكون في الاقسام
 واما ما قيل ان يمكن ان يكون الكلام مبني على اعتبار قيد فقط في الثالث ايضا
 فيتحالف ما هو صريح الكلام ولا يلزم **قوله** وغير حاكم بنفسه واحدة منها في القسم
 الثالث كما لا يخفى **قوله** فلا حاجة الى اعتباره ان اراد ان لا حاجة الى صلاح وجوه التوجيه
 ففيه انه عند التوجيه الاخير ففيه التوجيه لا يراه بعضها بعضاً واما ثانياً باظر
 الى التوجيه الثاني وهو التقييد بقيد فقط ان الاول **قوله** اللهم الا ان يقال ان الظان
 جواب عن النظر الثاني وجواباً عن النظر الاول ايضا **قوله** فيما سبق فله حاجة الى
 لاعتباره **قوله** واما ثالثاً فانه حاصله لا حاجة الى اعتبار قيد فقط في القسم
قوله التقابل بين القسمين الاولين بل يكفي عباده في القسم الاول فقط فانه يجوز ان
 لاعتباره فيه يحصل التقابل بينهما وفيه يجوز اعتباره فيه لا يحصل حسن التقابل
 والكلام فيه نعم لا يكون التصور ان المذكورين واسطة بين كل واحد منهما في
 القسم الثاني والاخرى في الثالث **قوله** على ان التبادر هذا التبادر مما لا شك فيه
 فانه اذا قلنا النظر في مقدمة الذي يجد نفسه حاكماً بنفسه المقدمة بعضها
 او كله فقط سياق الى الذهن ان يجد نفسه كذلك لا متزداً في المقدمة ولا حاكماً
 بالفرد في غير المقدمة وهو معنى قوله سلب الاول والثالث معاً لانهما
 مدحظة فيما قد يقال ان تبادر هذا المعنى منه من التبادر من سلب الاول فقط
 معابرة مع ان حاصل العبارة مطالب والمقابلة بالمتغير موجبة وحي

حين كونه قيد فقط في القسم الثاني مع سلب الثالث والثالث معا بناء على السداد
 نابض في القسم الثاني النقض بالاجمال مع ان السداد جعل النقض الاجمال احكاما الى
 القسم الثاني حيث قال وايضا يصح ان يبين بالدليل او التنبيه فيستلزم الحكم
 بنفس الجزء يستلزم الحكم بفصل الطراء وفيه هذا الجمل انما لا يصح على التقدير
 المذكور لو كان بكامله اجتمع الثاني مع الثالث وليس كذلك بل بوسط استلزام نفس
 القول فالاول عدم اعتبار فقط في الثاني كالثالث ففرج على كل النظرين
 الاخيرين ووجه الاول عدم توجه النظرين المذكورين اذ لا يلزم ترك بعض
 الاقسام في التقدير وجعل النقض الاجمال من احكام القسم الثاني وانما قال الاول
 دواء التصويب لما في التوجيه اما الاول فيما استدل به بقوله اللهم ان يقولوا
 الثاني فيجوز التفسير بقية فقط في القسم الثاني على سبيل الاول فقط واما خلاف
 التبادر واما استناده الى القول المشابو فاختار الطريقه او كونه الحكم بالفساد
 بدليل لا يتوجب على الغير كما ان مركب من الجهد والحديث فهو من الحكم لا يلزم طلب
 الدليل ايضا الحكم لا يلزم طلب الدليل في محل نظر تام فان بعد البتة على الخفاء محله يمكن هنا
 متى يمتنع الملازمة وحاصله منع الحكم بعدم الملازمة مستند بالبنا المذكور فيما قد يقال ان
 عدم الملازمة ولو بعد البنا المذكور فلا يخفى لا يفيد في المقام شيئا على ان صح
 عدم الملازمة في المقام لظاهر ذلك وجهه للتسليم والاشيان بالعدو واما ما قاله
 ذلك القائل من ان قوله المحشي في استناد البنا الى الحاشية من ان الحكم لا يلزم طلب
 الدليل محل تام ليسر عما ينبغي به هو فاسد قطعاً لا يدل على ان معنى
 قوله الحكم لا يلزم الطلب ان طلب الدليل من جهة الحكم غير ملزم وليس كذلك لان
 الطلب من جهة الحكم ينافي الحكم انتهى وفيه ان سلب الدليل هو قول المحشي
 عما ينبغي لما عرفت وقوله بل هو فاسد قطعاً ومما ذكره في الاستدلال
 عليه من الدلالة المذكورة ثم ايضا بل لودل على ان الدال على ان الطلب به وانما
 المذكور غير ملزم وانما على انه من جهة الحكم غير ملزم فلا على ان القول بان الطلب من جهة
 الدليل

الحكم غير

الحكم غير ملزم فلا على القول بان الطلب من جهة الحكم غير ملزم مع الاقتصار في قوله
 ان الطلب من جهة الحكم ينافي الحكم محل بل الظاهر كذلك في صورة اجتماع المنع مع
 الاستدلال كما في صورة الغصب على ما في شرح المسعودي حيث قال ان الغصب
 هو المنع مع الاستدلال كما اذا قال المعلن الزكوة واجبة في اعيان مسأول
 النضر وهو قول البتة عليه السلام في اعيان ذكوة وكل ما بينا ولا النضر هو جاز
 الارادة فيكون ارادة محل النزاع متحققة جازت الارادة فيكون ارادة ويقول ان
 الست لا يلزم ان ارادة محل النزاع متحققة بل هي ليست بمتحققة لانه لو تحققت
 لتحقق مع جميع لوازمها وهو بطل بالدلائل الدالة عليه قوله على ان ذلك لا يبي
 المشاكلة الى الحاشية مني على اعتبار قيد فقط في القسم الثاني فانه لو لم يفتقد
 فيه لاجتماع مع القسم الاول كما مت وجحجوزا فيكون طلب الدليل بالنظر الى المقدمة التي
 ترد فيها لا بالنظر الى المقدمة التي حكم بنفسها حتى يقال انه لا يلزم الحكم طلب الدليل
 قوله الاول ان يقال وجه الاول ولو بان استلزام الحكم بنفس الجزء الحكم بنفس الكل
 بخلاف استلزام نفس الكل وانما قال الاول دواء التصويب لما في التوجيه
 الآتي وايضا يمكن ان يقال ان استلزام الحكم بنفس الجزء الحكم بنفس الكل اما
 بطريق النظر والاستدلال كما يقال كلما كان الجزء فاسداً كان الكل فاسداً لكن الجزء
 فاسداً فالكل فاسداً في اولوية ان يقال ان في الجزء يستلزم نفس الكل بالنظر
 فاستلزام نفس الجزء نفس الكل في نفسه لا يكفي في نفس الطلب بالدليل والسبب
 كما لا يخفى والملازمة فيه بل لا بد من العلم بذلك الاستلزام اللهم الا ان يقال الملازمة
 مني علم العلم بذلك الاستلزام فانه من علم لزوم امر لا ضررهم ثم علم وجود
 حصوله من علم العلم بوجود اللازم بالضرورة كما تقر في محل ثم لا يخفى ان
 في الدليل استلزام الحكم بنفس الجزء الحكم بنفس الكل واستلزام نفس الجزء
 في الطلب لا يكفي في النقض الاجمال بل لا بد من شاهد خارج وهو ما اختلف
 او استلزام الدليل في الآخر كما سيحكي وكونه الاستلزام بين المذكورين من

فاد الحكم

عن هذا القيل محل نظر فقوله الش في يكون نقضا لحيثنا ما قبلنا في قوله وفيه الاستلزام
 ثم بعد فانه لا يمكن في الحكم بفساد الظاهر الحكم بفساد الجزء مع العلم بالجزئية بل لابد من العلم
 باستلزام فساد الظاهر ايضا وهذا مع قول بعض الافاضل الجواز ان لا يكون فساد الكل
 لازما بفساد الجزء الاضطر بفساد الجزء انتهى ويمكن الجواب عن هذه المنه بان يقال المراد من
 استلزام الحكم بفساد الجزء مع العلم بالجزئية استلزام الحكم بفساد الجزء من علم لزوم فساد الظاهر بفساد
 الجزء وهذا القدر من استلزام الحكم في المقام في الحصول المرام **قوله** بطريق النقض والاستدلال
 وحاصله ان الحكم المذكور غير مستقيم لانه الصورة المذكورة من الباطن الموجبة من طرف الخصم
 من دليل المعلوم انما خارجة عن الاقضية وحاصل الجواب المشار اليه بقوله والفقهاء بان
 غصبيه ان الصورة المذكورة ليست من الباطن الموجبة وقوله في يكون الجواب الاول
 ان يقول وانه الجواب منه حتى تدخل تحت الظاهر ليس على ما ينبغي اذ الظاهر نقض اجماله
 على استدلال المنه المذكورة وبغير موصية كذا قال بعض الافاضل وانت خبير بان لا يلزم
 قوله الا في علوم الجواب بطريق المنه جاز تقدير الرد استدلالا ولك ان تقول ان الظاهر
 الرد المذكور ايضا من غير ان يكون المنه من قوله لو لم يكن منك الاستدلال وهو قوله لكن هذا
 ايضا لا يلزم قوله الا في قرئه بطريق النقض الاجمال والحاصل ان كلامه ههنا لا يخرج عن
 الاضطرار **قوله** بطريق في حاصله ان الحكم المذكور مع كفاية الصورة المذكورة من جهة المباحث
 من طرف الخصم على دليل المعلوم انما خارجة عن الاقضية **قوله** فيكون الجواب استدلالا
 اي اثباتا للخصم اعم باقائه الدليل عليه بان يقال الحكم ثابت لان المقسم الحكم الخصم
 على قانون التوجيه في دليل المعلوم وهو منحصر في الاقضية المذكورة واما الصورة
 المذكورة فغير داخل في المقسم لكونها غير موجبة فلا يضر وجها عن الاقسام
 وحاصله تحرير المقسم على وجه لا يتوجه عليه المنه المذكور وقد يقال فيكون الجواب على
 هذا التقدير ابطال الاستدلال فحاصله ان ذلك الاستدلال لا ينافي غير موجبة والمقسم
 كلام الخصم على قانون التوجيه انتهى فتأمل فان الجواب استدلالا كما رده بالنقض
 الاجمال **قوله** او قرئه او يقال قرر الاعتراف بطريق النقض والاستدلال كما هو الظاهر

بالنظر

لكن حمل الجواب المذكور على المعارضة لا على المنه في حاصله ان الحكم مستقيم بالمقسم
 الخصم على التوجيه **قوله** كما هو ظاهر جاز في محل نظر **قوله** قرئه بطريق النقض الاجمال
 تقرير على كلا التقديرين **قوله** جاز تقدير الرد استدلالا اي اثباتا للمقدمة الميم بال
 استدلال على من يرضى بقصصا كما يقال للصورة المذكورة موجبة لانها لو لم
 تكن موجبة لم تكن النقض بالمعارضة ايضا موجبة لكن التالى بطا فكذا المقدم
 وجهه ابطال الاستدلال كما جعله غير بعض الافاضل يسريده فانه الاستدلال المذكور
 ليس بمسأ وكما لا يخفى وابطال الاستدلال غير المساو ومفيدة كما سيجي **قوله** ايضا
 اي كما جاز تقدير نقضا اجماليا كما هو الظاهر من الشوق وفيه النقض الاجمال استدلال
 فلا يكون حديدا ويمكن ان يقال ان معناه كما جاز تقديره استدلالا على التقديرين المذكورين
 في الجواب **قوله** يخبر على التقديرين اي على تقدير كونه الرد نقضا اجماليا وعلى تقدير كونه
 استدلالا ما يقال الفصيح غير جاز ان عند الضرورة وفي النقض والمعارضة ضرورة آه
 وفي كيفية على تقدير كونه الرد نقضا اجماليا خفاء فاحاصل ذلك النقض ان الدليل
 المذكور جار في النقض والمعارضة مختلفا عنه حكمه معناه والمشهور في الجواب عن
 مثل هذا النقض انما منعه الجواب واقام منه التخالف وهذا الجواب لا ينطبق على شئ
 منها لكن ذكر في الجواب آخر وهو اظهار المانع من ثبوت الحكم فمادة التخالف
 وهذا الجواب من دلائل القيل فتقريره اننا انما الدليل عدم المنه بالاستدلال
 المذكور جاز في النقض والمعارضة والحكم مختلف لكن ذلك التخالف ليس في الدليل
 بل مانع من ثبوت الحكم وهو ضرورة المجتبه الى النقض والمعارضة **قوله** وبما لا يعلم
 حبل دليل المعلوم على سبيل التعيين بل يعلم خلا لا على سبيل التعيين ويحكم بفساد
 لما عنده من الدليل فلو لم يجز النقض والمعارضة لفات هذا بالطريق بل يضطر
 الى قبوله ليل بطلان من عنده بمقتضى استحسانه ايضا بل فيضطر الى اعتبار النقض او
 المعارضة بخلاف الصورة المذكورة لانه لا فرق في اعتبارها لا كما كان مع المنه مع
 الذي يقوم دليله على فساد تلك المقدمة فلا يفوت ذلك بالطريق هذا وانت خبير بان

الاضطرادى اعني النقص والمعادى من سبب من امكان المطالبة على الشيء ليل فيجوز
 في صورة النقص والمعادى ايضا المنع مع الشذوذ في الاضطراد فيسبب ايضا قول
 وفيه ان هذا التاميم اذا لم يعلم التاميم اقول يمكن ان يجلب عنه بارة مراد الفاتحة المتأ
 د بما يكون بحيث يوجد عنده دليل يدل على خلل دليل المعلق على سبب التاميم سواء وجد
 عنده ما يمكن به بيا خلل ذلك الدليل على سبب التاميم ايضا ولا فهو مبتلا بالحقيقة يضطر
 الى النقص والمعادى فيلزم يعتبر لفناء الامر من تلا الحقيقة وان كونه بحيث يمكن
 له بيا خلل دليل المعلق على سبب التاميم ايضا فهو امر آخر لا ينبغي شيا في مقام الامر
 الاول وهذا بخلاف الصورة المذكورة لانه لا ضرورة في اعتباره ويمكن ان يقال ايضا
 ان اجتمع المنع مع النقص والمعادى فيجوز ان يكون المنع ايضا في صورة النقص
 بعد المنع والمطالبة من المانع كما التقوية في بيان الخلل في دليل المعلق وشارة الى ان
 لو دفع المنع ليجب عليه هذا المحذور وايضا يجوز ان يكون النقص والمعادى بعد المنع والمطالبة
 غير مقبولة عندهم بغير ان لا يصح الجواب عنه بمنع مقدس دليله او بنقص دليله فقط
 كما ان الصورة المذكورة لا يجوز عندهم بهذا المعنى كما صرح به بعض الفضلاء فليست مثل
قول التمام الا ان يعتبر اضطراد البيا لا يخفى ان هذا الاعتبار جحد والظاهر ان كلام القائل
 ولعل التصدير بقوله التمام اشارة الى ذلك ثم اضطراد البيا وظيفه لفظية لا عقلية
 فيعتبر ارباب العلوم العربية في بيانهم مناسبا الى الفاظ بعد وقوعها على شيء مخصوص
 دواء اصحاب العلوم العقلية الذين لا يقنعون في مناشئهم بالظن والامارة فهو غير
 مفيد في هذا المقام وانما قيل من انه يجوز ان يعتبر في مثل هذه المقام ايضا اذا كان الاصل
 الجواز ثم طرأ عليه عدم الجواز لفرض من الاعراض وهذا كذلك لا الفصحا في
 نفسه كمنهم اصطلاحا على عدم سماع البيا بعد عن المرام كذا في التلويح فقيه
 القول بالاضطراد وظيفه لفظية اه منافقة في الا الجواب فيها كنية بالجواز ليس في
 محله ولو قرأ ما قيل على سبب الاستدلال فنقول على جواز الاعتداد على التقدير
 المذكور ايضا فان علمه المرد ما دام باقيا كما عدم الجواز طاريا وكو الصورة

قاعدة الجواز في بعض المواد لا يستدعي الجواز في بعض المواد لان النقص جاز في نفسه بغير
 محال النزاع في هذا المقام على ان لو ثبت اصل المرام وهو الاضطراد في المحصر كمنهم اصطلاحا
 فيه انما اصطلاحا عليه هو عدم سماع الغيب في ان لا يجلب عنه منع مقدس دليله
 او بنقص دليله فقط لا بغير ان لا يسم ولا يجلب عنه اصل بل يجلب على المعلق ان يجلب عنه
 باسبب مقدمة بالاتفاق كصرح به بعض الافاضة في شرح الرسالة البرهانية في
 الادب وبالحكمة اعتبار اضطراد البيا ههنا مما لا يمكن من جوع ولا يفي عن شيء في
 ان لو جاز ذلك لا اعتبار ههنا لجواز الاستدلال على بطلان المقدمة المعينة ايضا قال
 بعض وفيه اي في القول بان يعتبر اضطراد البيا اعترا في نفس الدليل لان مراد النقص هو النقص
 بصورة الاجتماع وهذا تسليم لتخلف المتع مع عدم الفهم للجزئية التي فتأمل في
 الاخبار بان فيه يلزم توقف الشيء على نفسه كما صرح به ابو طالب سابق من انه صحة الدليل في عبارة عن الاستدلال الذي
 كذا قال بعض الفضلاء لكن يجوز ان يفله وجه لتخصيص المنع بمقدمة واحدة منها يمكن ان يقال استلزام الدليل
 انه وجه لتخصيص ظهور ورود المنع عليها بخلاف غير من المقدمة **قول** تأمل في سماع الان
 من قول ان الاستلزام مما لا يتوقف عليه صحة الدليل قطعا **قول** لان الاستلزام اه قيل
 في نظر لان الاستلزام بعد الصحة فكيف يتوقف على صحة الوقوف عليه لا بد ان يكون
 مقدما على الوقوف وعموم التوقف العلم لا يسمع ولا كما الاستلزام العقلي
 واجيب بان المراد بالتوقف هو الوقوف بالمنع الاعم وهو لولاه لا منته لا بالمنع
 الاخص وهو عدم حصول الوقوف عليه وانما ما نقل عن ابي طالب من ان الصحة **ال** بعد حصول الوقوف
 عين الاستلزام فيلزم توقف الشيء على نفسه في دود بانها امران متغايران
 ضرورة ان الاستلزام يوجد بدونه والصحة في الدليل المركب من الكواذب بل الصحة
 عبارة عن اجتماع الشيء اضطراد صدق المواد والاستلزام عبارة عن الاستدلال فيهما
 متغايران ثم الظاهر ان الوقوف في تدبير المقدمة على الوقوف بالمنع الاخص ضرورة
 ذلك الجواب والحجج على المعنى الاعم فاجب بما اجاب فاختار بما هو الواجب
 في هذا الباب والله اعلم بالصواب **قول** اما الثالث فظلال الصياغة الى امر آخر مستلزم

دليله

الاستلزام الدليل

لعدم كفاية ذلك المقادير في الاستدلال **قوله** والركب من السبب وغيره لا يكون سببا ولا
 يكون سببا فله يكون المجموع مستلزما للمدعى مستلزما للسبب المستبته فيكون الدخول في الدليل
 بالاجتماع مقتضاها مستدل ودخل فيه بان غير مستلزم للمدعى بمجموع الركبة
 غير مستلزم له مستلزما للسبب المستبته وبهذا التقرر يظهر انه لا يرد عليه ما قيل انه
 لا يثبت بما ذكره مجموع الاول الدخول في الاستدلال لان عدم كونه الركبة منهما
 سببا غاية الامر سببا لا يقتضي عدم كونه ما ينضم ذلك الركبة من السبب مستلزما للطلوع
 ان يكون ما ينضمه لكن بر عليه هذا يقتضي مستلزما للمجموع في الدليل وعدم كفاية استلزام الجز منه وهو
 غير ظر بالاشتغال بالدخول في استلزام المجموع من قبيل الاشتغال بالبحث واتاما
 قال ذلك القائل من انه لا مانع في استلزام الركبة ايضا فان القاعدة المقررة عند الطال المجمل
 ففقدان الظاهر ليس مطلقا الاستدلال بل في الاستدلال بالاستدلال السبب المستبته
 الظاهر هنا بناء على القاعدة المذكورة ليس من هذا القبيل واعتذر من ايضا على المحسني بان
 الركبة من السبب الثام وغيره يكون سببا وجيبا بالاجتماع لا يطلو عليه سببا وان كان
 كما في وجود المعلول لانه الركبة من الداخل والخارج فيكون حاصل الدخول ان هذا المجموع
 ليس مستلزم وكما الاستدلال موجودا وردها بالاجتماع يطلو عليه ان سبب
 والقياس على الركبة من الدخول والخارج فيا كسر مع القاروق فتا **قوله** وايضا
 يمكن او عن اصل الاعتراض وقد اجيب عنه ايضا بان كل واحد منها يقتضي اجبا وان لانه
 ابطال الدليل بنفسه معين من الخصومة تصوره اذ دليله هذا مستلزم على
 مستدل او محتاج الى اخره مقدمة اخرى فيه او هو غير مستلزم للمدعى في كل
 دليل هذا شأنه فاسد انتهى وانتهى خيرا كل فساد لا يصلح ان يكون هذا للتفرض
 الاجمالي اعلى يكون الاستدلال على الاستدلال فسادا محليا **قوله** فخر خارج عن المقسم
 وهو كلام الخصم في دليل المعلق **قوله** على تلك الدعوى في هذا اوجه الى الجوابين السبب
 بطريق التزديد والاكساف سدا للباب جميع الطرق على السبب **قوله** لو لم يكن مما يتوقف
 اوفيه نظرا في نفس الدليل والدلول ليس ما يتوقف عليه صحة الدليل مع التوقف فيها
 ان الدخول

ليس بخارج عن المقسم التزم الا ان يقال المعنى ان عدم كونه تلك الدعوى نفس التزليل
 او المدلول فلا يلزم ان يكون مما يتوقف عليه صحة الدليل ايضا لانه الدخول فيها خارجا عن
 المقسم **قوله** ولان انما يخرج الجواب الذي ذكره الشافعي في قوله والقول بان من قضا
 افعلى هذا التوجه بان يقول لانه ذلك الجواب انما هو الدخول في الثلاثة من قضا متعلقة
 بتلك الدعوى فان كانت تلك الدعوى مما يتوقف عليه صحة الدليل فالدخول في قضا
 حقيقة واخذ في المقسم ان لم يكن فخر من قضا مجازية خارجة عن المقسم في رتبة على ذلك
 الجواب ما ذكره من الرد اصله فانه مبني على حمل مراده على ان من قضا حقيقة **قوله** انما يتوقف
 بالقياس الى ان يقتضي مقدمة الم قبل اراد ان قوله هذا السند مساو للمنع مجاز في النسبة
 والمساواة مساو لنقيض المقدمة الم المكسبة بين المنع وبين تلك المساواة ان المنع كان
 مكافئا لما انتق فتأمل وانما قيل من ان نقيض المقدمة الم هو مفهوم المنع فليس شيئا
 لا يخفى ثم ان اعتبار المساواة بالقياس الى نقيض المقدمة الم يقتضي ان لا يسقط السند الذي
 هو نفس نقيض المقدمة المة سند مساو للمنع مع انه احق بان يستلزم بذلك يقتضي ان يكون
 ذلك خارجا عن قضا السند **قوله** بالمعنى المشهورة وهو المساواة بحسب التحقيق
 والوجود لا بحسب الصديق والمحقق **قوله** تعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة المة ففي قولنا هذا
 السند مساو للمنع او مساو لحق المقدمة المة اعلم انه في صورة السند المساوي يمكن
 السند لوجه له سند اخر اخر او مساو مساو او مساو اعتبارا للتساوي بالنسبة الى نقيض
 المقدمة المة او بالنسبة الى خفاءها لا يخفى في قولنا منقضا مساو السند ان لا يكون
 للمنع سند اخر ومع الاغمية ان يستلزم السند مع المنع وعدمه ومع الاخص ان يكون للمنع
 سندا اخر غير هذا السند ليس بشي فان مثل **قوله** الذي بناه المنع عليه اشارة الى وجه
 اعتبار النسبة بين السند والمنع بالقياس الى خفاء المقدمة المة دفن لتوهم انه لا فرق
 له في خفاء المقدمة المة مما لا تعلق له بالمنع ومجيب بان له تعلقا تاما فان
 بناء المنع عليه وقد يقال اشارة الى السبب الباعث لذلك البعض على هذا بخلاف
 وتصبح هذا الجواب على ما هو المعبر عنه عند الجمهور انتهى فتأمل ثم ان على هذا

ليس

الاعتبار ايضا يكون التسمية قولهم السند مساو للمنع مما ذكره سواء كان نقض
المقدمة المماثلة ولا يخفى مع ذلك واحد من التسمية الثلاثة يعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة
المساوية كما منع نقض المقدمة المماثلة ايضا ولا يخفى صوابه لا يعتبر وجود المساواة
وسائر التسمية بالقياس الى النقيض ولا عدمها فاذا كان السند مساويا بالقياس
الى النقيض ايضا ولا وكذا الظلام في العدم والخصوص وانما خبره انه اذا كان السند
مساويا بالقياس الى الخفاء ولم يكن مساويا بالقياس الى النقيض لم يقدح ابطال ذلك السند
اذا يلزم من ابطال اثبت المقدمة المماثلة الذي يجب على العقل وايضا اذا كان مساويا بها
لغيره الى النقيض ولم يكن مساويا بالقياس الى الخفاء يفيد ابطاله اذ لا يلزم منه ان
المقدمة المماثلة قد يصح القول بان لا يرد في السند الا اذا كان مساويا للمنع كما لا يخفى
قوله ان الطائفة السند من قبيل التصديقات ويؤيد قولهم ان طائفة السند اما على سبيل
المنع ولا على سبيل التيقن بالدليل والتسمية الى اذ ما قالوا فان هذا القول يقتضي ان يكون
السند من قبيل التصديقات كما لا يخفى وكذا اعتبارهم التسمية بين وبين المنع بالمعنى المشهور
في التسمية بين القضايا كما مر وبوجهه ايضا نسبة الابطال اليه لان الابطال هو بقاء البطلان
والبطلان هو الكذب وهو لا يتصور في التصديقات وانما قاله بعض الفضلاء ان السند
يقوى المنع انما ينبغي لا يورد الى ما يشعر بالتردد فلا يكون من قبيل التصديقات ولا يقتضي
الانتهى فحينئذ ان كونه ما يقوى المنع لا ينبغي كونه من قبيل التصديقات ولا يقتضي ان يكون
من قبيل التصديقات اذ لا يجب ان يكون المقوى متصوفا بالتصديق وقوله لا يورد الى ما يشعر
بالتردد وان اراد ان لا يورد الى ما يشعر بالتردد بالمقدمة المماثلة فليس غير مفيد اذ لا يلزم
منه ان يكون نفس السند من التصديقات اذ لا مانع من اعتبار التصديق بالتردد في المقدمة المماثلة
وان اراد ان لا يورد الى ما يشعر بالتردد في نفسه فهو كذب جرح بذكر ما يورد في صورة الدليل
ايضا وانما قال الطائفة السند اولا احتمال ان يكون السند جوازا في القضية المذكورة في السند
لا في نفسه كما يدل عليه قولهم لا يجوز ان يكون كذا وما يورد في موافقه الجواب من قبل
التصديق وخفاء المقدمة آه اي وان الطائفة خفاء المقدمة المماثلة من قبيل التصديقات

كما لا يخفى

كما لا يخفى فاعتبار التسمية بينهما ليس على ما ينبغي فانه لم يعمد اعتبارها بين التصديق
والتصور اذ النسب انما يعتبر بين التصديقين او بين التصديقين وما قد يقال ان
اعتبار التسمية بالمعنى المشهور في التسمية بين القضايا بينهما كما اعتبر صاحب الجمل قال
ليس على ما ينبغي ليس على ما ينبغي في التسمية الا ان يرجع آه كما يقال المقدمة حقيقة **قوله**
وابطال موجبه الظان على اطلاقه اى ابطاله موجب سواء كان بطلان اقامه دليل على المقدمة
المماثلة او بعد الاقرار فانه على كلا التقديرين يتولد له الابطال انما في المقدمة المماثلة الا ان
يكون على الاول تأسيسا وعلى الثاني تأكيد كما لا يخفى **قوله** ايضا اى كابطاله وفيه إشارة
الى ما قلنا انهما من اقولهم وابطاله موجب على اطلاقه فافهم **قوله** ينبغي ان يكون من قبيل
المساوية والمساوية لنقيض المقدمة المماثلة بالضرورة كما هو المقرر في كلام صاحب الجمل
وهو الفاضل المعصوم وانما خبره بالضرورة ان السند لا اعتمد من المساوية والاخف في المقام على
المساوية ليس على ما ينبغي واعتذر عن المحنى فيما نقل عنه صحتها بما مر من السند انما
ذكر في السؤال والجواب على سبيل التمثيل ضرورة ان السند لا يخفى ايضا معارضه الدليل
المعلل **قوله** يكون معارضا قد يقال لا ينبغي بعد اثبات المقدمة المماثلة ان الدليل كسند الحقيقة
فلا يتصور التعارض ولو سلم فلا يصدق عليه تعريف المعارضة وايضا الظاهر وفيه نظر فان
اثبات المقدمة المماثلة بالدليل لا ينبغي السند فهو باق في حاله كما ان دليل المعلل عند
الكشاف لا يكون تافيا للدليل المعارض واللامحسب الى الجواب عن المعارضة وايضا الظاهر
ههنا هو بعد اعتبار تعارض السند وتل اعتبار السند كما لا يخفى بعد ذلك الاعتبار
وتصوره بصورة المعارضة بادي في تغييره يصدق عليه تعريف المعارضة فلا بعض
الافاض ان المعارضة انما يكون بالدليل وهو من قبيل التصديقات وكوبه السند من
قبل التصديق ثم انتهى وترما فيه فذكر **قوله** اى الابطال ان السند
انما يكون مقدمة من مقدمة دليل المعارض ولا يجوز ابطال المقدمة في مقابلة
المعارضة اللهم الا ان يرد ابطال الدليل انما يجوز من السند للمعارضة او يبنى
الكلام على تحوير الغصب او يختص بالسند الذي يكون صورة الدليل **قوله** من

من حيث انه مساوي للمنع اه اشار الى جواب السؤال عن طرفهم تقرير السؤال
 ان يجوز ان يكون مرادهم انه لا يمنع السند من حيث انه سند فانه لا ينفع فيما يجب على
 المعلن من اثبات المقدمة المنة وانما من حيث انه معارض فلهذا من دفعه وحاصل
 الجواب انه لا يجوز ان يكون مرادهم ذلك لان دفع السند بالابطال ايضا من حيث انه سند
 لا ينفع فكلاهما من حيث انه سند مشترك في عدم النفع ومن حيث انه مشترك
 في النفع فتجوزهم الابطال دون المنع يدل على ان مرادهم ليس ما ذكر بل مرادهم ان منع السند
 لا يجوز اطلاقه من حيث انه سند متعلق بكلام التقيضين **فوق** وفيه نظر حاصل قيا كسر
 منع السند المساوي وابطاله في صورة افاضة المعلن دليل على مقدمته المنة على ابطاله
 في صورة اثبات المعلن المقدمة المنة بذلك الابطال قيا كسر مع الفارق في الثانية
 اه صحت الحاجة الى اعتبار المساوي في الجملة والاول فانه لا حاجة للمعلن الى اعتبار كون السند
 معارضا **فوق** يحتاج الى اعتبار ذلك الامر الزائد في المساوي **فوق** فانه لا حاجة الى
 اعتبار كون السند معارضا لذلك في ان اراد انه لا حاجة الى اعتبار ذلك باصلا
 فهو م فانه لا حاجة في دفع الاشكال بالظن من اول الامر حتى لم يبق للشاغل مجال لان يعتبر
 ذلك ويجعل السند المذكور معارضا لدليل المعلن ودفع الاشكال بالظن من اول الامر
 متابع فيما بينهم ومنه الاجابة عن الاسئلة المقدمة ولونهم ما ذكر وهو انه لا على
 ان تلك الاجوبة ليست بموجبة وان اراد انه لا حاجة الى دفع في اثبات المقدمة المنة فهو
 ايضا م فان مجرد اقامة الدليل عليها غير كاف في اثباتها كما اشار اليه صاحب
 فديقال وهو الفاضل العصا حيث قال يجب ان يجزى في السند الذي هو ملزوم
 لتقيض المقدمة المنة بعد اثباتها بالنع او بالابطال اذ لو لم يدفع لم ينفع الاستدلال
 على المقدمة لوجود معارضا انتهى ولو سلم ذلك فعدم الاحتياج في اثبات **المقدمة**
 المنة غير مفيد في المقام كما لا يخفى **فوق** كما يدل عليه تقابل النفي اه اشارة الى قرينة
 صادقة عن ارادة المعلن الحقيقة والقرينة معية للمعلن الجوزي فالتقابل معية والخم
 صادقة **فوق** منع المنع الظاهر ان منع المنع غير مقبول ولو بالمنع الجوزي المنع هو

الظليل من غير مقبول على ما ذكره مستدرك في المقام ومن فضول الطلاب **فوق** فلا
 يتجه ما ذكره في الحكمة لكونه مبني على ارادة مع الحقيقة للمنع **فوق** اي اشارة الى ان
 من هذا التفسير صرف العبارة من طارها وعمومها وتخصيص الجواب ببعض **الاجاب**
 ليس دفع ما اشار اليه الى الحقيقة يمكن لا يخفى ذلك كما تعارضه وحاشا ان يثبت المقدمة المنة
 فليجعله المعلن في مقابلة المنع اذا كانا غرضهما تمام تعليل كاه ان تمام مقدور الحسنى يتم
 تعليل لا مطلق الجواز اذ لا يكون الا تمام مقدور والفاخر لا يجب عليه ذلك الا بشا بل يصير
 المعلن ملزما من المانع فيسكت او كما مقدور له لكن لم يكن فرضه متعلقا به في ايضا لا يجب
 عليه ذلك الا بشا بل يجوز ان يستقل من ذلك بالتعليل الى تعليل آخر او الى بحث آخر لفرض من ان
 غرضه ومن قبل انتقال الى تعليل آخر **فوق** **فوق** من لا غرض له كما في قصة الخليل
 عليه السلام حيث قال وان الله يأتى بالشمس من المشرق فأتت بها من المغرب بعد قوله فأتى
 التوجيه وبميت فان الجهة الاولى وهي دنى الذي يجي وبميت كانت ملزمة لكن لما عارضه الدليل
 بان يقول انا احبب واميت وخاف الخليل الاشياء والنسب على القوم استقل على ذلك لا يكون
 فيها شبهة وهو قوله ان الله يأتى بالشمس من المشرق فأتت بها من المغرب **فوق** بانه لا يصلح
 للتسمية لانه لا يقوى المنع بزعم المعلن انه مبين للمنع سواء كان مبينا في نفس الامر او بنعم
 المانع ايضا اول هذا الدليل يخرج في المساوي وغيره والخلاف الواقع بينهم بانه يخرج
 في المساوي ام لا الظاهر لفظي **فوق** في حذانه اي مع قطع النظر عن سنده وعن مشا
 وغير ذلك فانه لو اعتبر الاول لكان من قبيل الدخول الاول ولو اعتبر الثاني لكان من قبيل
 الابطال لانه في المقدمة المنة والحاصل ان الدخول فيه بانه في حذانه مع قطع النظر عن
 الحقيقة المذكورة غير مستقيم من قبيل الانتقال الى بحث آخر اذ لا تغلق له بهذا الاعتبار
 بالبحث الاول الذي هو حفظ المدعى **فوق** وهذا التفسير ظاهرا ماقا له بعض الافاضل
 من ائمة كونه من قبيل النقل الى بحث آخر في القول بان ابطال السند المساوي
 انبأنا المقدمة المنة ليس على ما ينبغي فاذ ذلك القول انما هو بالنظر الى اعتبار **فوق**
 مساوية كما يدل قول المحقق في سبق ولا شك ان ابطال السند المساوي **فوق**

المقدمة المنة يحتاج الى اعتبار ذلك بالحق وانما وظاهر ايضا ان هذا الدخول غير مختص
بالسند المساوي اذ ليس هذا الدخول بالقدمة المنة حتى يختص به فيما في الرسالة الى
الحسينية ان هذا الدخول مخصوص بالمساوي محض **نقول** وكذا الدخول فيما يذكر لتوضيح
السند بانه لا يصلح لتوضيح السند بانه في حد ذاته غير مستقيم واعلم ان القليل
في هذا الدخول الثلثة يكون مدعيا وشارعا في البحث **الجديد** وحاصله ان الدخول
الثلثة والتذكير باعتبار المذكور واعتبار كل واحد منها قال بعض الافاضل ان خير
بان حاصل الدخول الاول ليس ما ذكر وهو ظاهر انتهى اقول يحتمل ان يكون مراده ان حاصل
ليس ما ذكر لانه ليس فيه تسليم النسخ بل عدم صلاحية السند للسندية يقتضي عدم تسليم النسخ
لا ساره عليه والجواب بان عدم صلاحية السند للسندية يستلزم انتفاء النسخ مع السند
وانتفاء النسخ مع السند لا يستلزم انتفاء النسخ المجردة ففهم استلزام عدم الصلة بين
النسخ مع السند مع الجواز ان يكون لذلك النسخ سند اخر على ان عدم استلزام انتفاء النسخ مع
السند انتفاء النسخ المجردة لا يكفي في تسليم النسخ بل يحتاج الى استلزام ذلك الانتفاء ثبوت
النسخ المجردة واجيب ايضا بان عدم الصلة بين استلزام انتفاء النسخ مع السند
المقوي به اعني النسخ فيبقى النسخ سائما عن الدخول غاية ان عار عن السند وفيه ايضا ما
فتأمل ويحتمل ان يكون مراده ان ليس ما ذكر لانه ليس فيه اظهار الفشل لا عدم صلاحية
السند للسندية لا يستلزم فساد السند وقد يجاب عنه بان المراد بفشل ما ذكره
اعتم من ان يكون في نفسه او في وصفه سندية هذا قيل وفي كونه الثالث ايضا على اطلاق
من هذا القبيل مجتازا يجوز ان يكون ما يذكر لتوضيح السند مساويا بالنسبة اعتم او
لخفائه في كل شدة في ان ابطاله يدفع ويغير العمل وفي ان الكلام ههنا فيما من غير
اعتبار المساواة كما عرفت فيسبق واللام يمكن ان يكون ايضا على اطلاقه من قبيل كمال
مخفي **نقول** فظواهره ووجه الظهور من تقريره انه ذكر المقدمة المشهورة قاله في الواجب
على العمل عند منع السانع اثبات مقدمة المنة ليست على اطلاقه بل هي معدة بكون المقصد
اتمام العمل وان كل واحد من الدخول الثلثة من قبيل الانتفاء الى بحث آخر لغرض من

الافاضل

هذا القبر

من الافاضل ان من قبيل اتمام التعليق ههنا فظهر ان كل واحد منها من قبيل نزول الوجوب
نقول فانظر قيل وجوبه لا يلزم من الاول المذكور في التخرج بقوله لان منع النسخ اهمل
التقدير المذكور وتفيد تلك المقدمة المشهورة اثبات ان دفع السند بالنسخ عند المقصد
العمل اثبات مقدمة المنة في مقابلة النسخ لا يفيد فلا يتم التقريب واجيب بان المراد ان يدفع
السند لاثبات المقدمة المنة بالنسخ والابطال لا اذا كان مساويا بالنسخ في دفعه بالابطال
اعلم ان الكلام من العمل على كسبه النسخ لاثبات المقدمة المنة على وجهين اه فهاهنا لا يقاس
عليه وانت خبير بان يلزم على الجواب ان يكون بيان الكلام على السند بطريق النسخ لا على
اثبات المقدمة المنة من وكافي **نقول** بعيد عن القول جداوله من قبيل مقابلة الجواز
بالجواز وهو منه مقبول قطعا **نقول** مع ان حكمه يعلم مما ذكره بادي ثامل فانه
لما ذكرناه لا يدفع السند بالابطال الا اذا كان مساويا وكان ذلك ان السند اذا كان
كان ابطاله اثباتا للمقدمة المنة كما يعرف بادي ثامل علم انه لا يدفع السند بالنسخ اطلاقا بل يلزم
من منع اثبات المقدمة المنة قطعا **نقول** تلخيصه قوله حاصله ان هذا الاعتراض يرجع الى الترديد
بان يقال الحقيقة المذكورة اما تعليلية اشارة الى ما ذكره من الدليل واما تقييدية اشارة الى
قيد السند المساوي وعلى كل تقدير يلزم محذور واعلم ان قوله بحيث يتعلق على الاول يفيد
وعلى الثاني بقوله مساويا **نقول** فهو مسموع لان المساواة اعم من اللزوم فربما عذبان
الشرطية التاخوذة في مفهومها النسب الزوم او اتفاقية وعلى كل تقدير يتم المراد
اما على الاول فظواهره على الثاني فلان الاتفاقية انما هي بالنظر الى علم الحاكم لا بالنظر الى
نفس الامر من مواد اللزومية وانت بانه انما اذا كان من اللزوم فيما ذكره من الدليل
هو اللزوم بحسب الامر لا اللزوم بحسب العلم وهو محض نظر **نقول** يلزم ان لا يكون اه لا يخفى ان
الاولى ان يقول لا يلزم ان يكون في السند مساويا على اطلاقه مفيد **نقول** اما لا فلا فبان
بقالاه حاصله اثبات المقدمة المنة بالخبر وكونه اثبات المقدمة المنة بابطال السند
كما قال بعض الافاضل محض نظر واما ما قيل لا يخفى ان السند المذكور سند مساو وفيه
خفاء الاحتال ان يكون المساو امباينة اللزوم اللهم الا ان يقال انه من قبيل لا قائل

بالفصل **قوله** من ان الدوام لا ينفذ من التزم لان دوام السبب لا محالة لدوام السبب
 انتهى الى الجواب لانه فيمنع ارتفاعه وقدينا فنسب فيه بان لو لم يكن ذلك على انعدام تلك من
 القواعد النطقية وهي وجود الفرض المتعارف لانه وهو مضمون الدائمة من الضرورية وتحقق
 القضية الاتفاقي وقد يجب بان المتعارف والعموم والتحقيق انما هو بالنسبة بالعلم الحاكم
 لها بالنسبة الى نفسه ويرد بان مقدم الدوام يتحقق فيها العلم بالطريقة باعتبار قاعدة
 ان الممكن ما دام متعللة الثانية فيكون ضروريا ويجب بان مادة الدوام لا يعلم فيها الضرورة
 بمجرد تلك القاعدة لان العقل لا يجزم بمجرد كون الدوام من علته بامتناع الانفصال بين
 التامتين لجواز ان يكونا لهما من علته مستقلة متغايرة فمردودا وما هما اتفاقا
 لانه لا يمكن بين العلتين اقضاء لم يكن بين معلولهما ايضا فتجوز العقل الانفصال بين
 العلتين يجوز بين المعلولين ايضا كما لا يخفى عليه ان هذا الجواب انما يتم على مذهب
 الحكماء الى كمين بان الواحد لا يصدر عن الا الواحد فانه لا يستلزم الى الجواب شيئا عندهم
 الا بوساطة شرط فباستبعاد ذلك الشرط يكون العلة الثانية لطعن السبب متغايرة وانما
 على مذهب المنطقيين الفاتنين بان جميع الممكنات مستندة الى الواجب بابتداء او بوساطة فلان
 ان يكون بين العلتين اقضاء المستندة الى العلة واحدة فظهر ان القول بان الدوام لا ينفذ
 عن التزم انما يصح عما ذهب اليه الحكماء فليكن هذا على ذكر من قال بعض الفضلاء والمراد من
 التزم في قولهم ان الدوام لا ينفذ من التزم بالمعنى الاعلى وهو امتناع الانفصال لا بمعنى
 كى السبب مقتضى الآخر ولا يخفى انه في السند المساوي الدائم بهذا المعنى لا يستلزم دفع
 للنسب لجواز انعدام السند بانعدام علة ايضا وبما السبب بقا علة فالقول بان الدوام لا ينفذ
 انتهى وانت خبير بان بعد القول بامتناع الانفصال بين السند والنسب لا من القول
 بعدم استلزام دفع السند الدائم المساوي هذا هو ليقع النسب ويجوز انفصال احدهما
 عن الآخر هذا ما قول عدم انفصال الدوام من التزم لا يفيد شيئا في المقام بل يحتاج
 الى استلزام الدوام التزم وعدم الانفصال اعلم من الاستلزام فله يتم قولنا يلزم
 من دفع السند المساوي في النسب لجواز انفصال الدوام من التزم فيجوز ان يكون

فليكن

هذا

هذا هو الوجه للبادة على العلة وقت **قوله** اذ لنا ان نقول في الحدس او بين لا
 ينفذ عن دفع الآخر هذا مبني على ما تقر عند النطق من ان يقتضي التساوي بين
 والتحقيق ان مقتضى ما اذا كان التساوي بين من غير كمال موثوقا والممكن العام ومما
 اذا كان من غير المضمون السببية كاللشريك البار واللة اصحاح التقييد السببية
 بل يحتاج بيانه الى انفصال السبب الجزئي في غير الخاصتين عما فصله المحتج في حاشية
 التذييل فلا يلزم دفع السند المساوي على اطلاقه فمفيدا بل لا يثبت ان دفعه يدعى دفع
 النسب قطعا ولعل من هذا هو المحل لما قال بعض الافاضل في شرحه لم رسالة البركوتية في ادراك
 من ان هذا انما يتم اذ الم يكن الطلب برهانيا وان اذ كان برهانيا فله فيجوز ان يكون وجهه ان
 مجرد عدم الانفصال لا يفيد في الطلب البرهان بل يحتاج الى الاستلزام فتأمل قولك على دفع
 النسب فيه نظر يعرف بالثبات في نفس الدلالة يكون بحالة يلزم من العلم به العلم بشي آخر الا ان
 ان يقول لا ينفذ عن دفع النسب **قوله** بادى تغيير الدليل قال بعض الافاضل وذلك بان يبدل
 يلزم ويجوز كلمة من ويزاد لفظة على دفع النسب ليكن عبارة الدليل هكذا بحيث يدل
 دفع السند على دفع النسب انتهى ولا يخفى هذا هو المسالك التقرير المحتج وقد يقال لا نسب
 الموافق لقوله يلزم بادى تغييره يبدل يلزم بل ينفذ وكلمة من بعد ليكن العبارة
 هكذا بحيث عن دفع السند المساوي دفع النسب انتهى فتأمل **قوله** بشرط كونه متمم
 الى محظوظ معنى صفة المساوي **قوله** على تقدير ثبوت ما اشار الى من تمامية بعض الاستلزام
 الدليل المذكور للمدعي بعد هذا التحريم مهم لان المساوي اعلم من التزم كما متفق والظاهر
 ان دفع السند هذا ينافي ما ذكره سابقا في الحاشية المتعلقة بقوله فتح يدفع بالابطال
 حيث قال ولا سببية ابطال السند المساوي لا يثبت المقيدة التي يحتاج الى اعتبار
 ذلك لتحقيق اثباتها الذي يجب على العلل بان نقول يجب ان يكون ذلك المساوي متمم للنسب
 عند دفع العلل ذلك السند حتى يكون مفيد للمقيدة المهمة لان فرضه بالتعليل
 ودفع ما يرد عليه اظهاد القبول عند الخصم وذلك انما يكون بانها تسلكه تعليل
 في اعتقاد الخصم عما اورد عليه وذلك الاثبات موقوف على ان يكون متمم للنسب

للخصم كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان كلامه هنا على ظاهره اصلا فمما به يفتي السند
 وكما هو مبني على ما هو المتحقق عنده فيندفع المناقاة **قوله** فليتأمل ما قاله بعض الافاضل
 كانه اشارة الى وقوع ذلك في كلامه ذلك لا يصلح للتأيد بل يرد عليه ايضا ما يرد
 ولا يبعد ان يكون اشارة الى دفع ما يتوهم من المناقاة بين قول الطر ان دفع السند
 وقوله فلان لانهم ان وقع السند فيمكن دفعه بان الاول مبني على الظاهر والثاني
 مبني على الجواز وبشيء منهما لا ينافي انتهى ويحتمل ان يكون اشارة الى ان الظاهر
 الاعتراف على سبيل المنع فليجوز عنه بالنسبة غير متوجبة اللهم الا ان يقر الاعتراف
 نقضا اجماليا ويحتمل ان يكون اشارة الى ما في السور من انه لا يلزم اعم من الاعتراف
 فليقل ان دفع السند لا يلزم الاعتراف ايضا مفيد وسيجيء انه مفيد ويمكن دفعه ايضا فليقل
 ان اراد باللازم المساوي وعبر عن ذلك بمصادره على من قال ان المساوي قد يكون غير
 لازم فليتأمل **قوله** ويمكن ان يجزى عن اصل الاعتراف بطلا شقيه باء السند
 المساوي في عرفهم ما يكون بين وبين المنع تلزم فيثبت قوله يلزم من دفعه دفع المنع
 فان دفع السند المساوي واللازم على سبيل النفي بالدليل وبالنتيجة يستلزم دفع المنع
 فلا يرد عليه المنع المذكور سندا المساوي اعم من التزم فينطبق الدليل على
 المدعى كما لا يخفى فايضا يصح ان يكون الحجة المذكورة تقييد للسند المساوي
 تعيين للمنع العرفي وتوضيح للمسام ولا يلزم ان لا يكون دفع السند المساوي على
 اصلا مفيدا حتى يلزم حله فيهم بل يكون مدعا لهم على تقدير كون السند
 المساوي في عرفهم بالمعنى المذكور ان دفع السند اللازم مفيد فينطبق الكلام على رايهم
 فلهذا هذا التقرير ظاهر في الجواب ليصح ان يكون جوابا باعتبار كل واحد من شيئين
 التزديد ولعله لهذا ان في هذا الموضع فليقل ان جوابه باختيار الشقة
 الا قل كما اشير اليه قوله وح ينطبق الدليل على المدعى الا انه فصل عن الاجوبة
 السابقة بقوله واما الثاني فلان لا نسلم انه لعلوا يرد على ما ينبغي ان
 الفصل بالاجبة لطول التزليل لم يعمد فيها بينهم بل المعروض وانما هو تقديم ما

هو قصير

ما هو قصير التزليل واما اشارة الى قوله وح ينطبق آه فضعيف لانه يجوز ان يكون
 من قبيل الاكتفاء بما فيه الخفاء ومن قبيل التزليل حاله على القياس بل يجوز
 تطبيقه على كلا الامرين بالنظر في التزليل بما فيه من الاحتمالين وفيه ان اراد
 اعترافه على قوله مع انهم حصروه فيها بالتزديد وحاصل انه اراد بقوله مع انهم حصروه
 فيها انهم حصروه السند المطابق في الاقسام المذكورة فهو من اجواز ان يكون السند مباحثا
 للمنع في الواقع فلو كان ما ردهم حصرا السند المطابق المذكور المبين ايضا فليقل ان
 علم ان قصدهم ليس لخصم بل ذكر بعض الاقسام لفرض من الافراض وان اراد انهم حصروا
 السند الصحيح فهو ايضا مما كيف انهم ذكر السند الا اعم فيها وبمعناه خارج عن السند
 الصحيح فلو كان ما ردهم حصرا السند الصحيح لم يقدوا الا اعم من الاقسام لانه لا يجوز هذه
 من اقسام السند الصحيح مع انهم عدوه منها فعلم ان ما ردهم فيه حصرا السند الصحيح ايضا
 بل الاول اذا ما ردهم الحصر باعتبار السند الصحيح فيجوزوا الا اعم من البين فليقل ان
 كذلك علم ان ما ردهم ليس لخصم وقوله استقرأ اي ولو سلم ان ما ردهم هو حصرا مطلقا
 السند لكون لانها حصرا عقلا بل واستقرأ فيجب في نفي من تحقق مادة النقص وتحقق
 الوسيلة المذكورة علم غير معلوم كالمباين هذا من قبل ان لا ينافي لعلنا تقبل ولا تقبل الحجة
قوله فالاول انما قال الاول لجواز ان يعتبر السند المطابق الحصر مع الاضافي بنا على عدم الالتفات
 للمباين او يعتبر السند الصحيح وذكر الا اعم بنا على من جوزه قال بعض الافاضل لا يخفى انما في
 هي شية الاخرى من الابرار على الحصر بنا على هذا الاعتبار والحذف ايضا اختي ووجهه ان السند
 ان السند الذي لا ينفك هو عن المنع ولا المنع بل يلزم بينهما سند صحيح ليس باعم وللحصر
 فهو لعلنا بين الاضطرار وبين المساو والمعن المذكور **قوله** على الحصر استقرأ قال بعض الافاضل
 الظاهر وينبغي ان يكون الحصر استقرايا انتهى هذه من مبني على ما ذكره في الحجة الاخرى التي نقلنا
 عنه في القول السابق انما يبين ان الظاهر يقول ويدعي كونه الحصر استقرايا عطفيا على ما
 قد حكي يكون من شية الاول ولا يرد عليه ما اورده الشرفي في الحجة الاخرى فافهم
 على ما يقتضيه اعتباره في المساو والظان متعلق بالاعتبار ففقيه انقضا الاعتبار في

في المساواة اعتبار في العلم والاختصاص فان اعتبار شي في شيء لا يقتضي اعتبار ذلك في شيء
 فيما عداه ايضا بل الظاهر اصطلاح في المساواة فقط وما قد يقال ان يقتضيه آية يكون على
 وتيرة واحدة فيه الكوثر الطراحي وتيرة واحدة وظيفة لفظية لا يدل على الافتراض كما
 لا يخفى ويمكن الجواب بان يقال ان المراد من الافتراض مجرد التكسب في هو الشايع عند راس
 العربية ولا يقال ان متعلق بقوله فقط اي يعتبر فيهما من احراز الجانبيين فقط على ما يقتضيه
 اعتباره في المساواة من الجانبيين فان اعتباره في المساواة من الجانبيين يقتضي اعتبار
 فيهما من احراز الجانبيين فقط مخفيا المعنى العموم والخصوص وليكونا معا برين للمساواة **قوله** لكن
 لا ينفك احصاها عن الاخرين القيد للاختصاص الكوثر الاول فانه ان لم يكن ينفك احصاها
 عن الاخرين كعلم يكن بينهما لزوم اصلا لم يكن وسطا اذ لا بد من عين الكوثر الاول لا لا يخفى وال
 واللام في الاول في الثانية كيدل عليه قوله اعلم ان ههنا وسطا اذ لا بد من عين الكوثر الاول لا لا يخفى وال
 عند المنية في الاعم الذي لا لزوم بينه وبين المناصلا وينفك الاعم عن السند كذا في الاختص
 كذا **قوله** وانما على ما هو المشهور في تفسيرهما ويوالا انفكالا من احراز الجانبيين
 سواء كان بينهما لزوم بينهما من احراز الجانبيين **قوله** ووسطا بينهما هكذا في اكثر النسخ
 بضمير التنبيه اي من الاعم والاختصاص وفيه كونه وسطا بينهما محذوف ههنا كما لا يخفى ولعل
 لهذا قيل انه غلط محتم وفي بعض النسخ بينهما بضمير الواحدة وهو ان كان ملائما للشوق
 والذوق ولكن لا بد من قوله واعلم ان ههنا وسطا اذ لا بد من عين الكوثر الاول لا لا يخفى وال
 في الوسط الاول كما لا يخفى ولعل لهذا قيل ~~وسطا~~ **قوله** وبالجملة لا محذور في بقا
 الاعم والاختصاص على ما هو المشهور في تفسيرهما **قوله** ويضهد به قوله لكونه يدع عليه
 انه يلزم مما هذا اي كانه يرد عليه ما ذكره في الشي الثانية الاخرى يرد عليه انه لا يصح حصر دفع
 السند في المساواة فان دفع كل واحد من الوسط الاول التي ذكرها بالشي في الحاشية
 الاخرى والثانية التي ذكرناها في سياق قولنا فان بقيت يفيد مجازة الدليل الذي لا
 كونه في السند المساوي مفيد او فية ان امارا ان دفع كل واحد منهما مفيد مجازة الدليل
 الذي ذكره وهو قوله لم يلزم من دفعه المنع فهو م ~~المستند~~ **قوله** اراد ان مفيد مجازة

كامل

الدليل

الدليل الذي ذكره في سياق على انه مجرد التوام بكفنا آه وهو قوله دفع السند المساوي يدل
 على دفع المنع كما يشعر به قوله على ما عرفت فالظان لا يرد على ما ذكره الش في الحاشية فانه
 انما ذكره حوايا عن المنع المتوجه الى دليلهم وتصحيح الدليلهم بلا تغيير فهو مبني على عدم
 كفاية مجرد التوام في اثبات المرام فلا يرد عليه ما هو مبني على كفاية ذلك على هذا لا يرد
 غير من الشايع فان في صدره راثبا ان دفع السند المساوي مفيد وما ذكر من الوسط الاول
 والثالث دخلنا في السند المساوي بالمعنى المشهور **قوله** ان قيل بان دفع المنع المصلحة وان دفع
 المحذور به ههنا ان لم يضر في الوسط الثانية مع ان بعض افرادها مفيد ايضا بخلاف
 الدليل الذي ذكره في صرح به في بعض النسخ ههنا تعليل لقوله لم يضر في ذلك البعض ما هو
 اعلم بالمعنى المشهور وسيجيء ابطاله من العمل في الظاهر مع انه قال بعض الافاضل
 وم القوم يرفع قوله فلا يصح حصره في السند المساوي في آخر السؤال **قوله** بافتاد دليل الطوط
 فيكون معارفه تقديرية وذلك الدليل المطوي ما يؤخذ من قول الش واعلم ان الكلام اه
 مثلا يقال دفع السند لا يكون الا لا فادة والافادة لا يكون الا اذا كان السند مساويا فدفع
 السند لا يكون الا اذا كان مساويا ولا وجه لجمع ذلك الدليل المطوي ما اشار اليه الش لقوله
 بحيث يلزم من دفعه المنع كما نقل عن جمهور الفضلاء انه لا دليل لافادة دفع السند
 لا لقوله لا يدفع الا اذا كان مساويا وايضا باه قول المحقق بناء على انه لو كان دليل على
 حصر دفع السند في المساواة في التقرير الثالث وايضا باه لو صرف بالمطوي وقد يقال ذلك
 الدليل المطوي ان الظاهر على السند على سبيل التقاضي فيفيد اذا كان مساويا واذا كان الامر
 كذلك كان دفع السند منحصرا في المساواة اما الكبرى فظروا اما الصغرى فانه يلزم من دفع
 دفع السند ان يقع وانما خبره ما ذكره في اثبات الصغرى غير تام فقول ذلك الدليل
 للطوي مجموع ما قاله الش بقوله اعلم ان الكلام آه وانما خبره عن المطوي لا لا يسر
 في كلام المصنف في مثل تقريره انما اذا كان دفع السند الاعم مفيد لا يصح حصر دفع
 السند في المساواة لكن المقدم حق فكذا **قوله** الدليل المذكور اي الدليل الذي ذكره في
 دفع السند المساوي مفيد وهو الشايع اليه بقوله بحيث يلزم من دفعه المنع **قوله**

على التحقيق ^{المفيد} بما هو التحقيق من ان الدوام لا ينفك عن الزوم ومجتمعا يكون
 الحاد ذلك الذي لم يذكر لذلك البتة التحقيق لا على التوهم ونقير النقض ان ذلك الدليل
 جاد دفع السند الاعم مستحقا عن حكم الذي ولا يخفى ان هذا الاصل الذي ذكره بقوله
 ويجوز ان يكون نقضا له ليطرد من السؤال ولا من الجواب بل لا يلزم في التفرع في آخر
 السؤال ^{فلا} بناء على التوهم كونه دليلا على حصص دفع السند المساوي بانه يعتبر مقدرة
 مطوية لظهورها وهو لا يلزم من دفع غيره دفع المنع ليكون حاصل الدليل هكذا لا يلزم
 من دفع السند المساوي دفع المنع ولا يلزم من دفع غيره دفع ونقير المنع بان يقال اننا
 لانما لا يلزم من دفع غيره دفع المنع كيف ان يلزم من دفع السند الاعم ايضا دفع المنع
 فلا يصح حصص دفع السند في المساوي وهذا الدليل وانما جعل بنا على ان هذا التوهم لانه
 لا يمكن تقرير منوعا على تقرير كونه دليلا لبناء دفع السند المساوي مفيد كما لا يخفى
 وهذا هو الدليل للجواب المذكور لعل وجه الدلالة ان قوله عدم دفع السند لعدم الدلالة
 لا يلزم من دفعه دفع المنع كما هو في الاضطر حتى يرد ما ذكرتم يدل على ان السؤال المذكور انما
 هو على هذه المقدرة والسؤال على المقدرة لا يكون الا منعاف على هذا الجواب بتغيير الدليل
 بحيث لا يرد على مقدرة المنع المذكور فيكون حاصل الدليل هكذا لا يلزم من دفعه دفع المنع ولا
 يلزم من دفع الاضطر دفع المنع ويصرف في الاعم بالمعنى واذا كان الامر كذلك يصح
 حصص دفع السند في المساوي وهذا ما نسخ بحاطر ويؤيد في هذا المقام ما لا يخلو عن
 اللادل ولعل انما نلتفت بعد هذا الكلام ^{قوله} وعلى تقرير من التقارب الشك فيمكن دفعه
 اي دفع ذلك الابراد بخبر المراد بان يقال المراد بمجهر دفع السند في المساوي وحصص دفع
 السند الصحيح فيه وفي نظر ادلا يمكن دفعه على تقرير النقض الاجمال بهذا الجواب كما
 لا يخفى وما قد يقال ان يكون هذا ذلك التقرير جوابا بانه الجواب ليس شي قال كونه
 المراد بالحكم المذكور حصص دفع السند الصحيح وكونه السند الاعم غير صحيح لا ينافي
 جريان الدليل المذكور لبناء دفع السند المساوي مفيد في السند الاعم وهو
 ظاهر فيه ^{قوله} او المراد الاضطر اي المراد بمجهر دفع السند في المساوي

الاضاف

الاضاف الى الحكم بالاضافة الى السند الاضطر المحقق لا المحقق بانه على عدم الالتفات
 الى السند الاعم وكفاية من الاعتبار لانه لا يصح استصحابه من نفس الامر في الجواب
 المذكور اما على تقرير منوعا فلهذا حاصل الدليل هكذا لانه يلزم من دفع المساوي دفع
 المنع ولا يلزم من دفع الاضطر دفع المنع واما على تقرير كونه نقضا اجمالا للدليل المذكور
 لبيان ان دفع السند المساوي مفيد فلهذا يمتنع التخلف واما على تقرير كونه معصيا
 فلهذا فهم ^{قوله} وهذا ينبغي ان يكون واحدا من الدفعين المذكورين كما قد يقال ولعل
 وجه الاندفاع اما على الاول فلان السند المذكور سند غير صحيح كالسند الاعم فلا يفيق
 في حصص دفع السند الصحيح في المساوي وفيه ان يكون ذلك السند على تقدير مساو الخفاء
 المقدرة الممتنع غير صحيح محل نظر واما على الثاني فلان الحكم المذكور اضافي بناء على عدم
 الالتفات الى امثال هذا السند وفيه ايضا ان عدم الالتفات الى هذا السند على تقدير مساو وانما
 الخفاء من الاوجه ثم ان دفع هذا السؤال بطل من الدفعين المذكورين لا ينافي في اندفاعه
 بوجه آخر ايضا كونه الحكم مستقرا فلا وجه لما قيل ان الحاجة الى شي من الدفعين المذكورين
 لان الحكم مستقر وعحقق هذا السند من انتهى فلا حاجة في دفعه ما قد يقال من ان
 هذا الظلام مبني على الاغراض عن كونه الحكم مستقرا ^{قوله} اخضر من وجه انما قال
 اخضر من وجه ولا يقل اعتم من وجه ليظهر مغايرة هذا بما ذكر في اصل الشك فلا يرد عليه
 ما قد يقال ان النسب للشتيق والستيق ذكر اعتم من وجه يدل اخضر من وجه كما به
 بعض الافاضل انتهى نعم هذا الابراد لا يتوقف على كونه المساوي وسائر السببين ^{المتبیین}
 السند والمنع معتبرا بالقياس الى الخفاء كما هو عند البعض كما لا يخفى فلا وجه لما قد
 يقال لا يذهب عليك ان الابراد بمنزلة هذا السند على تقدير صحته انما يتصور على ما
 هو المختار عند البعض من السبب باعتبار القياس الى الخفاء واما على ما هو المشهور
 عند الجمهور فلا ^{قوله} بناء على ان آه الظان عدم الجواز ومنعق بقوله مشا
 الخفاء منها واعتم مطلقا من خفاء ثمالا بالاضطر فقطحي توهمه وذلك لانه
 اذا كان بين السببين عموم وخصوص من وجه كالابيض والاسود مثله

وكان بين احدهما كالابيض وبين امر ثالث كالحيواء والثالث طوف موم وخصوص من وجه
ايضا قد يكون بين الخضر وبين كالاخضر وبين ذلك الامر الثالث اما المساوي بين
الاشياء والثالث وان الاعم المطلوق كما بين الاشياء والحيوان فاذا كان بين السند
والنقيض خصوص من وجه وكما بين النقيض والخفاء ايضا عموم وخصوص من وجه
كان بين السند والخفاء اما المساوي وان الاعم مطلقا **قوله** بين النقيضين المقدمة
الامة وخفائها مبني على ادعاء الخفاء الى التقدير وهو من قبل التصديق بزم المواد
قوله يدرك على ثبوت المقدمة قال بعض الافاضل هذا مما يدرك على خصوصها ووضوحها
لا يستلزم الثبوت كما في اغلاط الحسر اللهم الا بزم المعلق انتهى وقد يقال وفي
ذلك السند يدرك على وضوح المقدمة الامة وضوحا مطابقا للواقع والوضوح
الطابق للواقع يدرك على ثبوت المقدمة والا يلزم اجتماع النقيضين هذا التحقيق وهذا
التحقيق طرفه ما اوردته جمهور الناصرين ههنا من ان الوضوح لا يستلزم
الثبوت كما في اغلاط الحسر بل قياسا ما نحن فيه عليه من اغلاط الحسر
ايضا والذي يكون باعنا لهما على ما قالوا امسحي من المحقق وهو لا
يستلزم صدق المقدمة الامة لكن هذا الكلام منه مجتزأ البحث وان اعتقد
كما اعتقدوا فكلهم غير صحيح ايضا انتهى وفيه ان ارد ان دفع ذلك
السند يدرك على وضوح المقدمة الامة بما يتوكل تلك المقدمة ثابتة في الواقع
فهو ميم بل هو اول المسئلة وان ارد ان يدرك على وضوحها مع قطع
النظر عن ثبوت المقدمة فدلالة ذلك الوضوح على ثبوت المقدمة الامة
منوعة وقوله والا يلزم اجتماع النقيضين مما ايضا وانما يلزم لو كان
وضوح المقدمة نقيضا لنقيضها ومساويا لنقيض نقيضها كما لا يخفى
بل نقول المنفرد وان السند اخص من وجه من نقيض المقدمة الامة ومساويا
لخفائها فيكون بين الخفاء والنقيض ايضا خصوص من وجه فيكون بين الوضوح
وبين المقدمة مباينة جزئية لما تقدم من ان بين نقيض الامرين الذين بينهما

خصوص

خصوص من وجه مباينة جزئية ولا سئل ان احد التبيينين لا يد على الآخر
فثبت ان وضوح المقدمة لا يد على ثبوتها **قوله** كدفع السند المساوي آه
قد يقال لا يخفى ان الحاجة الى ذكره بعد قوله ايضا ولا مجال للحملة على
التاكيد كقولنا ايضا كذلك انتهى اقول يمكن ان يكون قوله ايضا
مصدرا على دفع الواسطة الاولى والثالثة في الحاشية السابقة
لا على دفع المساوي والاعم فيكون المعنى لا سئل ان دفع السند
كدفع الواسطة الاولى والثالثة تدل على ثبوت المقدمة الامة كدفع
السند المساوي اه فاما هذا لا يلزم الاستدلال **قوله** الظان التفسير
راجع الى السند الاعم فيه اشارة الى جواز رجوعه الى دفع السند
الاعم فيكون اشارة لا منع اما ان دفع بناء على انه يستلزم ارتفاع
النقيضين كما يصرح المحقق في الحاشية المتعلقة بقوله فاذا ابطال ايضا بالمثل
ووجه الظهور في الاول في تقرير السؤال فيحجوز ان يكون اعم ويؤيده
القرب واختلافهم في جوابه **قوله** لكن هذا النسخ ضعيف جدا لان المعترضين
كلهم على ذلك التفسير في ان ثم ثم والافلا فلا يفيد هذا النسخ في مفاصلة
على ذلك التفسير قابلا للتوجيه بحسب اللام العاقبة كما مر وايضا يجوز
ان يكون السند ما هو اعم في نفس الامر فاذ به المانع باعتقاده اخص
او مسيا وفاضل المعلل ان اعم فابطل فينفي هذا الابطال ولا يصح لخص
المذكور **قوله** لان السند فتراه قد يقال التفسير الذي بين السند جواز السند
الاعم عليه ان كان ضعيفا في الواقع كان منع اعجيب ذلك الجواز بناء على
ضعف التفسير المذكور واقعا في محله ولا يفره كون المعنى الاخير للسند
شاملا للاعم حتى يحكم بضعف النسخ المذكور بناء على ذلك انتهى وفيه
انه يجوز ان يكون هذا اشارة الى تغيير المعنى عليه ثم قال هذا الفاء هذا انما
يتم اذا لم يكن ذلك التفسير ايضا ضعيفا في انه ايضا ضعيفا عما مر جوابه انتهى

وفيه ذلك التغير ايضا قابل للتوجيه كما اعترف القاري نفسه بقوله
 السعدي والمحشي حين جلي الرقة مبين **قوله** بما كان المنع مبتاعا عليه فهو
 الش السعدي بقوله مبتاعا ومؤيدا بسببه وقال المحشي في سبيل لعله
 تفسيره بل في ما اعترض عليه من انه يقتضيه ان يكون الجواب عن السند
 على سبيل المنع بالدليل او التبيين جوابا عن المنع مطلقا لا استفاة الشيء
 عند استفاة المنع عليه قطعا لكنه لا يخلو عن تعلقك ان الجواب با، معناه ما يكون
 المنع لازما له او رد يقال في الوجود مقتضى كالا يخفى وان تفسيره بكونه مصححا
 لورود المنع ففيه ان المنع لو لم يقتض بالسنن لكان غير صحيح انتهى تأمل وقال
 ذلك المحشي ايضا اي يوقش فيه اي في تفسير السند بما لا، المنع مبتاعا عليه بانه
 يصرف على تخلف الحكم لان منع الدليل مبني عليه وذكرنا في المعارض لان منه المدلول
 مبني عليها فان خصص المنع بمنع مقدم مع انه دخل في المظن يرد على المعارضة التي في
 المقدمة ويمكن الرد في العناية فتأمل ورد هذا بان المنع اذا اطلق يرد في اصطلاح
 المنع الذي يكون لطلب الدليل فظهر ان ما فسر به السند في الادب السعدي وايضا
 لا يخلو عن دخل الا انه قابل للتوجيه فلا يجوز الكسفا مع درجة الاعتناء بل فلما
 يوجب بعده لصعوه عن كد ذلك لا يخفى على من تدبر **قوله** على ان لا يرد في الاعتراض
 عن القاري بالتفسير الست بولا لا يخفى ان عرض المعترض هو الاعتراض على القوم في
 حصصهم في السند في المساو ومنهم القاري بحجسهم للمستبعد فان لا يرد في الاعتراض
 عن القاري بذلك المصير قطعا فيكون ضعيفا جدا فلا وجه له فيقال لا يخفى ان هذه
 العدة وانما تفتح وجهها لضعف المنع المذكور من وجه آخر اذا لا، الغرض من الاعتراض
 المذكور الاعتراض على بل ذلك التغير ومن المنع المذكور فوع عن ذلك القاري بل
 وليس كذلك بل الغرض منه الاعتراض على المصير عليهم بناء على ذلك التفسير
 ومن المنع اي المذكور فوع عن **قوله** بل لا يكون وجهها اصلا اه اي لا يتوهم المنع
 موجبا اصلا فاقر ان الاعتراض بطريق المنع كالمعروف لاصل الجواب على ما ت

فانه يكون من قبيل مقابلة المنع بالمنع ذلك مما خرج عن قانون التوجيه كانه وبهذا ظهر
 انما قد يقال ههنا قد عرفت ان ذلك مما فرغنا اي بطريق المعارضة ونقضي الاجمالي
 يقال بالمنع ليس بشي **قوله** هذا الكلام اي قوله لو لا، اعلم لكا، هي مع المقدمة الممتدة
 مبني على ما سبق تحقيقه وانما احتجج الى هذا بان لا للتلازم عليه منه الملازمة كما يشير
 اليه قوله وذلك لان النسبة المعتبرة في السند لو كانت اه **قوله** في الكاشية ههنا اي
 في هذا المقام وهو قوله ههنا اي في اعموم السند من المنع بالمنع الذي ذكرناه و
 وسدنا ان كان قد وجب لما قيل في تفسير قوله ههنا اي في سبيل والرد بالمنع الذي ذكرناه
 ما ذكرناه في الحاشية المصدر بقوله ومع مساو ذلك السند للمنع عند قول المص الا اذا لا،
 مساو **قوله** وذلك اي كونه هذا الكلام مبتاعا على ما سبق تحقيقه ثابت لان له يمكن مبتاعا
 عليه ولم يكن النسبة المعتبرة بينهما بالقياس الى تقييد مقدمة المنع لكانت بالقياس الى خفاء
 المقدمة الممتدة اذ لا قابل للفصل ولو كانت بالقياس الى خفاء المقدمة الممتدة الممتدة لا يلزم ان يكون
 السند الا اعم هي مع المقدمة الممتدة الممتدة فلا يصحح قوله لان السند لو لا، اعلم لكا، اعلم
 هي مع المقدمة الممتدة تحقيقا مع العموم ضرورة ان تحقيق مع العموم على هذا اي على تقدير
 كونه النسبة المعتبرة بينهما بالقياس الى الخفاء وانما يقتض كونه هي مع موضوع المقدمة
 الممتدة المقدمة الممتدة تفسيره هو العار بالخفاء وهو اي وضوح المقدمة الممتدة لا يستلزم
 صدقها حتى يلزم بالوسط كونه هي مع المقدمة الممتدة على ذلك التقدير ايضا قد
 يوجب عن كونه بها ايضا في اغلاط الحشر وقد مر ما يتعلق بهذا المقام فلا تغفل **قوله**
 نعم يرد على تقديره جواب عن سؤال ان شاء الله سبحانه، يقال في ما ذكرنا لا يتم الجواب
 اذا اعتبر النسبة بين السند وبين خفاء المقدمة الممتدة بانه يضر المعلق فاجاب بانه يتم ذلك
 الجواب على ذلك التقدير **قوله** فاذا ابطال به المعلق واعلم ان هذا الجواب على تقدير
 كونه الاعتراض معارضة مع المقدمة الاستثنائية القابلة با، وفي السند الا اعم
 مفيد سبنا من مخر وعمل تقدير كونه نقضا انجالي لثا للدليل المذكور اظهرنا ان المنع
 من ثبوت الحكم فائدة النقض فان الجواب عن النقض بالجرى، اما بمنع الجريان

اجنب

او به التخلّف او باظهار المانع من ثبوت الحكم في مادة النقص عما نقلناه سابقا
عن الحاشية الاولى وعما تقدّر كونه من غير التبريل فافهم **قوله** وهو لا يستلزم البطلان
في الواقع فيه انه يستلزم بزعيم البطل فلا يتكلم له ذلك بالابطال والتقليد ينال في عرض
المنظرة مع ان مستلزم الورد بينه وبين ما قاله الشرح ومجوز كونه التبريل
فانما لا يلتفت به لو اعتبر مثل ذلك لم يوجد سبوعين اصلا مع انه ايضا مستلزم
الورد **قوله** فالحجة في المناظرة عبارة عن البحث اه لا يخفى ما فيه من ركاكة العبارة
والمراد انما يحسن في المناظرة من غير البحث او عن غيرها فافهم من الاعراض الذاتية
لموضوع هذا الفن الذي هو البحث من حيث انها صالحة للنفع او الضرر لا عن امكانها
او امتنعها فافهم ليس اعراض الذاتية فلذا قال الشرح فاذا ابطال البطل بالعلل
ولم يبق فاذا ابطاله لم يمكن فيما قاله المتوهم ليس اولى مما قاله الشرح به هو غير صحيح في
نفسه **قوله** عما لا يجوز ان يكون **قوله** على تقدير جواز اشارة الى منع الامكان فيكون
ما بعده مبتدأ على تسليم ذلك فلم يكن محال لان يقول فاذا ابطال لا يمكن ان لا يخفى
هذا **قوله** واجماله دفع السند الاعم الى السند الاعم **قوله** يجوز ان يكون **قوله** استلزم
في الحاشية الثانية اشارة الى هذا الى منع الامكان ففهم اشارة الى انه لا يتم وان ابطاله يضر
بالعلل فان كونه مظاير كونه ممكن في نفسه وهو مما لا يلزم ارتفاع النقيضين **قوله**
من ان ذلك لا يطل من مقدمة سبب ابطال السند الاعم او كون ابطال السند الاعم مضافا
بالعلل والاول هو الظاهر **قوله** وايضا لا يضر في السند هذا الجواب اه لا يخفى ان هذا لا يتفق
كون النسبة بين السند والنتيجة معتبرة بالقياس الى الخفاء المقدمة الية بل هي معتبرة بيني
بالقياس الى نقيض المقدمة لكن السند الذي هو اعم من وجه من نقيض المقدمة الية يجوز
ان يكون مساويا للخفاء تما في نفس الامر واعم مطلقا من خفاء تما في نفسه ذلك
السند النقيض المذكور سبب ايضا وهذا الجواب لا يرد فيكون حاسما لمادة الاشكال
فبمنه التفرير ان لا وجه لما قد يقال من انه لا وجه لهذا اليراد بعد قوله فيما سبق هذا
السلام مبتدأ على ما سبق تحقيق من ان النسبة المعتبرة بين السند والنتيجة اما بالقياس

النقيض

النقيض المقدمة الية **قوله** منه الجواب المذكور الى الجواب التفرير الذي ذكره بعد قوله
على تقدير جواز ان لا يخفى **قوله** على ان الجواب ايضا منه بناء على ان لا يجوز جمع المعارض
مع المناقضة كما فعل المصنف في شرح المختصر المستعجل فلا يرد قدما يقال ان هذه الدلالة
منه **قوله** وما قد يقال من انما ذكره في الحاشية من الية المذكور انما يتجاذف اعتبار النسبة
بالقياس الى نقيض المقدمة الية وفست السند الاعم من الية بما كان اعم من نقيض
المقدمة الية وانما اذا اعتبر بالقياس الى خفاء المقدمة الية وفست السند الاعم
بما كان اعم من خفاءها فلا يتجاذف لانا نقول ان السند لو كان اعم لما كان محاسنا للمقدمة
الية تحقيقا لغير العموم احيى يقال ان يجوز ان يكون السند الاعم اعم من وجه من
المقدمة الية بل نقول ان الاعم من خفاء تما لا بد ان يجامع وضوحها من غير من يلحقها
تحقيقا لغير العموم فاذا ابطاله يضر بالعلل اذ سبب بطل وضع مقدمة فلا يلبس
مدعاه وهو ان وضوح المقدمة الية من غير من يلحقها لا يقبل التعدد حتى يجوز ان
يكون السند اعم منه من وجه ويرد المنع المذكور هذا لكن يرد عليه ايضا مثل اليراد الثاني
وهو انه يجوز ان يكون السند اعم من وجه من خفاء المقدمة الية ومساويا لنقيضها
او اعم مطلقا من نقيضها ولا سئل ان دفع ذلك السند ايضا يرد على ثبوت المقدمة
الية **قوله** مما اذ لا سئل ان وضع المذكور يقبل التعدد لقبوله الشدة والضعف قد
يقال المراد لا يقبل التعدد باعتبار كونه غير من يلحقها ولا يضر قبوله التعدد من
وجه آخر وان خبير بانه لا يسمي من جوع **قوله** غير فافهم تقييد بانه لا يضر به
حسن التقابل وانما ما قد يقال ان وضع المقدمة الية على قسمين وضوح يزيل الخفاء
وضوح لا يزيل الخفاء ولا سئل ان اعتبار الجامعة تحقيقا لغير العموم انما يتصور
في القسم الثاني في القسم الاول ولا في مطلق الوضع فليس شيئا فافهم العموم بتحقيق
بالجامعة اي قسم كما هو التخصيص محتاج الى البيان **قوله** على مختلف الحكم عن التبريل
المراد بالحكم ههنا هو الحكم المحكوم به اي الحد الاكبر **قوله** وانما اذا حمل على ما هو اعم
اه ولو قال وانما اذا حمل على مختلف اللازم عن المزموم كما هو الاول فان مختلف

الحكم عن الدليل ايضا من قبل بخلاف اللازم عن المزموم فانه معناه ان لا يصرف الحد
الا كبر على تلك المادة مع صدق الدليل عليها مع ان الدليل يقتضي صدقها ايضا عليها
فمنه من قبل بخلاف اللازم عن المزموم **قوله** لانه متخلف عن اوليها لازم
الدليل غير متحقق مع تحقق الدليل بحسب زعمه المستند فبذلك سقط ما قد يقال
هذه كسفسطة اذ لا يتصور تخلف اللازم الذي هو عبارة عن النفس الثابتة عن
المزموم لانه كما ان اللازم غير متحقق في الواقع ونفس الامر بهذه الصورة كذلك الدليل
غير متحقق في الحقيقة بناء على ما قررناه انما يستلزم انتفاء المزموم
انتفاء **قوله** ولا يخفى عليه انه ابراداما على القابل المذكور بانه يطلق ورواها
على تقدير حمل التخلف على تخلف الحكم عن الدليل وهو مخصوص ببعض الصور وقد يجاب
عنه بان هذا لا يرا فاما يرد عليه اذ حمل كلمة اذ في قوله اذ حمل التخلف على الحقيقة واما اذا
حملت على الجزئية فلا وان ايرادها على الشك كإيراد الفاعل المذكور وقد يجاب عن اصل السؤال
بان يحمل كلمة اذ في قول المصنف فاستغنى عن الاجمال كما اشار اليه المحقق في بعض
النسخ ههنا وقد يجاب ايضا عن حمل قول المصنف بالتخلف على التمثيل **قوله** هذه متعلقة
بالقول لا بالمقول فانه لو كان متعلقا بالمقول لكان التردد بداره اعلى فيكون المعنى ان
هذا الدليل غير صحيح اما التخليف الحكم المذكور عنه ولا يستلزام فساد آخر فيلزم ان
يكون التقدير عبارة عن هذا القول وليس كذلك فانه في بعض المواضع يقال هذا
الدليل غير صحيح لتخلف الحكم المذكور عنه وفي بعض المواضع يقال هذا الدليل غير صحيح
فذلك لا يخفى في قديمنا ان الحكم بتعلقه بالقول دون المقول ارتكابا لشيء من
الظواهر المتبادرة من غير ضرورة ليس بشيء ثم لما كان ظاهرا هذا القول مشعرا بان التناقض
يحتاج في نقض البيان كشيء من الامرين المذكورين وكان الامر على خلافه فانه قد
يكون عدم صحة الدليل بديهيا اوليا فالحاجة الى بيان شيء منهما وكان
الحكم المذكور مختلفا بتلك الصورة فشره بقوله اذ انما يكون من شأن هذا القول احد
الامرين المذكورين سواء احتج الى بيانه او لا فقوله للتأثير انه يجوز ان يكون عدم

صحة الدليل بديهيا اوليا لا يحتاج الى بيان اصلا لتعليل التفسير المذكور ولا معنى
لجعل تعليل لقوله هذا متعلق بالقول لا بالمقول كما نوهتم هكذا ينبغي ان يعلم
هذا المقام **قوله** لان بدهية عدم صحة الدليل اه تعليل الحكم المستفاد من قوله انما
يكون من شأن هذا القول احد الامرين المذكورين واستدارة الجواب ما يمكن
ان يورد على ذلك الحكم بان يقال من شأن القول المذكور بدهية عدم صحة الدليل
فلا يصح الحكم المذكور وانما اخره لتوقف فهمه على ما قبله من قوله يجوز ان يكون
عدم صحة الدليل بديهيا اوليا هذا متعلق بالقول وجعل تعليل لعدم الورود وتعليل
لعلية قوله للتأثير بدهية عدم ذلك القول تعليل لقوله هذا متعلق بالقول لا بالمقول
لمقول خارج عن المقام وكذا جعله تعليل للورود المتنبه بان يقال ان ورودها ذكر
على تقدير التعلق بالمقول انما هو على تقدير دخول بديهية عدم صحة الدليل في احد الامرين
قوله على ان مجرد الاحتمال ولين سر لنا عن التفسير المذكور فسلمنا ان الظلام المذكور
على ظاهره ولكن لانه اختلال الحكم بالصورة الواردة فانها مجرد احتمال على وجه
المذكور مبني على الاستغناء لا يكفي في نقض مجرد الاحتمال بل لا بد من تحقق ما
التفويض في فمى **قوله** المتبادر من المعارضات استدارة الى توجيه قوله المعارضة
ظنة في الدليل ووقع ما يمكن ان يورد ههنا من المعارضات في اصطلاح هذا الفن فانه
الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل وهذا المعنى لا يقتضي كون المعارض متعلقة
بالدليل بحسب الظاهر بل تدعي اظهر كما اشار اليه بعض النسخ وحاصل الذي كما اشار
اليه في تلك النسخ ايضا ان الظلام مبني على العرف لا على اصطلاح هذا الفن فانه لم يكن
ظنة في الدليل بل اصطلاح الا انما ظاهريه بحسب العرف وفيه قول الشارح المعارض ظنة
في الدليل لتقرير ما قيل فاستغنى عن الحق في تلك النسخة فمنه بهذا التوجيه لا يصلح
لتفسير ذلك فانه الظاهر من ذلك العاقل هو السمع الموافق لاصطلاح هذا الفن
فلا يصح سرسفة بنا على العرف كما لا يخفى ولعله لهذا بادر الى التمسك **قوله** بحسب العرف
اي العرف العام **قوله** على ان المعارضات سلمنا ان الظلام المذكور مبني على اصط

اصطلاح هذا الفن. لكن الابراء المذكور منفي ايضا فان المعارفة في هذا الاصطلاح تختلف
على معينين مشهور وغير مشهور والمباديها هي ما هو غير المشهور بطبيعة قلوب بليل
الخلافة فانه لا يصح ارتباطه بالمعنى المشهور بل يصح بالمعنى الغير المشهور فمن ذلك
المعنى ظني الدليل في المدعى وقد منع ذلك قال بعض الفضلاء في المقابلة على سبيل
الممانعة كما انما يوجد في الدليل موجود في المدعى ايضا في مواد المعارفة فجعلها في
احدهما واما الاخر فيحكم واما ما قد يقال في رده ان الشك الشريف في المعارفة
في حاشية الشبهة الشبهة بمقابلة الدليل بالدليل الاخر وقال بعض الافاضل ايضا انفس
المعارفة بالمقابلة على سبيل الممانعة يقتضي غلظ المعارفة بالدليل فقد ظهر بهذا التحقيق
فما ما نوصفهم بعض الافاضل في حق فليست في يد هؤلاء محض فاما ما قاله الشريف
لا يقتضي كونه المعارفة بالمعنى المذكور في الدليل وكذا ما قاله بعض الافاضل بل هو عين
المقدمة الهامة كما لا يخفى **قوله** نعم لو بين الكلام على ما هو المشهور انه خير بانه لا حاجة
الى هذا البناء في جمل قوله عورض بمع دفع ورد على سبيل المجاز بل لا معنى له اصلا كما
لدليل الدال على حدوث العالم هذا انجيل للدليل الدال على اخضع من نقيض المدعى فان العالم
حادث اخضع من العالم ليس بقديم لا هذه القضية لكونها سالبة في تصديق عدم
ثبوت المحمول للموضوع مع ثبوت الموضوع في نفس وهو المسألة في العالم حادث كذا
تصدق بعدم الموضوع في نفس وهذا هي الحجة التي تنكسر تلك القضية بها اعم من قولنا
العالم حادث كذا ذكره بعض الافاضل واما مثال الدليل الدال على مسأوى النقيض فكما
لدليل الدال على ان العالم غير مستمر على ان يكون معدولا عند المتكلمين بالنسبة الى الدليل
الدال على ان العالم لا يعرض له عدم **قوله** ضرورة استلزام الاخضاع لا عمه قد يقال فيه
بحيث ظلال الاخضاع انما يستلزم الاعم اذا كان الاعم ذاتيا لا دخرا وقصر معرفة
الاخضاع بالكنة على ما خرج به شريف المحققين في حاشية على شمس السمسرة في مجتبه
الموضوع وكلاهما ممنوعان فيمكن فيه انتج اقول هذا قد صرح وافترأ
على الشريف في صرح به الشريف هو ان العلم بالاخضاع انما يكون مسبوقا

بالعلم

بالعلم بالعام اذا اجتمع ههنا كشيئان احدهما ان يكون العلم بالخاص علميا بالبا
لكنه وناشيه ان يكون العام ذاتيا للخاص فكلما قد سره في مسبوقة
العلم بالخاص بالعلم بالعام وكذا منافي استلزام الاخضاع الاعم فان هذا من
ذات ولا يخفى ان محقق القضية التي هي اخضع يستلزم تحقيق القضية التي هي اعم
والله لم ينشئ الخاصية كيف لا وقولهم في بيان النسبة بين العام والخاص كل من محقق
هنا تحقيق ذال بدو العكس نشأه عدو بذل نعم العموم والخصوص انما يستلزم
عدم الانقطاع عن احد الجانبيين لا الروم كما هو المشهور لكن الكلام ههنا مبني
على التحقيق من ان الدوام لا ينقل عن الذوم كما اعتز به ذلك القائل ثم انه كان
حاصل هذا الجواب ان الدليل الدال على اخضع من النقيضين وكذا المساو وادان على النقيض
ايضا بالوسط وهذه القدر غير كافية في المعارفة بل لا بد من اقامة ذلك الدليل على النقيض
هو مقتضى فهمهم بانها اقامة الدليل على خلافه فاما اقامة الدليل عليه الخصم اعترض
عنه بعض الافاضل حيث قال هذا الجواب مبني على ما تقر من ان الدليل اذا قام على شيء
بالذات فقد قام على ما يلزم بالعرض واما ما قد يقال ان المقابلة بالاشياء اقيم عليه الدليل
بالذات فقوله هذا الجواب مبني على ما تقره على تقدير صحة ههنا لما ذكرناه اول الامر
بشيء فليست في كمال يخفى وراه بما ذكره اول ما نقلناه عنه من قوله في بحث
ظافهم **قوله** فيجوز ان يكون آء تطريع لما ذكره من ان ذلك الدليل دال على النقيض
ايضا وشروع في تفصيل الجواب كما صرح ان ارادة يلزم ان لا يكون ذلك الدليل
معادضا لدليل المعلق مطلقا فهم لجواز ان يكون معادضا له من حيث انه يدان على النقيض
وان ارادة ان يلزم ان يكون معادضا له مع قطع النظر عن الحين في سلم
لكنه غير مفيد فان لا يلزم من بطلان حصر كلام الستاتل في مقابلة المعلق في النوع
الثلاثة فانه مع قطع النظر عن الحين في سلم في مبدى المعلق والمؤخر
الكلام الفدح على ما لا يخفى **قوله** اعلم ان الفضلاء هذا سوطه لرقم كلام الشئ
كما يدل عليه قوله فقوله في الحاشية هذا كلامهم ليس على ما ينبغي وجعله اشارة الى

التوجيه لتمام المصباح لا يرد عليه الايراد المذكور كما توهم ليس على ما ينبغي نعم لو حمل
الخلافة في كلام المص على ذلك المعنى لم يرد الايراد المذكور عليه **قوله** بمطلق المنا في حيث
قال والمراد بخلاف مدعى الخصم قهرنا ما بخلافه وبيننا في الاماين يره على اوجه
كان قال المحلل الخ بيله وذلك لان لفظ الخلاف وان كان عاما لكن العرف يفرقه
ما من من تدبر في المناظره خصوص ما يله نقيضا للمدعى او مستلزما للنقيض فالمراد
بمطلق المنا في ههنا هو النقيض وما يستلزم قافيه **قوله** ويؤيده وانما قال ويؤيده
ولم يقل يردك عليه لجوانا ان يكون تلك العبارة مبنية على المسامحة **قوله** ليس على ما
ينبغي انما قال هكذا لانه يمكن ان يوجد كلام الغباء يقال مراده انه كلام اكثرهم
على ان تفسير الشهود يمكن تطبيقه لتمامهم بان يكون مراده بالمنا في هو
النقيض **قوله** المراد بالاحتجاج الدليلين انه ان اراد ان اراد الاحتجاج في اصل المادة والله
والشبهة لكن لا من جميع الوجوه المعبرة التي رتبة عن اصل المادة والصورة كما
هو الظاهر من السوف والملازم للزوق فقوله بل باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة
لا يخلو كما لا يخفى وآراد ان اراد الاحتجاج هي مادة وصورة لكن لا من جميع
الوجوه الداخلة في اصل المادة والصورة كما هو الملازم لقوله بل باعتبار رتبة فقوله
والا لم ينصوا التقاض بينهما محل نظر ولان قيل لم بعض الافاض من ان التقاض
يقضي التقاض ولا تقاض بين الدليلين ففانه ان اراد التقاض يقضي التقاض
في اصل المادة فهو م وآراد ان تقضي التقاض برفه الجمل فقوله ولا تقاض
محمل ان التقاض بالوجوه الخارجية عن اصل المادة وآراد ان اراد الاحتجاج
مادة وصورة لكن لا من جميع الوجوه الداخلة والخارجة فقوله بل باعتبار
خصوص الصورة وبعض المادة محمل نافي لجوانا ان يكون باعتبار خصوص الصورة
وجميع المادة كما في المغالطة السالفة الورود كما يشوب التمثيل بها من شتر
الكلام الا ان يقال انه محتمل اصطلاح وقع على هذا الوجه فله مناقشة
في الاصطلاح **قوله** بل باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة لا يخفى المراد

انه يجب في المعارض بالقلب اتحاد الدليلين باعتبار خصوص الصورة وبعض المادة
سواء وجد الاتحاد بغير ذلك ايضا او لا فسط ما قبل انه يفهم منه
ان الاتحاد في المادة لا يكون الا في الكبرى وليس كذلك فانه قد يكون في الصغرى
ايضا كما في ما ذكره بعض المتأخرين في تمثيل اتحاد الدليلين مادة وصورة
بمثل كلاب وكلاب **قوله** فيقول الخصم ان كلاب ولا شئ من **قوله** فلا
شئ من **قوله** وهو الكبرى فيه ان الاتحاد في الكبرى يستلزم الاتحاد في
الصغرى ايضا فانه قد سبق ان المتبر في المعارض ان يكون دليل المعارض دالا
على نقيض ما يدل عليه دليل المعلق وذلك يقتضي اتحاد الدليلين في الحد الوسط
صغرى والا كبراد لا يتحقق التقاض عند تغايرهما والاتحاد في الكبرى يقتضي
اتحادهما في الحد الاوسط لا يخفى فلهذا يلزم الاتحاد في جميع المادة لاني
بعضها وكذا الكلام اذ لجعل اتحاد المادة بمعنى اتحاد الحد الاوسط كالاتحاد
المحتج في بعض النسخ ههنا فالحق ان الدليلين متحدان في جميع المادة في صورة المادة
بالقلب في بعضها وتلشد ذلك فيما بينهم ولعل المراد بالثاني في آخر الحاشية **قوله**
في الاقضية الافتراضية يعني هذا في الافتراضية مثاله كما اذا قال المعتزلة دوية
تعالج كذا في عارضة الكسوف فقال دوية الدجائرة لا تما امر سناه الله
تعالج كذا فافهم **قوله** والجزء المكرر بعينه عطف على قوله الكبرى كما هو الظاهر السوف
واللازم للزوق فيفيد ان المتبر في المعارض بالقلب في الاقضية الاستثنائية انما
انما هو الاتحاد في الصورة في بعض المادة وهو الجزء المكرر وما قد يقال ان الله
الصورة في الاقضية الاستثنائية غير متعد فلا يتصور فيها اختلاف
الصورة حتى يفيد اشتراط الاتحاد بالصورة فيها ففده اظهر من ان يخفى اذ لا
دبسة تعدد الصورة فيها باعتبار الاشتغال على المتصلة والمنفصلة
بل باعتبار العين والاشياء النقيض نعم يمكن ان يقال ان القوم لم يعتبروا تعدد
الصورة فيها في هذا الباب كما لم يعتبروا تعدد الضروب في الاقضية الافتراضية

لكنه بعيد جدا على انه لا يلزم قوله وكان صورة كصورة ولكن لم يرد في
القول بالانزليين متحدا بالصورة فيها ايضا والالزم ذلك في قول الراد
اتحاد الانزليين مادة وصورة كما لا يخفى فبهذا الظاهر ان ما قد يقال ههنا مفقود
بما في سورة الرسالة الحسينية من ان قوله والجزء المكر عطف على قوله خصوص الصورة
بحسب المعنى لا على بعض الادة ولا على الكبرى كما يبادر الى الهم ليس بشئ بل هو
وهم محض وفيه على ما في ذلك الهمسوا ايضا قوله بحسب المعنى لما لا وجه له اصلا
قوله بينه او اثباتا هكذا في اكثر النسخ فقوله نفيا او اثباتا تعميم للمكرر بينه اي
سواء كان المكر بينه منفي او مثبتا لانه لا يكون الا واحدا من غير ان يثبت
او من قبل كاشف التقيض ومثال الاول كقولنا هذا عاقل لانه لم يسر الليل
لطان غافله لكنه لم يسر الليل لطان غافله لكنه لا ومثال الثاني كقولنا هذا ليس بغافل
لانه لو يسر الليل لم يكن غافله لكنه يسر وكقولنا هذا ليس بغافل لانه لو كان غافلا لم يسر
الليل لكنه يسر الليل هذا في قياس بعض حكاية الحسينية من انه لا يتصور التكرار بينه
في كاشف التقيض اصلا الا ان يراد العينة مادة مع قطع النظر عن الصورة لكنه بعيد
جدا او يكون قوله نفيا او اثباتا تعميم لقوله بينه عاقل يكون البيان مقصودا على
ما يستلزم فيه العين لكنه ليس بمراد بل الصورة يقال المكر بينه او نفيا او اثباتا
لما وقع في بعض النسخ الفحشية حتى يكون قوله بينه ناظرا الى ما يستلزم فيه عين القدم و
قوله او نفيا واثباتا ما يستلزم فيه نقض الثاني ليس بشئ بل هو خال عن التخصيص
فانهم **قوله** مثل ان يقال الشئ الذي آه مثل يقول المعنى الحيوان واقعه لا الشئ الذي
يكون وجوده وعدمه مستلزما لوقوعه اما موجود او معدوم وعلى كل تقدير يكون
الحيوان واقعا والالزم تخلف اللازم عن المزمع وهذا ما ذكره بعض المحققين
ههنا فقال عن بعض الشرائع راجع الى ادب البحث وعن سنده ههنا حيث قال
مثله يقول المعنى الحيوان واقعه لا الشئ الذي يكون وجوده وعدمه مستلزما
للمعنى في الجملة كالاثنان مثلا اما واقعه اولا واما ما كان يلزم ثبوت الطائفة اذا كان

واقعا فلان وقوع الاخر يستلزم وقوع الاخر وان لم يكن واقعا فيلزم وقوع
الحيوان في الجملة بتحقيق المعنى العموم وان لم يكن الحيوان اعم من الانسان بل يكون
مساويا لانه كل من تحقق تحقق وكما لم يتحقق لم يتحقق ههنا كما لا يخفى
محض ناسخ عن عدم تمييز المقام عن غيره كما لا يخفى على الاولي لا في مقام قوله اي الى
غير ذلك مثلا يقال الاعم واقعه لا الاخر واقعه في الواقع اولا فاما كان
واقعا لزم وقوع الاعم قطعا وان لم يكن واقعا يلزم وقوع الاعم في الجملة والله
يكون الاخر مساويا للاعم لانه كلما ثبت ثبت وكما لم يثبت لم يثبت فلا يكون
الخاصا خاصا ههنا ومثلا يقال الاخر واقعه على تقدير وقوع الاعم والالزم
وقوع نقضه على هذا التقدير فيلزم وقوع نقض الاعم على تقدير وقوع الاخر
يعكس التقيض وهو محذور كذا ذكره في الحسينية الا لو غلبت فتا مثا صورة الاعم لافيا
يقال مثله الحيوان واقعه لا الاخر من كاشف الاثنان اما واقعه اولا فاما واقعا
لزم وقوع الحيوان قطعا وان لم يكن واقعا لزم وقوع الحيوان في الجملة والالزم
ان يكون الاخر مساويا للاعم لانه كلما ثبت ثبت وكما لم يثبت لم يثبت
فيقول المعارض للحيوان واقعه لان الاخر من كاشف الاثنان اما واقعه اولا فاما واقعا
لزم وقوع الاخر قطعا وان لم يكن واقعا لزم وقوع الاخر في الجملة والالزم
لزم الشئ وبيانهما كما مت وحل اختيار الشئ الثاني لا عدم وقوع الاخر
لا يستلزم وقوع الاعم لجواز ان لا يقع معا غايته ان لا يثبت في جواز وقوعه
وبهذا التقدير يتحقق العموم واما قوله والالزم ان يكون الاخر مساويا للاعم
فهم لجواز ان يكون عدم وقوع الاعم لعدم وقوع الاخر الا ان يثبت عدم
وقوع الاخر والمفروض فقط واما الصورة الثانية فبان يقال مثلا الانسان
على هذا التقدير فيلزم وقوع الاخر واقعه على تقدير وقوع الانسان يعكس التقيض
وهو محذور فيقول المعارض للانسان واقعه على تقدير وقوعه لازيما والالزم وقوع
نقضه وهو الانسان على هذا التقدير فيلزم عدم وقوع الانسان وهو

مع وحده ان يقال ان اراد بقوله الاستشاد افعلا تقدير وقوع الحيوان في القضية الطبيعية
 افعلا قولنا كلما كان الحيوان واقعا كان الاستشاد واقعا فلا يتم قوله والاراد ان ينقبض
 على التقدير وانما يلزم ان لو كان بين الحيوانية وبين ذلك النقيض ملزمة كلية لكنهم
 ايضا وآراهم بالقضية الجزئية فلا محذور فيه ولا مغالطة كما لا يخفى فلا وجه لما ارتكبه بعض
 المحققين في جوابه عما هذا التقدير وانما اطينا الكلام في المقام فانه قد غلط كثير من الانام
 في تحرير المقام وكل ما ذكرناه عارضا للملزم ومن انما الاعتصام عن مزالوا الاقدام **قوله**
 اشارة الى ان الفاعلة قد مر ما يتعلق بهذا المقام فتذكر **قوله** بين منع الملزم هنا بالمعنى الاعم
 للشيء من اللوظائف الثلاثة **قوله** انما يصح اذا لم يكن صحيحا ظاهرا وكذا اذا اراد منعها
 ولا بد من هذا القيد ايضا والا فيجوز الاستشاد الى دليل آخر في لا يصير ما نغني عن الاستشاد
 النقيض والمعارف فصح ما ذكرنا من المقدمة والادلة وبظهور تلك الصحة ظهر كونها
 معلوما بالبداهة وبالكفا اما محمول على الاهمال الذي هو في قوة الجزئية في صواب المعنى
 في المتصورين قد نصير ما نغني وذلك اذا لم يكن معلوما في الصحة وفيه امثلة العلوم
 كذا في نقل عن الشيخ فندقة في ذلك الجمل فتذكر وتجهل ان يكون قول المصنف
 ما نغني عن صحة ما نغني ان يكون ما نغني لا يحتاج الى الحمل على الاهمال او على التقييد
قوله فافهم بوجه من الوجوه كما يكون اظهر مادة وصورة او مسلما عند المعارف
 او يكون احتلالا لدليل المعارف مستقفا دامت كما اشار اليه الشيخ في الحاشية وكما يكون
 نصا او مقرا او محكما او عبارة ودليل المعارف فانه من تلكه ظاهر او نصا او مقرا
 او محكما **قوله** من دليل واحد وهو دليل اي المعارف **قوله** ليس مقفيا بالقطع على الناقض
 لانه التقديم القطعي على استنواها هو ان يكون المستقدمة بحيث لا يحتاج الى الاستشاد
 ولا يكون ذلك التقديم موقفا موجبا له كما مر فيما سبق كقوله الواحد على الا
 شئين ومن البين ان النقيض بالنسبة الى المعارف ليس كذلك **قوله** والدخل
 في الموصول القرينة فيه انه يقتضي ان يكون المعارف اقدم في الترتيب فانها
 دخل في نفس ما هو المقفيا او لا بالقرينة في نظر اهل المناظرة لانهم ان طبع البحث

يقضي آه فيه انه منع للمدل فان قوله بنه على الدليل موصوفه بآه اشارة الى الدليل
 لذلك الاقتضا ومنع المدلل عن غير مدلل لا الدليل غير موقفة **قوله** من الملزم ما دام
 معللا آه فيه انما ذكره لطبع البحث والظلام فيه بل هو طبع الباحث وليس الظلام
 فيه **قوله** لكن تقديم وصنع المناقضة آه وايضا من المناقضة **قوله** ومنع النقيض
 العلم بالفلسفة والخفاء مقدم على العلم بالفلسفة فالبحث عن البنية على المقدم على
 البحث عن البنية على المناقضة **قوله** وهو بيان حكم النقيض والمعارف اراد بحكمه ضرورة
 العلم ما نغني واراد بالوجه المناسب دعاية الاختصار المناسب لوصف هذه الرسالة
 فانه على تقدير تأخير النقيض عن المناقضة يمكن ان يجمع حكمها في عبارة واحدة كما فعله
 المرحوم في دفع المتصورين صرت ما نغني في ماله قدم او اراد به دعابة تشابهها
 في كل منهما مستدلا لا كما اشار اليه بعض النسخ ههنا **قوله** وكذا اشارة الى الحاشية
 ومع قوله ولو سلمنا الحق ما نقل وانما كسند الى الله فنقول يجوز ذلك لاجل قوله
 في المتصورين صرت ما نغني بقوله ولو سلمنا الحق ما نقل اشارة الى الاول وقوله
 انه مستند على المماثلة الى الثاني وقوله فنقول آه اشارة الى الثالث **قوله** فانه
 يجوز ان يكون جبريا منها فيهما على سبيل المجازي الى الطرف ويؤيد قوله ويؤيد
 ان الدليل معتبر في تعريفها بين اصلا والمناقضة والنقيض والمعارف على ما تجرى في
 التبيين من الدخل والاعتراضات انما هو على سبيل المجاز في هذه المنة غير مطر
 فانه كونه على اللفظ مجازا فيما يحوز التبيين لا يسقط اصل ما يجوز فيها كما لا
 يخفى فظهر البين على الدليل اما لا كفا بالاصل او نعيم الدليل والالم يكن البين او
 وحمله على ما يعم التبيين آه اشارة الى جواب السؤال مقدم كانه في انما اذ يتم
 من التبيين انما يصح اذا كان الدليل الى خود في تعريفات المنع مستوفى منها
 الحقيقة وذلك مما يجوز ان يكون مستوفى فيهم التبيين مجازا فاجاب بان حمله
 على ما يعم التبيين مجازا غير مناسب للمقام التقديري لما استقر من ان كسند الى المجاز
 الغير المستوفى في التقديري من غير قرينة واضحة فتأمل وان خبير بان يمكن ان يستوفى

بأنه يجوز أن يكون تلك التعريفات المنوعة الجارية في الدلائل فقط لكونها المعنى
 بها الاعم من الجارية في التبيين لكونها غير معتدة بها في لا يندفع بأنه غير
 مناسب لمقام التبيين ولو سلم أي ولو سلم أن جريان المعنى في التبيين أيضا
 على سبيل الحقيقة في أن حمل الدليل المأخوذ في تلك التعاريف على ما يتم التبيين مما إذا
 مناسب لمقام التعريف بقية الجريان المذكور أن لا يتم من لها المصلحة لعدم الفائدة المقترنة
 به لأن النوع الجارية في التبيين لا يجدي كثير نفع هذا وقد ينشأ فيه بالتبيين
 لا ينفيه من حصول المناسبة المخصوصة بينه وبين المقود من حصول التشرية العينية فإذا
 من حصول تلك المناسبة والشرائط لم يترتب عليه ما هو المأمور به كما أنه إذا من مقتضى
 الدليل لم يترتب عليه ما هو المقود من الدليل وكذا الحال في التفسير والمعارضة ويجوز بأن
 المؤمن الدليل انبثت المدعى اعني اظهر لشبهة في نفسه فإذا من الدليل او غفرا وعوض
 بغيره الموقر بالظن وانما المؤمن التبيين في السات مع لبثت المدعى لا يثبت المستفي عن
 الاثبات فاما من او غفرا وعوض لا يثبت الاثبات مع لبثت المدعى لا يثبت الذي
 هو الموقر الاصل فلا يجوز تلك بالمنوع كثير نفع وان كانت مجرد نفع في الجملة أقول التبيين
 لازالة الخفاء الذي يبين عن سبيل المدعى فاما من او غفرا وعوض لا يثبت ذلك
 الخفاء في ادم الخفاء باقيا لم يظهر لبثت المدعى الذي هو الموقر الاصل فلم يظهر فرق بين
 التبيين والدليل في نوع التبيين **قوله** الظاهر من التعلق أي الظاهر المتبادر منه عند
 الاطلاق هو التعلق اللفظي الاصطلاحي المحتوي وهو تعلق الجار والمجرور بالفعل
 او شبهه لا تعلق المعنوي اللفظي الذي هو الارتباط مطلقا لكن الارتباط من حيث اللفظ
 ما هو الظاهر في شي من الافعال السابقة في شبهه الفعل السابقة لا يصلح لأن
 يتعلق به هذا الظن فاذ تعلق بقبله مثله في قوله اذا قلت بطلان يستلزم تعلق الجار
 بجميع واحد بغير واحد من غير عطف وهو غير جائز كما بين في موضعه وكذا لا يجوز
 تعلقه بغيره من الافعال السابقة فالمراد به هو التعلق اللفظي ولذا افترقه
 في الحاشية بالارتباط وفيه نظر فانه يجوز تعلقه بقبله بعد تعلق قوله بطلان به

بأن يكون احد الجارين متعلقا بالمتعلق والاخر بالمقيد كما في قوله كذا مرفوعا منها
 من ثمة مرفوعا وايضا يجوز ان يكون التبيين وكذا يجوز تعلقه بقوله ان كنت ناقل
 او مدعي كما قال بعض الافاضل اللهم الا ان يقال المراد ان لا يصح من غير تعلق
 وهذا القدر يكفي في حقه عن القدر وحده على مع الارتباط فافهم **قوله** لكن لا يندفع قوله
 في آخر التمثيل فيجزم به يقال اذا الارتباط بالمع المذكور بينه وبين ما يقابل فيما سبق
 وهو قوله في التصور بين صرت مانعا للتخالف خطايا وغيب قد يقال فيه بحث
 ادلا وجه التخصيص لانه لا يلازم ذلك القول كذلك لا يلازم قوله فيتم مستندا
 كما لا يخفى أقول لعل وجه التخصيص هو عدم الارتباط فيه متيقن فانه قوله به يقال
 نخر في كونه على طريق الغيب بخلاف قوله فيتم مستندا فانه يحتمل ان يكون بالقاء الفهم
 الفوقاني لا بالتأنيذ اذ لا اعتبار ذلك في عدم وقيل ان لا تخصيص في الكلام محمول
 على التمثيل ورد بان يتبين ان لا وجه للتأخير اي لا وجه لاخذ ما هو المشتمل على التمثيل
 فتأمل **قوله** فتدبر مجوزا ان يكون اشارة الى السلف من توجيه الكلام على ان يكون
 المراد من التعلق التعلق اللفظي ويحتمل ان يكون اشارة الى اولوية التوجيه لا اول من
 توجه الى الارتباط بحسب التاكيد كما قال بعض الافاضل والوجه في
 الثاني منها ببعد عن كلامه الثالث كما قد يقال **قوله** والقول المذكور وهو قوله ولا يمنع
 النقل والمدعى الى المجاز ليس من مقاصد النقل بل هو من السات اللفظي المذكور
 استطرادا وتفضلا **قوله** كطلب الصحة وطلب الدليل فيه انما ان ذكر في ضمن قوله
 ان كنت ناقله في طلب الصحة او مدعيه فالدليل وقد مر ان ذلك القول ليس من
 مقاصد النقل وقوله والمنه المجردة يمكن ان يقال ان قوله فيتم مجوزا المجزئ تمثيل له
 ايضا فانه مع قطع النظر عن قوله مجوزا المجزئ مثال للمع المجردة وباعتبار ذلك
 مثال للمع مع السند ومما لم يذكر تمثيله من المقاصد السابقة ابطال السند
 المساوي ويمكن ان يقال قوله فيدفع بالاصل اشارة الى تمثيل ذلك بالرجوع
 ضمير به في الجواز المجزئ كيشعره لفظا المدعى فتأمل قيل المراد بالمقاصد هي

النوع الثالث المنقضة والنقض والمعارضة لانها هي السابعة فيها ولان المقاصد
 الاصلية هي هذه الثلاثة المذكورة **فان** ثبوت الشرع يكون دورا في ذاته انما يثبت
 لو كان اثبات الشيء بالشيء والاشكال عليه **سند** التوقف عليه لكنهم كيف
 ان يجوز ان يثبت الدليل فلا يلزم من اثبات الكلام بالشرع الموقوف على الكلام
 لتوقف الكلام عليه حتى يكون دورا قال بعض الفضلاء بثبوت نفس الشرع هو
 موقوف دورا اصله انتعاق قولك ان ثبوت نفس الشرع موقوف على انظر الكلام
 كدليل العلم بثبوت الشرع موقوف على العلم بثبوت الشرع فلزم الدور فقلنا
فانهم **قوله** بان ثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي وحاصله انه اريد
 ان ثبوت الشرع موقوف على ثبوت الكلام النقيض كما هو الظاهر من كلام التفتازاني
 فهو دورا انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي دورا الكلام النقيض والمراد ههنا
 هو التفتازاني ون اللفظي فلا يلزم الدور وان اراد ان ثبوت موقوف على ثبوت
 الكلام اللفظي فهو مسلم لكن قوله فاثباته بالشرع يكون دورا هم فان المراد
 ههنا انما هو اثبات الشرع دون اللفظي لا يقال بثبوت اللفظي يتوقف على
 ثبوت النفي لانه قاله فبالاوسط يتوقف ثبوت الشرع على ثبوت النفي
 فيلزم الدور لانا نقول مما يجوز ان يخلق الله سبحانه في لسان الملك او غيره ومعنى
 الاضافة ان مخلوق الله تعالى ليس من تاليفات المخلوقين كما حققه التفتازاني
 في شرح العقايد ويؤيد ذلك قول المعتزلة باللفظ دون النفي في قوله بانه ثبوت
 الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي **حيث** في ان المراد بالشرع ههنا
 على ما استفاد مما ذكره في الجواب الثاني انما هو الكتاب الذي هو الكلام اللفظي
 فيلزم دعوى توقف الشيء على نفي الله تعالى ان يفرق بالجنسية والطبعية او يقال
 المراد بالشرع ههنا ما هو غير الكلام اللفظي **قوله** واما السنة فلا يتوقف
 ثبوتها على ثبوت الكلام فاثبات الكلام بالشرع الذي هو السنة لا يكون
 دورا لا يقال اثبات الكلام بالسنة التي هي اخبار الانبياء عليهم السلام فيقول

على صدقهم في اخبارهم وصدقهم موقوف على تصديقهم بآياتهم
 وتصديقهم بآياتهم اخبارهم عن كونهم صادقين والاخبار كلام خاص
 فاثبات الكلام له سنا بالسنة ايضا يكون دورا لانا نقول بتصديقهم بآياتهم
 كما يكون بالاخبار يكون باظهار المعجزة الخاتمة عن طوق البشر ايضا فلا يلزم
 الدور ههنا قالوا وفي ان اظهر المعجزة انما يكون تصديقا للانبيا عليهم السلام
 السند في دعوىهم النبوة كما هو المستفاد من كلامهم واما كونه تصديقا
 لهم في مسائل الاخبار في الاحكام كاجابهم بان الله تعالى متكلم فلم يعرفه احد
 ثم الحقوا بالشرع الذي هو الكتاب اعني الكلام اللفظي لا يتوقف على ثبوت الكلام
 النقيض له سنا كما مر وكذا الشرع الذي هو السنة اعني اخبار الانبياء عليهم السلام
 لا يتوقف على ثبوت الكلام النقيض له سنا وهو موقوف فيجوز اثبات الكلام النقيض
 له سنا بطلا في الشرع ولا يلزم الدور فاحفظ **قوله** لانه يدل ظاهرا على ان
 على انه استدلال بالكتاب اعلم انه قوله لانه محتمل ان يكون على صيغة العلوم اي لانه تعالى
 ذاته روح وقوله وكلم الله موسى تكليم اما حكاية بتقدير نحو او مفلا واخبار عطف على
 قوله لانه في الفاضل العصام والواجب عند عائدنا على استدلاله الاول يكون الاستدلال
 بالكتاب **قوله** وكلم الله موسى تكليم **قوله** كلم الله موسى تكليم **قوله** وكلم الله موسى تكليم
 بالكتاب وقوله وكلم الله موسى تكليم **قوله** وكلم الله موسى تكليم **قوله** وكلم الله موسى تكليم
 يكون المجموع استدلالا بالكتاب ومحتمل ان يكون على صيغة الجبريل فالمراد بالاستناد
 اما اسناد الله تعالى واسناد الانبياء عليهم السلام فانه قد تواتر منهم اثباتهم
 كما هو يقولون ان سنا امر يكثر اذ عن كذا واخبارنا بكذا الى غير ذلك وكل ذلك
 من اقسام الكلام في الاول يكون استدلالا بالكتاب وعلى الثاني بالسنة وعلى
 كلا التقديرين قوله وكلم الله موسى تكليم **قوله** وكلم الله موسى تكليم **قوله** وكلم الله موسى تكليم
 فتأمل **قوله** الى منه اسناد الكلام اه هذا المنع راجع الى منه اسناد قوله وكلم
 الله موسى تكليم لذلك الاستناد والافلا اسنادا مبين ومثل ذلك ولا معنى

نحو

كالوجوب والعدم الذاتيين ويحتمل ان يكونا شاذين لا يتبعان من الاستلزام على تقدير الالزام
الاول باء فيد الازلية لا مدخل له في التبع بل هو من كونه لتحقيق ما هيته ما هو وصف له
قول ولانه دليل ذلك في ان هذا القول مما لا يصح بعد تسليم القول بان يلزم من كونه
صفة له او ثابتا لكونه موجودا اذ ليس كما سلمه الشيخ حيث قال ولا يلزم ان يكون للواجب
نوع صفة موجودة اذ لا يكون من ان يحصى فاللخصم يقول فليكن ذلك للزوم والثبوت
دليلا على انه اريد به لا دليل على ذلك في نفس الامر فهم والسند ظاهرا اريد به لا دليل على
ذلك عندنا فهم مع مفيدك اذ لا يلزم من عدم الدليل عندنا عدمه في نفس الامر قوله وما لا دليل
عليه ففيه قال الخيال والخيال ان يكون متناجيا لشيء هاهنا لا تراها وانما سقطت وجبا
بان الدليل موزوم للمدلول وانتفاء المزوم لا يستلزم انتفاء اللازم وعدم خصوص الخيال
الشاذ في معلوم بالبداهة لا بانه لا دليل عليه قوله ضرورة ان من صفات الشيء في انه
ان اراد ان الصفات السلبية مما يطلق عليه الصفات مطلقا فهو سلم لكنه غير مفيد وان اراد انها
من الصفات السلبية لم يتبع فهم فانه ان اراد ان نفس الشيء باصف ثابتة له في فقط البطلان وان اراد
ان سلب تلك السلوك باصف ثابتة له في فهم فان السؤال ليس في ان السلب بل في الثبوت
كما لا يخفى بدقصر في بعض الكتب الكلامية بان التفرقة ليست بمعنى انه مع متصف بالسلبية
قوله لسقط المنع المذكور وهو ما اشار اليه الشيخ بقوله في ان هذا الذي يلحق على تقدير تمامه يدل
على ان الكلام صفة ثابتة له وحاصل ذلك المنع على ما اشار اليه الشيخ بقوله ونلخص الكلام
منع الكبر المطوية للثابتة كما فصلناه هناك وعلى كل ما ذكره في سياق قوله ذلك ان تقول
منع الاستلزام كما عرفت في الاول المراد بالمقدمة الية في قوله ويثبت المقدمة الية التي هي
الكبرى المطوية الثانية الفائدة كتابا كل مسند اليه حقيقة فهو صفة اذ لا يتبع ووجه سقوط
المنع المذكور على هذا التحريم انه مع تلك الكبرى ان الكلام مسند اليه حقيقة فهو صفة ثابتة له
ازلا واما وجودها في نفسها فليس بموجود فيها ايضا كما لا يخفى واما على الثاني فالمراد بها
لمقدمة الية هي الاستلزام احي استلزام الدليل الذي هو قولنا الكلام مسند اليه حقيقة
وكل مسند اليه حقيقة صفة له في ما اشار اليه الشيخ في سبب قوله ذلك ان تقول

وفي نظر فان سقوط منع الاستلزام الخشعي المذكور على هذا التقدير مالا ان بقدر الكبرى
كل مسند اليه ثابتة له في اولها لا يخفى فليست مثل هذه التقدير بل ان قصر المراد بالمقدمة
الية على الاستلزام تقصير بقصره على الكبرى المطوية مما لا وجه فافهم قوله بل بمعنى اعم منه
اي من معنى القدم فالذي لا بد من ذلك المعنى الاعم هو الثابت الغير المسبوق بعدم الثبوت سواء
كان موجودا في نفسه او غير موجود واعلم ان مع الاول للزوم هو ان الاصل لا يصلح للشك
فيما بين المتكلمين والمعنى الثاني هو ان القوى قد يستعان فيه ايضا قوله والمنع المذكور
مستغنى عن الظاهر هذا يكون ذلك من فقر في العبارة والمقدمة في العبارة ليست من
ذات المحصلين لا سيما في المثال الذي يكتفي فيه بالجد والفرق والتفريق واما ايراد المنع المذكور
مع سنده على كلام القوم فيه ان يكون ذلك المنع في موضوعه وخارجا عن قائله المناظرة في لا يخفى
فلهذا لهذا ايراد الى التسلية بقوله على انه كونه ثابتا له في الاول ايضا لا يلزم من التسلية
وفي ايضا نظر فان حاصل الدليل على تقدير المذكور في التبع يكون هكذا الكلام مسند اليه حقيقة
وكل مسند اليه حقيقة صفة ثابتة له في الاول والاستلزام ذلك الذي يبين لكونه من الشكل
نعم يكون الكبرى ايضا في الجواز ان يكون المسند اليه غير ثابتة له في الازلية فليست مثل قوله وما
ذكره في دفعه ثابتا وهو المذكور في سبب العلوة ايراد الى المنع المذكور سند ذلك السند
الاخر هو ان يقال الخيال ان يكون كالحق وامثاله ولا يلزم من كونه الشيء صفة له وثابتا له
كونه ثابتا له في الازل قوله ليدل على ان الازلية في كلام المصنفين مع القدم وجه الدلالة على ما
افاده بعض الافاضل ان قوله فليس انه اضافة القدرة الى المقدور ليس على اختلاف الحكم عن الدليل
وانما يلزم من كونه الخلق اضافة الخلق اذ كان الحكم مأخوذا في الوجود انتهى والفرق من هذا
لكلام هو التقوية لمنع الخبر بربنا على ان خلقه في الظن وحاصل ذلك ان الخبر بربنا انما هو موافق
للأمر كذلك لا يوافق كلام المصنفين فلا محالة ان الخبر بربنا اصل قوله اشارة الى دفع العلوة
حاصل ان لا خلاف ان الدليل المذكور يدل على ان الكلام صفة ثابتة له في الازلية على ذلك
انه ثابت له في الازلية ايضا فان لم يكن على تقدير كونه ثابتا له في الازلية على تقدير كونه
صفة ثابتة له في الازلية فيام الحوادث يثبت له ويو بقطر فثبت ان هذا الدليل على تقدير

تقام يد على ان الكلام صفة ثابتة له في الازل وهو للمطاع تقدير الخبر المذكور فلا بد من
ذلك الدليل بعد تسليم الخبر المذكور ايضا لا يستلزم الذي قوله اشارة الى من لزوم قيام
الحوادث بذاته وحاصل ان الالزام في قيام الحوادث بذاته في تقدير عدم ازالة الكلام
وانما يلزم ذلك ان لو ثبت وجود الكلام في الخارج لانه الحادث فيمن الوجود الخارج مع
هو الاول البحث قوله واما قيام الصفه المتجددة اشارة الى جواب سؤال مقدم كان فيقول
هنا وان لم يكن قيام الحوادث بذاته في الالزام في قيام الصفه المتجددة بذاته وهو ايضا صحيح
وحاصل الجواب نعم يلزم على هذا التقدير قيام الصفه المتجددة بذاته فيكون ليس مع اشفاق
قوله على السخا في قيام الحوادث بتعلق بما قبله قوله ولما قيام واشاره الى منع بطلان الالزام
من قبيل الكرامه بعد تسليم اللزوم وحاصل الى ما قلنا لزوم قيام الحوادث على ذلك التقدير
لكن لان الحاله في الالزام في كسوف في الحثية المتعلقة على قول الشارح وهو ان الكلام مركب
من الحروف والحادث **قوله** يحتمل ان يكون اللفظ المنع على ان يكون الظاهر المرفوع في قوله فيسند في راجع
الى المنع المذكور في ضمن قوله فيمن **قوله** بان يثبت المقدرة المنة وهي ان الكلام لا يرفع في نحو وكلم
الله موسى حكما حقيقيا وتقرر الا بئس ان كانا كانت الحقيقة اصلا كما سناد الكلام الى رفع
حقيقة لكن الحقيقة اصلا لا سناد حقيقة ولا يخفى انه يرد على هذه الملازمة منع فلو ان قال
الحديث وان لم ينم في الواقع **قوله** ويحتمل ان يكون اللفظ المنع في السند المذكور الذي هو جواز
المجاز وهذا على ان يكون الظاهر المرفوع راجعا الى السند المذكور قال بعض الاقوال ويحتمل ان يكون
دفع المنع بالابطال لا بابطال السند وهو لا سبب وورد به هذا الاحتمال لا يكسر العبارة
الانسية **قوله** في نظر **قوله** هذا الاصل مع الترجيح كونه الاصل في كلام الشارح بهذا المعنى لا
يقضي على الاصل في كلام المصنف على هذا المعنى وتخصيصه به لا يخفى بل انما قوله وتقرر
الحقيقة اصل يدل على ان جملة مع القاعدة فاقديقا لا تختص الشك كلام المصنف بالاول
ليس على ما ينبغي بدو عند التحقيق من قبل ترجيح الرجوع ومن الذي اسلم المفضل عند
وجود الفاضل ليس في قوله واما الاصل في كلام المصنف فيجوز ان يكون هذا المعنى فيكون المعنى
الكلام فيمنع الترجيح وانما خيرا المنع لا يندفع بالرجح فالكلام مبني على المسامحة والارادة

يرفع بان الحقيقة راجح ولذا قال الحاشي فيما سبق وما لها واحد وما كونه الاصل في كلام المصنف
بمعنى القاعدة فيمنع من هذه المسامحة كذا لا يخفى فلذا قال الحاشي الثاني اظهر قوله الاظهره
عن هذه المسامحة ولعل بعض الافاضل اراد بالمسامحة حيث قال وجب الاظهره خاليا عن المسامحة
هذه المسامحة لا مانعها الفاضل العصام من جعل المراد بقوله بالاصل ان الحقيقة اصل
مسامحة فان تلك المسامحة على تقدير بثبوتها لا يخرج عنها هذا الوجه الثاني كذا لا يخفى فاقديقا
وجه الاظهره على ما يستفاد من تقدير افضل المتأخرين كونه كلام المصنف عارضا عن المسامحة وقد صرح
ببعض الافاضل حيث يتوخا ليعاين المسامحة انتهى غلط من وجهين فوجه اوله ان يحتاج الى دليل
ارادة الحقيقة فلا دعوى به هذه المقدرة المستمرة وفيما وجه الشك الذي ذكر السيد الشهيد
الزبداني الفاضل العصام في هذا المقام في اصل الكلام ان هذه العبارة ظنة في دعوى به هذه المقدرة
المنة لكنها في رادة ههنا فان به هذه المقدرة لا تنفع على امسالة الحقيقة وفيمنع الجواز
فلا يصح الشرح المذكور قطعا فيجب في تلك العبارة من ظاهرها واصلها على ما صالح للمقام
من ان يقال ان الالزام لا يحتاج الى دليل في الاصل وان وجهه على ان لا فائدة في عند هذا القول انما الدليل
بالمصنف من يدعي الحقيقة ايضا يحتاج الى دليل وهو الاصل فلا وجه للمصنف المذكور الا ان يقال
ان الصلة بالنسبة الى ماعدا الاصل فظهر في المعنى ان الالزام في ما هو الظاهر في ذلك قال السيد الشهيد في قوله
مسامحة فان المسامحة استعمال اللفظ في معنى البناء على ما ذكره الحاشي في كتابه التمهيد وقوله
لذلك اشارة الى ما ذكره في قوله لا فائدة في قوله لا فائدة في العبارة ثم في قوله وفي
قال السيد في تقديم الظرف الدال على المحر اشارة الى رد على الفاضل العصام حيث قال عند شرحه فقال
المصنف في الاصل انما هو الاصل والقاعدة من ان لا يبعد عن الحقيقة بل صار في ان الحقيقة
اصل والحيث في رفع الالزام لا يحتاج الى دليل وان المحتاج هو الترفع وبما ذكرنا ان المسامحة في
عبارة المصنف في ما ذكره السيد المحقق قد ستره حيث قال لا يقال ان الحقيقة اصل والمجاز
خلة في جعل المراد بقوله بالاصل ان الحقيقة اصل فقال وفي التفسير مسامحة انتهى وجه الرد
ان المسامحة التي ذكرها السيد في قوله لا يحتاج الى دليل ارادة الحقيقة كما
استدل به في كتابه في قوله لا يقال ان الحقيقة اصل كما توهم ذلك لافاضل فانه لا

في ذلك القول بمتا ما ذكره الفاضل فان معناه التحقيقة اصل لا يعدل عنه بلا صراحة في الراجح
للمعنى هي متافاهم قوله ومن الفضلة مع دفع السامحة بجعل الأصل تنبيه حيث قل ويمكن
ان يقال يجوز ان يكون هذه القصة بديهة واردة هذه الاصله للتنبيه فلا يلزم للسامحة في الكلام
الشيء وفي ان الكلام في تفرع قوله فلا يحتاج اه على تلك الاصله بل ايراد الاصله للتنبيه
لا يصح تفرع على تلك الاصله نعم ذلك التفرع على كونه الاصله للتنبيه وبينهما فرق فافهم واما
ما يقال ان هذا مردود من وجوه الاول انه لا يلزم قوله في دفع الاصله والثاني انه يحتاج
لمكيح في سياق قوله ولا يخفى ان التحقيقة فردود من وجوه الاول ان ذلك الفاضل لم يفرع
الملازمة لقوله في دفع الاصله اشارة الى ضعف هذا الدفع بقوله ويمكن وبقوله ان يقال وبقوله
يجوز والثاني ان محال في كلامه يجب الكلام المتعرض مطلق ليست من المحذور وجزايا هي من
عادة الشهادة ان لا يخفى على السادة **قوله** هذا الدليل على كونه مركبا من الظنيتين
اصل التحقيقة وفرة المجاز في العلوم الفنية وايضا معناه هو التراجع والرجوع كما عرفت
وجوز ان يترك التراجع من الثبات وكذلك قوله ان انتفاء الضار فان اراد ان انتفاءه في نفس
الافراط فم ان اراد ان انتفاءه في اعتقاد خافير مفيد **قوله** مع انه من المطالب اليقينيه وقد
يجب عنه بان الفرض ههنا مجرد التنبيل تحقيق المستفاد فكيف الظن **قوله** على ما عرفت ان
ما ذكره في الحاشية الشافية من قوله والتم يتم في الواقع ومن قوله لان المعنى المذكور سند
آخر كما سنراه والنقل الشريع **قوله** ضرورة ان تعدد المتيقنات لا يختلف باختلاف اقسامها في الحد
الاصغر واما في الحد الاكبر وعلى كلا التقديرين يلزم الاختلاف والتعدد في الدليل ضرورة
ان حد الحد بين المذكورين لا يكون متخذا في كلا الدليلين وفي نظره فانه يتم اذا كان التفسير
المذكور مبتدأ على اصطلاح النطقين في الدليل واما اذا كان مبتدأ على اصطلاح الاصوليين
فلا يتم على ما قيل وما استدل به سابقا في بعض الشرح في مجز العارفة بالقلب فقل **قوله** انما
عنه المحكوم عليه في الجزء الاول من المطر وهو الموضوع وان كان المطاحمية والمقدم ان
كان شرطية ومعنى تفاوت الدليلين باعتبار ذلك المجرى هو ان يكون ذلك المجرى من الدليلين
غير ما هو الآخر فاما ذلك التفاوت في الاقرب الى قرينة الشرطية قد يكون في تمام المحكوم

بعل

عليه المقدم كما اذا قل ان كانت الشمس لعة فالارض مضية وكلما كان الارض مضية كالشمار
موجود فنقيض البدر وقيل ان البدر ظ فالارض مضية وكلما كان مضية او قد يكون في الجزء
للمحكوم عليه كما اذا قل ان كان هذا الشيء انما هو حساس وكل حساس فهو كائن ففقد
بجزائه في كونه الشيء او ساء به يقال ان كان هذا الشيء في حساس وكل حساس فهو كائن او كما
قلت ان كان الكلام سند اليقين كان صفة كانه موصوفة ان لية فقط بجزائه في الخلق وقيل ان كان
الخلق سند اليقين كان صفة كانه وكلما كان اه هذا ما وقع في بعض الشرح ههنا من قوله
الا باعتبار الجزء المحكوم عليه على ما ينبغي **قوله** والقبلة في كبراه فذهبوا الى ان الكلام منع صرف
اصوات مرتبة وهي قديمة ومنعوا ان كل مؤلف من مرتبة واصوات مرتبة فهو حادث قال القائل
الذواق في شرح عفا بدمه وفي انهم منعوا اطلاق لفظ الحادث على الكلام اللغوي رعاية للاصل
واستزاع عن ذهاب الوهم الى حدوث الكلام التفسير في هذا لا يكون بينهم وبين الاصل في لغة
ونوع وقيل يجوز ان يكون مرادهم بالتفسير الذات بمعنى ان كل جزء منه بحيث لو عكس ترتيبه في اللوح
او القبل يمكن قرأنا وقدم مثله بالشخص يمكن او يقول ان متعاقب الوجود فينا القصور الالوان
قديمة في الباري تعبدنا في بناء على ان الموجود واحد والوجود مختلف كما حد عليه كلام الاشعري
فقول كلامه وسبب الاحمد في المجرى والفساد من سؤل الخلق لفتا الشرح والى اصل المسألة
احمد بن قيرا وهو من المجتهدين في الكلامين في القول بالظلمة مع مرتبة الاجزاء في الوجود بحيث
لا يوجد الجزء الثاني الا بعد الما اول وهو مع ذلك قديم ليس على ما ينبغي **قوله** وقد حيث
المعتزلة في صفو القياس الاول اه ان كلامه مع مؤلف من حروف واصوات وهو قائم بغيره
ومع كونه مكملا عندهم انه موجود لتلك الحروف والاصوات في جمل اللوح المحفوظ او جيل
عم والشيء لم او غيره سحره موسم **قوله** والكرهية وكبراه فاتهم لما ارادوا ان محال في
الضرورة التي التزامها الحاشية لا شئ من محال في الدليل واما التزام المعتزلة من كون
كلام موصوفه لغيره وان كونه متكلما كونه خالفا للكلام في غيره محال في المعرفة والكفر فيهما
ان كلامه مع صفة له مؤلف من الحروف والاصوات الحاشية في بانه تقع فيهم منعوا
ان كل ما يوصف له فهو قديم **قوله** وهذا هو السند بين الجمهور خلاصة الكلام ان السند في الجمهور

ان الكلام النفس هو مدلول اللفظ وهو غير مركب من الحروف وان المركب منها هو الكلام الكلي قال بعض
المحققين وهو المسمى باللفظ المدلول ان الكلام النفس هو امر قائم بذاته مع شمول اللفظ واللفظ هو
ولما توجد على ان اللفظ امر جزائي ومتعارف بعضه على بعض وذلك ينافي القدم اذا وجد بقوله
غير مركب من الاجزاء والشرط ان يكون اللفظ واللفظ لا يعدم مساعدة الادلة ودون اللفظ
القائم بذاته حتى لا يكون سمي كلاما سموي غير مركب من الاجزاء لعدم احتياجه لادلة **قوله** في كل من
القولين اجزاء منها انه لزم على القول الاول عدم تكيف من ان كل كلمة من ما بين دفتي الصحف
مع انه علم من الذين ضرورة كونه كلاما الذي حقيقة وعدم كون المعارضة والخرق ما هو كلام
الحقيقة الى غير ذلك مما لا يخفى فثبت على التفتيش في الاحكام الدينيوية ومنها انه يلزم على
القول الثاني كونه كلاما انه متعده الى واحد وهو يخالف ما ذهب اليه الشيخ وكذا الاصالة
غير سببا لجمع انهما من الامر ارض الشيخ وكذا الفرق بين ما يقوم بالقرينة من الالف فاما بين
ما يقوم بذاته مع باجماع الاجزاء وعدم اجتماعها بسبب قصور الادلة فهو كسلا لا يرد الى
كونه بعض صفة اللفظ حقيقة بحسب الصفة المخالفة لغير ذلك من المفاسد ومن اراد ان لا يطلق
من تفصيل هذه المعاني فليرجع الى شرح عقيدة المصنف للعلامة البدواني في الفاضل الخليلي واعلم
ان هذا المقام مما لا يفيق بالخطا بالبال هو ان يقال للمعنى الذي محله في النفس بتغير
العبارة ومدلولاتها فان قولنا زيد قائم ان زيد ليس له القيام وانصف زيد بالقيام الى غير
ذلك بتغيره من معنى واحد وانما مكاره ولا شك ان مدلول الالف ثابتة في ذلك
عين مدلول اللفظ اقول فثبت ان الكلام النفس عبارة عن ذلك المعنى الواحد في غير ذلك ايضا
ما يرد على مقدمة الاشاعة من المفاسد كما لا يخفى في العلم والادلة الخفية ان الكلام الله
نع هو كليات التي دبرها الله في علم الازلي بصفة التي هي مبتدات الفسار وترتيبها هذه الصفة
قديم وتلك الكليات المترتبة ايضا بحسب وجودها العلم الازلي بل الكليات الكلام مطلقا كسائر
ازلي بحسب وجودها العلم وليس كلام الله لغير الامار بترتيب الله بنفسه من غير وسطه والكليات للنفوس
بينما في الوجود العالجي يلزم حدودها وانما التعاقب بينها في الوجود والخرج وهو
بحسب الوجود كلام لفظي وهذا المسمى على يلزم المذهب المنقول الشيخ فثبت ان الكلام النفس

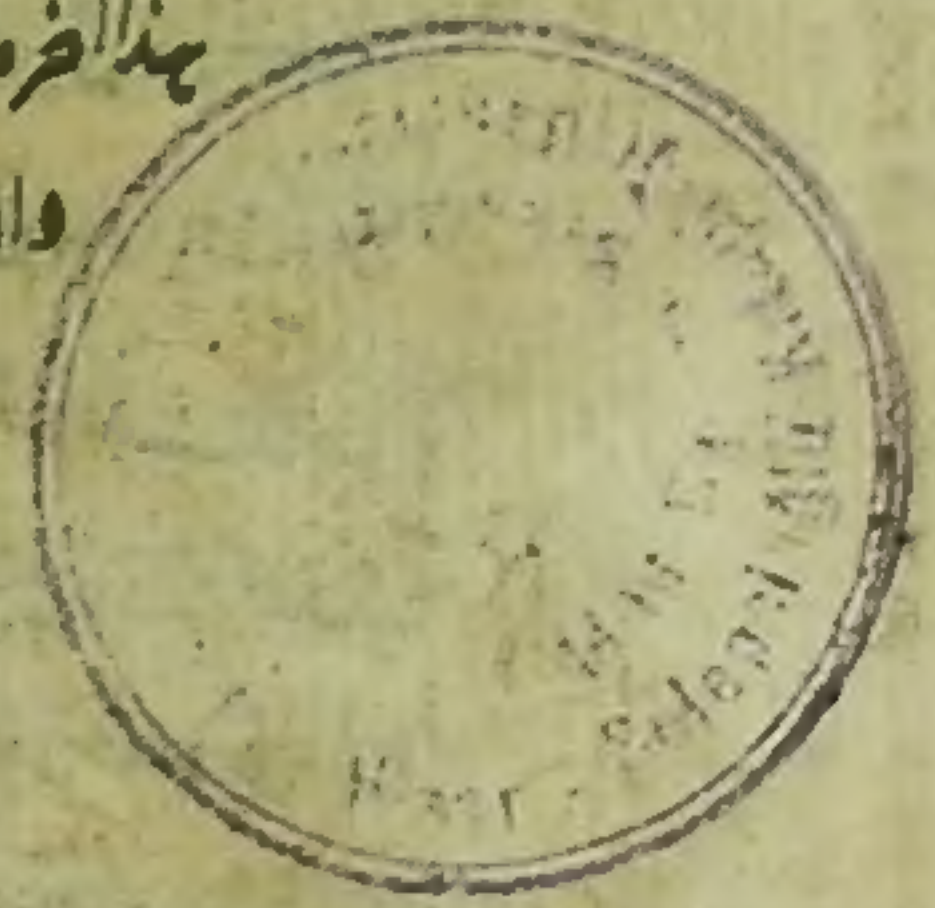
عن الكليات المترتبة في العلم الازلي وليس وجودها خارجا وانما الوجود بالوجود الى ربي هو مبدء اللفظ
والترتيب هو صفة قديمة له وهذا يخالف ما قالوا من ان الكلام النفس هو الصفة القائمة بذاته
قوله في ان دعواهم في ان الشئ هو صرح في الفصل الثاني من دلالة الادب با، دعواهم
كوه، المعارضة في قوة التفتيش في هذه المسئلة صجرا الرسالة في آخر المسئلة الثانية من الفصل
الثالث في ذكر المشهورين قالوا ان تبين بيننا يكون المعارف في العلوم كما ان التفتيش للبرهان
لنبدأ بالبحث في التفتيش فيقال ان التفتيش في قول المصنفين ان اللفظ لا يتغير باللفظ
للمعنى قال سراسر السببية المعجلة في قوة الجزئية بغير انما متلدزنا فانه من صنف المصنفين
وبالعكس في الفاضل العفص وهناك ولما تفسر قوله في قوة الجزئية بالتلازم موافقا
لما ذكره المصنف في جامع الحقايق كان اصطلاح الفرق في لفظ قوة اذ لا يوجد من معنى القوة
المفصلة في محلهما فيفيد مما يمكن من معانيها الامكان المقارن بالعدم وهو لا يفتقر الى دليل وميزة
بالمرحلة ولا يفتقر للتلازم انتهى والى اصله ان دعواهم كوه، المعارضة في القوة
التفتيش فلا ينع ان مدلولهم بالقوة التلازم كما كان مدلول التفتيش في قولهم المرحلة في قوة الجزئية بل اللفظ
ان المراد بها ما قبل المصطلح اعني الامكان المقارن بالعدم وما ذكره ههنا من قولهم انما لا تترك
على ان دليل العقل هو لا يستحق ان يستدل به على المطالبين كونها نقضا بالقوة بالحق المذكور كما لا
يخفى ففقط ما اوردته الشهورنا بقوله وانما خيرة ان الشئ هو جعل هذه المسئلة جوابا
دخول مقدم على المعارضة تقرره ان يقال لا يمكن للمشتاكل ان يعارضوا للمعنى في الادلة العقلية
لان المشتاكل اذا سلم دليل العقل وصدقه يلزم ان يصدق المدلول ايضا لان تصديق الملتزم
يوجب تصديق لازمه وسلم فثبت ان يكون استدلال المشتاكل على ما يناقض المدلول
موجبا تصديق المشتاقضين وهو مسمى حاصل الجواب انه ليس في المعارضة مسلم دليل العقل
وتصديقه فان حصل في ذلك دليل العقل بان دليلكم لو كان بجميع مقدماته صحيحا
اه وانما خيرة با، هذا هو ما ذكره المرحلة ههنا فان كون تلك المسئلة جوابا عن
الدخل المذكور لا يحتاج الى التلازم بل يكفي فيه ان يكون حصل المعارضة نقضا اجماليا
ابطال دليل العقل ثم ان الفاضل الخليلي حمل كلام الشيخ ان محل القوة في قولهم المعارضة

فوقوة النقص الجبال على التلازم فوه بان الظاهر القوة ما يباين الفعل لا التلازم وانت
 خير بان ما ذكره الشافعي لا يتوقف على حصول القوة في قولهم على التلازم بل يتم على تقدير حملها
 على ما يباين الفعل ايضا فان كل ما ليس معارف ما يمكن ان ينقص وكذا كون المعارف مستقلة
 النقص لا ينقص لا يفتي كونهما في قوة اي كونهما ما يمكن ان يكون نقضا لاجمالها نعم يصح هناك
 ان يوفق نقضه وذلك لا يكفي في كونهما في قوة الا يرى ان كل مقدمة تعصب يمكن ان يتناقض
 مع ان الفصيلة في قوة الشافعية **هـ** لا بد لهم من هذا الفرق اي من هذا الفرق الاخر وهو كون
 العقيدة ملزوما بخلاف وفيه نظر فان مقومهم يحرم كون العقيدة ملزوما او كون الجميع كذلك
 كما لا يخفى بل يحصل مقومهم على تقدير كونه الخارج ملزوما ايضا **هـ** وهو بيان ان المعارف
 وذلك لان غرضهم من وضع هذه السلسلة هو التبيين والاشارة الى الجواب عن دخل
 مقومهم على المعارف بانها مستلزما للتصديق بالمتناقضين كما مر **هـ** وهو غير جائز
 عند البيانيين والافكر من التناقض يجوزون كما قال الدمامي **هـ** او يجعل الواو
 للحال اه يجوز ان يجعل ايضا لكسبا في اللاحقة افر والله بحقيقة الى

ignur

394

هذا آخر ما ارفنا ابراده في هذه الاوراق والحمد لله تعالى مفيد الجود
 والازلاق والصلوة والسلام على افضل البشر على
 الاطلاق وعلى الواصلين به ذوي الكارم الاخلاق
 وان الفقيه الشيخ محمد بن وكفوي
 عفا عنه العهد القوي قد



صنفه في تاريخ

الهجرة

١٢٣١

مريم

8325

تمت الى شعبة المكتوبة بعون الله الملك العليم من يد محمد بن عثمان بن المصطفى بن سليمان
 غفر الله لهم ولجميع المؤمنين ولكن ارجو من نظر هذا الكتاب ان يدعوا به الخير والسلام